

الحقوق

E 340.5
HUG
3/1926

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية
تصدر في بافا — ستعا عشرة اشهر

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحشامى
الحسينى
فهمى

AL - HU OKUOK

A Judicial Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL- HUSSEINI, ADVOCAT

JAFFA, Palestine

الجزء ٢١ | اذار ونيسان ١٩٢٠ | السنة ٣

مطبعة الحقوق ببافا



اعلان

اذا كنت تاجراً او مهندساً او طبيباً او مقاولاً او سمساراً او كنت
مشتغلاً في اي عمل من الاعمال ومهنة من المهن وارادت ترويج اشغالك
ورغبت في ان يكون الاقبال عليك عظيماً من الجمهور ما عليك الا ان
تعلن عن اشغالك او تجارتك في مجلة الحقوق التي تصدر في يافا .

ان مجلة الحقوق منتشرة في جميع الاقطار العربية ومشتريوها يعدون
بالالوف خصوصاً ان اكثرهم من اهل الغنى والثروة من يهيك الاعلان
عن بضاعتك لديهم

اننا ننصحك بان تجرب فائدة الاعلان في مجلة الحقوق ولو مرة
واحدة لتشهد ما لم يكن في حسابك من الرواج والاقبال .

مطبعة الحقوق

جاهزة بكل الحروف والادوات اللازمة لطبع الكتب والمجلات
والجرائد والاشغال التجارية على اختلاف انواعها وتطبع كل ما يطلب منها
بنظافة واتقان وفضلاً عن ذلك فانها لا تكلف الزبائن بتصحيح (البروفات) ومن
يعاملها مرة يصادف ما يسره من حسن المعاملة واتقان العمل والمهاودة في الاسعار .

الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية

== تصدر في الشهر مرة في بافا ==

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحامي

فهمي الحسيني

AL-HOUKOUK

A Judicial, Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCAT

JAFFA, Palestine

الجزء ٢١ | آذار ونيسان ١٩٢٦ | السنة ٣

مطبعة الحقوق ببافا

فأخمة السنة الثالثة

الحمد لله أولاً وآخراً . وبعد فقد شعرنا منذ سنين بحاجة البلاد العربية عامة التي هي وطن عام لكل ناطق بالضاد — رغم تقسيم يد السياسة إياها الى حكومات مختلفة — الى وجود مجلة قضائية عامة المباحث غير مقتصرة على قوانين بلاد دون اخرى تتناول البحث في الشرائع على اختلافها وتعدد انواعها في كافة تلك البلاد المحبوبة . لتكون واسطة لتبادل الافكار بين حقوقي هذه الامة وحلقه اتصال بين تشريع الحكومات العربية المختلفة وبذلك يتاح لرجال القانون في كل قطر عربي الوقوف على سير التشريع والقضاء في كافة الانحاء العربية وتطورهما بما يطرأ عليهما من التعديل والتبديل وما يدخل عليهما من الاصلاح لتسير البلاد العربية كلها في سبيل واحد في تشريعها باقتباس بعضها من شرائع بعض . وفي ذلك ما فيه من القوائد الجليلة التي تتوافق بها العلاقات القومية . ولا شك ان وحدة التشريع مدعاة لتمكين العالائق الاقتصادية والادبية والسياسية تمكيناً لا يقل عن رفع الحواجز الجمركية الذي كان الباعث الاكبر على اتحاد دول المانيا بعد تشتت شملها وتاليها بعد ذلك امبراطورية المانيا العظمى التي لم يكن انكسارها الاخير ليفصم عراها ويفت في عضدها .

واخيراً نتقدم الى قراء مجلة الحقوق الكرام في عامها الثالث بالشكر على ما لاقته منهم من عظيم المؤازرة والتعصيف في عامها المتصرم واعدن اياهم السير بها الى الامام غير حائرين بالصعوبات التي تعترضنا : وما نوفيقي الا بالله عليه توكلت واليه ائيب

منشيء مجلة الحقوق

الحامي

فهي المحمدي

الحقوق

السنة

٣

الجزء

٢٩١

مجلة قضاية شرعية شرطية على ما رتبته

اذار و نيسان ٩٣٦ — المصادفان — ١٦ شعبان و ١٧ رمضان ١٣٤٤

المؤوضون على الحقوق

حق الدولة

في التشريع والقضاء

لكل دولة ان تبني ما تشاء من القوانين الحقوقية والجزائية لرعاياها ولمن يقيم في بلادها من الاجانب على ان تكون الاحوال التي تسري عليها نظرية « استاتو » مستثناة من ذلك .

ولكل دولة ايضا ان تجعل اقامة الاجانب في بلادها خاضعة لشروط ومقيدة بقيود كما ان لها ان تعين العقود التي تجري في بلادها ولها ان تضرب ما تشاء من السكك وتمنع ما تريد منها وان تؤسس المحاجر والمستشفيات الوقاية من الامراض وتتخذ ما تشاء من الاسباب والتدابير لاستئصال شأفتها وراحة البشرية من شرها .
قد يكون استقلال كل دولة بأمورها التشريعية على هذا الوجه سببا لتفكك

عري العائلات الدولية التي اخذت تقوى منذ يسير . لانب ذلك في الغالب يستلزم مبابنة قوانين كل دولة قوانين غيرها ولاشك ان المبابنة في القوانين مدعاة لحصول كثير من الاختلافات غير ان ازدياد علاقات الدول ببعضها يوما فيوما يقتضي ان تكون وجهة النظر لقوانين الدول كافة متحدة وعلى الخصوص الدول المتجاورة ليمكن التوفيق بين مصالحها .

وقد حاول كثير من الدول بعض المحاولات في هذا الصدد فهولندا في سنة (١٨٧٤) وابطاليا في سنة (١٨٨١ — ١٨٨٤) والارجنتين وادرغواي في سنة (١٨٨٩) وقد صدرت على اثر المؤتمر الذي انعقد في (مونت و يدمار) عدة قرارات في هذا الشأن .

وعقدت الدول اجتماعا هاما بناء على الحاح دولة هولندا وطلبها المتكرر سنة (١٨٩٣ و ١٨٩٤ و ١٩٠٠ و ١٩٠٤) للمداولة في توحيد وجهة النظر في القوانين ووضع بعض قواعد تتبعها الدول كلها على السواء حضره مندوبون عن كثير من الدول اعرىوا جميعهم عن تصويب حكوماتهم هذه الفكرة وقبل كثير من القواعد وما قبل قواعد تتعلق بالازدواج ، والطلاق ، وتفرق الابدان ، والوصاية واصول المحاكمات الحقوقية ، والافلاس ، والوراثة ، والوصية ، والهبة .

وقعت الدول في لاهي في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٨٩٦ و ٢٢ مايس (١٨٩٧) و ١٢ حزيران (١٩٠٢) عدة معاهدات لأيجاد عدة قواعد مشتركة في الحقوق الدولية الخصوصية ووقع في ٧ حزيران ١٩٠٤ معاهدات كثيرة من هذا القبيل .

هذا ويجدر بنا ان نتساءل هنا هل الدولة اذا وجدت ما يضر بها وبرعاياها في قوانين دولة اخرى ان تجبر الدولة صاحبة القانون على تغيير قانونها وتعديله ام لا ؟ ليس لدولة على اخرى من سلطان وليس لاي دولة ان تطلب من دولة

تعديل شيء من قوانينها رجل ما يحق للدولة اذا وجدت ما يضر بها في قوانين غيرها كما لو وجد في قوانين دولة تساهل في عقاب من يعتدي على قنصل دولة اخرى بتحقير او غيره او يعتدي على احد رعاياها مما يجعل ارتكاب الجرم امراً هيناً وارتكاب ذلك الجرم في بلاد تلك الدولة صاحبة القانون ان تطلب ترضية وتلافياً لذلك الخطأ من الدولة صاحبة القانون وليس لهذه الدولة ان تمتنع عن القيام بذلك

الا ان للدولة المعتدى عليها في شخص قنصلها او احد رعاياها — اذا امتنعت تلك الدولة عن النزول على حكمها فيما طلبت ترضية لقاء ذلك الاعتداء — اللجوء الى الوسائل الجبرية على تقديم تلك الترضية . ومع ذلك ليس لها في حال من الاحوال ان تجبرها على تعديل تلك القوانين . اذ ان لكل دولة ان تضع ما تشاء من القوانين لرعاياها ولن يقطن بلادها من الاجانب كما قلنا .

والامثلة على التجاء بعض الدول الى القوة لارغام من يأتى عليها كبرياؤها منها النزول على حكم هذه العادة الدولية كثيرة منها ما حدث من تجريد فرنسا وانكلترا جيوشهما على الصين بمقتضى معاهدي (تيهن سين) المتعقدتين في ٢٧ حزيران (١٨٥٨) و ٢٥ تشرين اول (١٨٦٠) لانهما لرجال الحكومة معاقبة من يرتكب جرماً من الاهالي تجاه الاجانب . وفي حزيران (١٩٠٠) سافت اليابان والولايات المتحدة وكثير من دول اوربا جيوشها الى الصين على اثر قتل الاجانب المقيمين في « ريوفسر » وظهور عجز الحكومة مختارة او غير مختارة . عن معاقبة الجناة .

اما حق القضاء فهو متمم للحاكمية الداخلية ولا قوام لها بدونه . فاذا فقد هذا المتمم فهيئات ان تستقيم تلك الحاكمية فتاة اويسود لها سلطان . وحق القضاء هذا عبارة عما للدولة من حق في جعل بعض النخاص واشياء خاضعة لحاكمها وتحت تأثير احكام تلك الحاكم .

هذا وبعد الاثبات على ما تقدم تمهيداً للدخول في البحث عن حق القضاء يجب ان نعلم ان حق القضاء غير حق الحاكمة اي ما للحاكم من حق الامر والنهي مع ماله من الحق في تعزيز ذلك بالقوة . ويشمل قضاء الدولة بالنظر الى اصله كافة الاشخاص الموجودين في اراضي تلك الدولة اولاً وثانياً ما هو موجود في تلك الارض من اموال منقولة وغير منقولة الا ان حق القضاء لحق الحاكمة لا يتعدى حدود اراضي الدولة . ولذلك لا يحق لدولة ان تدخل بلاداً اجنبية لتعقيب المجرمين الذين يلجأون اليها مالم تكن بينها وبين حكومة تلك البلاد معاهدة صريحة تحولها ذلك الحق .

هذا والاجانب الذين يسكنون في بلاد دولة اجنبية او يبرون بها يتمتعون بحماية قوانين تلك الدولة نظير خضوعهم لقضائها وقوانينها وقد نبتت حقوق الدول والقوانين الخصوصية لجميع الدول القاعدتين الآتيتين :

١ - لكل دولة مقاضاة كل من يوجد في بلادها من الاجانب .

٢ - ليس لدولة مقاضاة احد خارج بلادها .

الا انه يستثنى من هاتين القاعدتين بعض الامور .

اما الاموال غير المنقولة التي تتألف من مجموعها اراضي الدولة وما عليها من الاموال المنقولة فكلاهما تابعان لقضاء تلك الدولة . وهذه قاعدة لا تحتاج الى اخذ ورد . لان الاراضي التي هي احد العناصر المكونة لكيان الدولة لا يصح ان يكون لحاكمة اجنبية عليها اي سلطان

غير ان كثير من المؤلفين الاقدمين والمتأخرين يرون انه يجب ان عملاً بالنظرية حقوقية شهيرة ان ينظر الى بعض اراضي الدولة وما عليها من الاموال المنقولة في بعض الاحوال كأنها ليست تابعة لتلك الدولة .

وهنا يجب ان نقف على ما هو اهم من معرفة تلك الامكنة والاشياء التي لا تعتبر من

املاك الدولة وهي في بلادها وذلك هل يجب ان تتبع هذه النظرية في اراضي الدولة التي يحتلها جيش دولة اجنبية ام لا ؟

ولا يخفى ان احتلال دولة اراضي دولة اخرى يقع على نوعين :

النوع الاول : يرضاء الدولة صاحبة الارض

النوع الثاني : بالرغم عنها .

فاذا احتلت دولة بلاد دولة اخرى حرباً وعنوة فلا مجال حينئذ للنظر الى النظرية المتقدمة . ويعتبر استيلاء صرقا فديكون مؤقتاً وقد يكون دائماً .

اما لو سمحت دولة في زمن الصلح لجيش دولة اخرى بالمرور من اراضيها او لاحتل جيش دولة اراضي دولة اخرى يرضاهما فلا يكون ذاك الجيشان تابعين لقضاء تلك الدولة صاحبة الأرض كما هو جار بين الدول منذ القديم .

فاذا ارتكب فرد من الجيش جرمًا من القباحات المنافية للأنضباط فليس للدولة صاحبة الأرض معاقبته على هذا الجرم بل يترك امر معاقبته الى رؤسائه .

وكذلك الحال في الجرائم المتعلقة بالحقوق العامة التي في المعسكر على هذا المثال .

اما في الجرائم التي يرتكبها افراد الجيش تجاه الأهالي او تجاه بعضهم مما يخل بالأمن العام فمعاقبة مرتكبيها من صلاحية الحكام المحليين .

وغني عن البيان ان على الحكام المحليين المحافظة على كل فرد يسكن في البلاد التي يحتلها جيش اجنبي محافظة فعلية . وقد جرى جيشا فرنسا وابطاليا هذا الجري عند مسيرهما معا لمحاربة النمسا سنة (١٨٥٩) واحتلالهما « بيه مونت » وابتعت فرنسا هذا السن اثناء احتلالها رومية من ١٨٤٩ الى ١٨٦٦ ومن ١٨٦٧ الى ١٨٧٠ . واصدر الخديوي في ٢٥ شباط ١٨٩٥ ارادة لتأسيس محكمة خاصة لرؤية السعادي التي تنشأ عن تعدي احد افراد جيش الاحتلال الانكليزي على احد الوطنيين .

القانون ، الحق ، العدالة (١)

يتبين للباحث جلياً "لدي درسه طبيعة القانون، وما هيته"، استناده الى سلطة الدولة المركزية وبتضح له ما بين القانون ، وشعور افراد الامة ورغائبهم من العلاقات القريبة .

ومع امكاننا التسليم بأن القانون ليس سوى مجموعة قواعد وضعتها سلطات الدول لتنظيم سير المجموع وتصرفاته فليس الغرض من ذلك سوى الاستعانة على اتباع طريق جلي لاختيار القواعد المعتبرة قانوناً والغير المعتبرة ، وعلى السلطات ان لا تضع قواعد تنظر فيها الى منافعها الخاصة دون المنافع العامة .

ولدينا الان مسألتان يقتضي البحث فيهما ومما :

١ - ماهي المنافع العامة ؟

٢ - كيف يمكن ادراك هذه المنافع والعمل على ترويجها بواسطة القانون ؟

ولو شئنا منا الاجابة على هاتين المسألتين مفصلاً لطلال بنا البحث وخرجنا عن الصدد ، ولذلك نكتفي الان بالقول انه قد اجيب كثيراً على ذلك من مختلف الشعوب في مختلف الازمنة وكان لتلك الاجوبة تأثير كبير على القانون .

فصيانة حق ملكية الأفراد مثلاً تعد في عصرنا الحاضر من منافع الأمة العامة الاولى ، تلك المنافع التي على القانون ان يحافظ عليها ، فقانون التملك يؤلف قسماً

(١) ترجم عن الانكليزية بتصرف من كتاب « مقدمة درس القانون » مؤلفه العلامة القانوني المستر فردريك م . كودلي رئيس مجلس الدروس الحقوقية في فلسطين . بأذن خاص من المؤلف المشار اليه

كبيراً من شرائعنا الحاضرة لكن الجمعياء الشيوعية تطرح جزءاً كبيراً من هذا القانون مستمضة عنه بأنظمة مختصة بتوزيع العمل والقوت على العمال . غير ان الكثيرين يرون انه على الدولة ان تسعى جهدها لترك الافراد وتسانهم في اتباع الطرق التي يختارونها للسعي وراء منافعهم وألا تتعرض لأحد إلا اذا رأت عمله ضاراً بغيره ، ولكن هذا المبدأ المسي بمبدأ الحرية بقاياه مبدأ آخر يعتمد على الدولة توخي المنافع العامة في قوانينها ، وبينما يرى فريق انه ليس للقانون اي سلطان على التعليم والتهديب يرى فريق آخر ان وضعهما تحت سيطرة القانون امر محمود عواقبه وينتظر من الدولة ان ترغم الافراد على دفع ضرائب وادانات لتهديب النفس ، جاعلة تعليم هؤلاء ، وتنقيفهم امراً اجبارياً .

فيظهر مما تقدم ان القانون في كل زمان يتأثر بما يكون سائداً فيه بين الناس من الآراء والافكار . ولدت هنا بمال آخر من الأمور التي لا تزال موضعاً للبحث وعرضه للاخذ والرد .

تبذل الدول المعاصرة جهدها اليوم لتخطيط المدن ووضعها على غلط في ، افلا يجب - مع ما يقتضيه حق اطلاق حرية الفرد في ملكه - ان يمنع اصحاب الاراضي من بناء المساكن وتخطيط الشوارع كما يروق لهم وارغامهم على اتباع الخطة التي تقرها الدولة لانشاء المدينة على شكل قمار للنمو والانتساع طلباً للراحة العامة ؟ اجل ان كثيراً من الدول المعاصرة كأنكلترا مثلاً قدست قوانين لتخطيط المدن وذلك القوانين بحجة ، عا بمحقوق الملاكين ، وقد اصبح تخطيط المدن يعالج كصلحة مشتركة او كما حدى المصالح التي يجب ترويحها بواسطة القانون الذي يتطور حسبما تؤثر فيه المبادئ والآراء الجديدة ، ويمكننا ، ان تأثر في قوانيننا تلك التطورات وانت نلمسها .

اننا نحجزى ، بهذا القدر لأن البحث في المنافع العامة وفي كيفية ادراكها

القانونية او عدمه مؤقتة فليس من الصعب ان تتبع طريقاً للتعبير عن
فجره بنفسه، يعمل نظام الاخرين لا يمكن ان يكون ذلك، او انه
بطلا فادما ادعى ان الحق في العمل لا يمكن ان يتبع الحق في
او اخرين. وما يمكن ان يدعي ذلك ان... سدة دوية... سدة تدفق على
العمل وتسوغه ومخالفة هذه القاعدة تصرف باطلاً.

ولباس طرق تي في مثل ان الحق وليس... ان... و... في ذلك
الافوال الامية الى ما يتبعه فكرتهم من فروع... ان... ان... ان...
حسب زعمهم مقيدة... عد... وكل...... ان... ان... ان...
الندوس الالاقه بتصرفات... ان... ان... ان... ان...
بكونها حقة او بكونها باطلة.

والسليم بصحة هذه... ان... ان... ان... ان...
يوانق احكامها او على لان... ان... ان... ان...
من... ان... ان... ان... ان...
بالسنة الى المجموع... ان... ان... ان... ان...
غيرهم العمل به.

وقد ايد الدكتور "هولاند" في عريته حق وجهة النظر هذه حيث يقول:
(ان الحق هو... ان... ان... ان... ان...
استقصية بل قوة الجمهور او اجماع... ان... ان... ان...
ان هذا التعريف يجعل حق... ان... ان... ان...
الاندون في قواعد فلسفتهم لاديه وسياسية حيث كانوا... ان... ان...
ان... ان... ان... ان... ان...
الشرايع... ان... ان... ان... ان... ان...
ولا... ان... ان... ان... ان... ان...)

من القوانين البشرية . وقد سادت هذه المبادئ حيث كان يسلم الناس بالقانون الطبيعي . ولا تستعمل الآن كلمة (حق) في هذا المعنى اسية بمعنى الحق الطبيعي الا في الاصطلاحات السياسية فقط .

ومع انكار وجود الحقوق الطبيعية او الفطرية من الوجهة القضائية يمكننا القول بان كلمة (حق) قد تستعمل بمعنى اوسع من المعنى المقصود في هذا البحث . فالحق يتعلق بتأمين المنافع . والحقوق التي يزعم انها ملك الانسان تقاس بماهية تلك المنافع التي ندعيها . فاذا كانت المنافع المدعى بها مما يجب في اعتقادنا على الجمهور قبولها والتسليم بها بالنظر الى بعض مقاييس خارجية فلا يدعنا الا القول بان ذلك الادعاء (حق) اما تلك المقاييس فتكون في مستوى المركز الادبي والاجتماعي الذي نشغله .

وقد قال هوبز سبباً بعد وضعه مبدأ للعدل ما يلي :

(١) لحل الحرية بان يعمل ما يريد شرط الا يفتات على غيره في مثل حريته فن ذلك يستنتج ان الحق ينشأ عن ادعاء استعمال الحرية وفقاً لهذا المبدأ . ومما لا ريب فيه ان التوسع في استعمال كلمة (حق) على هذا الوجه امر شائع بين الناس ولا يخلو ذلك من مسوع . وقد كانت تختلف معاني الحق عند جماعات البشر باختلاف ادوارهم فاما كان يعتبر (حقاً) عند افراد قبيلة متوحشة كان يستنكره اناس اكثر رقياً وتمدناً منهم ، وكثيرون من الحكماء المتعدين الذين يسوسون القبائل البربرية يحظرون على رعاياهم من البربر القيام ببعض اعمال يراها هؤلاء مستحسنة ، لانه وان كانت المقاييس المتخذة لتعيين الحق مختلفة في مثل هذه الاحوال فمن الممتنع طبعاً حمل تلك القبائل جبراً على اعتبار الامور بمقاييس اعلى من مقاييسها فتقبلها هذه تدريجاً وتقرها طوعاً واختياراً .

فالحق اذاً هو الجزء المتقابل مع القانون ومنشأه يرجع الى اجتماع الناس وشروعهم

في وضع بعض مواد قانونية لتظيم العلاقات المتكونة بين الأفراد ، وهذا هو معنى لفظة « حق » من اوجهة القانونية . ولا يتعرض رجال القانون لكل المدعيات التي يسلم بها الجمهور ، واما يهمهم منها ما يتفق ، بنود القانون فقط ، والحق القانوني هو الحق الذي يعززه بند قانوني ومع ان كثيراً من حقوق الاجتماعية كان مسلماً بها من الجمهور عامة فقد . ظلت خارجة عن دائرة القانون لأنها تتعلق بأمر هي في نظر علماء القانون مما لا يستحق تعزيزه وحمايته . فلو خلس زيد عمراً من شدة زلزال عرف يقتضي من عمر الاعتراف بحميل زيد وشكره اما القانون فلا يطالبه بشيء . اما لو افترض زيد عمراً حتى استرداد المبلغ فمضمون قانوناً .

هذا وان الحقوق القانونية والحقوق الأخرى أيضاً لا تنحصر بالدعاء الى العمل فقط بل منها ما يكون بالنهي عن العمل كذلك ، والمتصود بالشيء هنا الأمسالك عن عمل شيء يمكن اجراؤه لولا النهي الواقع ، فمن ذلك ان حق الفرد في الا يتعرض له آخر بأذى وهذا الحق يحظر على غيره اتيان اي عمل يضر به .

ويهم كثيراً المشتغلين حتماً بان يكون ان يفوقوا ما بين استعمال لفظة « حق » من الوجهة القانونية وبين استعمالها للإشارة الى المدعيات الخارجة عن دائرة القانون كيلا يلتبس عليهم الأمر في استعمالها مطلقة . والحق القانوني كما سبق يراه لا بد وان يتركز على بند من النود القانونية ، فاذا ادعى شخص بما ابيح له من عمل او طلب من آخرين القيام بعمل او نهى عن اتيان آخر وكان ادواه او طلبه او نهيه منطقاً على بند قانوني اعترف ذلك الشخص صاحب حق . والحقوق القانونية تنفذها الدولة باعتبارها الهيئة المؤيدة للقانون ، فاذا رفعت الدولة سلطتها عن احد البنود خرج عن كونه بنداً قانونياً .

وينبغي على ذلك ان الحماية والتجدة اللتين يلاقيهما صاحب الحق في الدفاع عن نفسه اما من الدولة . ويعرف المذكور « هولاند » الحق القانوني من هذه الوجهة

« انه ما يميل للانسان سلطان على اعمال غيره بموافقة الدولة وموافقتها » .
 وادعاء شخص بأحد الحقوق يشمل واجباً له على آخر يتعلق بذلك الحق ، فالواجب
 أذاً هو شيء مستحق او مطلوب ايضاًه . وكل من ثبت عليه حق يصبح من
 الواجب عليه عمل شيء او رفضه وفقاً للأدعاء لواقع بموجب ذلك الحق ، واذا كان
 الحق المدعى به قانونياً ينبغي ان يكون الواجب المقابل له قانونياً ايضاً ، اي ان
 يكون الدفاع عن هذا الواجب والحفاظة عليه منطبقين على بند قانوني ويصير تنفيذه
 بتأييد السلطة اياه .

وخاصة الحق كما سبق بيانه هي انطباقه على قاعدة يقر الناس بصلاحيها لانتظام
 التصرفات ، وعندما يتألف من القاعدة بند قانوني وتُعزز تلك القاعدة بتأييد
 الدولة اياها تصبح الحقوق الناشئة عنها والمستندة اليها قانونية . فوظيفة القانون على
 هذا هي حماية الحقوق والواجبات وتنفيذها . الحقوق القانونية بحمايتها تابعة للحقوق
 المساة بالحقوق الادبية المعترف بها من الجمهور . ومعنى ذلك ان القانون يظهر
 غالباً تلك المديعات والمطالب التي يبتصوبها شعور الهيئة الاجتماعية الادبي ، ولكن
 يجب ان يلاحظ ان المقاييس الادبية للحق والباطل لا تقتصر على امداد الرأي العام
 بصورة مطلقة .

وهناك بعض قواعد ادبية قبلتها الهيئات البشرية التي اجنازت طور التوحش
 وجماعه وتندب هذه القوانين غالباً اليها ، غير ان فلاسفة الادب لا يميزون بين الحق
 والباطل باعتبار كونه مل به فحسب بل باعتبار كونه مسالماً به ومقبولاً معاً .
 وهذا رأي خاص بهم في غاية الحياة الحقيقية ، ودرس هذه الغاية التي يرمون اليها
 هو موضوع درس علم الادب وليس لاق القانوني كبير اتصال بمالي هذه الامور
 ويظهر رجال القانون الى الحقائق دون الخيال ، فني اساندة الادب والدين
 ان يسيروا في مقدمتهم ويمعلوا على تقوية الشعور الادبي ورفع مستواه ، ومتى ات

هوءلاء عملهم سار القانون في اثرهم

ويجب ان يكون للحق سواء كان ادياً (منطبقاً على قاعدة ادية) او قانونياً (منطبقاً على مادة قانونية) خواص ثابتة ، فلصاحب الحق في جميع الاحوال ان يؤيد ادعاءه ضد آخر وفقاً لقاعدة مقبولة من قواعد التصرفات البشرية ؛ وينشأ عن ذلك ان فكرة الحق غير منفصلة عن الحياة الاجتماعية ولا وجود للحق في غير المجتمع البشري لان الانسان لا يكون صاحب حق الا اذا كان عضواً في المجتمع وفيهم الادعاء بوجود الحقوق الطبيعية بهذا المعنى فقط .

فاذا ادعى احد ان له حقاً طبيعياً في الحياة والتمتع بحريته التامة او ما اشبه ذلك فاما يرمى الى ان سلامة الفرد ومنع الاعتداء والتحرش به شرط اساسي في الحياة الاجتماعية يجب ان يعمل به كافة افراد المجتمع .

وقد سط كثيرون في استعمال كلمة (حق) ولا سيما في المناظرات السياسية بقصد تعزيز الواقع وكان ذلك الادعاء لا ينطبق على قاعدة ملزم بها بوجه عام ، والواقع انه يجب ان يكون الادعاء مؤيداً بقاعدة كهذه . فعندما يدعي انصار المرأة مثلاً ان للنساء حقاً في الاشتراك بانتخابات المجالس النيابية فلا يعنون بذلك ان للنساء حقاً قانونياً فيه بل قصارى جهدهم هو ان يمنحن هذا الحق ليس الا ، وقس على هذا امر انتخاب العامة من يمثلهم في حكومة البلاد فانه لا يمكن الادعاء بكونه حقاً من حقوقهم الطبيعية او شرطاً اساسياً في الحياة الاجتماعية ذلك لان النظام النيابي هو من مبتكرات الدول المعاصرة والادعاء بحق كهذا اشارة خفية الى نظريات الحقوق الطبيعية التي بطل استعمالها منذ الحين الذي كان ينظر فيه الى الحق كشيء طبيعي للانسان .

امين جرجور

(يتبع)

الشرريعة اليهودية

مآخذ الشرريعة اليهودية . الاحكام المستنبطة من الكتب المقدسة .
الحقوق العقابية . الغاء الانتقام الفردي . ماعية العقاب . الغاء التقاليد
القديمة وبقاء آثارها . واجب ولي الدم . القاتل العمد والقاتل غير
العمد . اتحاد ادوات القتل اساساً للحكم بالعقاب ونظام القسامة .
الجنايات السائرة التي تستدعي عقاب القتل . عقاب الشعب . القصاص .

مآخذ الشرريعة اليهودية :

نشأت الشرريعة اليهودية وتكونت بتأثير دواع خاصة فلا غرو من ان يصادف
الباحث فيها ما لا يصادفه في غيرها من الصعوبات والعقبات .

ان القوانين المدونة التي كانت الامة اليهودية تتعامل بها طيلة المدة التي كانت
متمتعة فيها باستقلالها عبارة عن اربعة او خمسة اسفار من التوراة فضلاً عن بعض
التقاييد والعادات التي كان يتوارثها الناس جيلاً عن جيل وحلقاً عن سلف .
على ان الناس اخذوا يعتقدون بعد ان شاهدوا ما حل بالامة اليهودية من استيلاء
الرومانيين على ممالكها وتحريمهم القدس وتشتت الباقيين في طول البلاد وعرضها
وتفرقهم ايدي سباً . ان الشرريعة اليهودية مقضي عليها وان مصيرها مصير شرريعة
القرطاجيين ما من ذلك بد .

الا ان الامور حاء على عكس ذلك تماماً اذ قام من بينهم سنة (١٢٠ - ١٩٤)
اي بعد اجتياح تلك المصائب الامة اليهودية بقرن حاخام ذو ثروة طائلة يدعى
(ربي يهودا) عمل على احياء ما اندثر من مدارس طبرية واعاد لحكومة اليهود

لروحية سابق عهدا والت دستورا استناد «ميشنا» (١)

تلقى اليهود الميشنا تأتي الأرض الجديدة الغيث واقلوا على درسها وتفهمها
وكثر الشارحون لها والمعاقدون عليها كل بحسب استعداده وما يوافق روح عصره
حتى انهم اخذوا يدرسونها في مدارسهم ويعلمونها ناسئتهم .

ونفع في هذه الرحلة من احبار اليهود وعلماهم عدة علماء في التشريع اخلوا
امتهم منزلة عليا في نظر عاصبتهم فمخ احد امبراطرة الرومان اليهود حق من
القوانين والشرائع التي توافقهم . وهكذا اصبحت حقوق اليهود المدنية بعيدة عن
اي مؤثر اجنبي .

وقد وضع اليهود دستورين مدنيين دعوهما التلمودين (٢) احدهما (تلمود
القدس) والثاني (تلمود بابل) .

(١) ولد العزيز يهودا في (سه غورا) وقضى ثلاثين عاما في تأليف الميشنا .
وهذا المؤلف عبارة عن مجموعة لقوانين اليهود الحقوقية وما تمشى عليه الحاحامون من
التقاليد منذ القديم . ويعتقد اليهود ان موسى لما تلقى في جبل سيناء الالواح تلقى
معه من الرب ايهوا) تعاليم اخري ظل الاحبار متمسكين بها كتقاليد قومية يجب
الاخذ بها والمحافظة عليها . ولما اجتاحت اليهود ما اجتاحتهم من المصائب التي تفرقوا في
الارض على اثرها كادت تكون اثرا بعد عين لولا ان تداركها العزيز يهودا فجاء
متفرقا ولم تسمعها وادعها كتابه المسمى ميشنا . ونسبة هذا الكتاب الى القوانين
اليهودية كنسبة مؤلفات (عابوس) و (اوليه ن) الى الواح الشريعة الاثني عشر
عند الرومانيين . اهـ

(٢) التلمود معناه «التتقيف» وهو دستور اليهود المدني المذهبي في نظرهم
تسمة للتوراة وقد اتقوا تلمود القدس في القرن الرابع واهمل اليهود هذا التلمود لانه
جاء غير مفهوم العبارة . اما تلمود بابل فأهمهما وينقسم الى قسمين : اولهما الميشنا
(القانون الثاني) وهو كالمثلن والقه العزيز يهودا سنة (١٩٠) وثانيهما (الكه مارا)

بها وتداولهم أياها .

الدور الثاني : يتبدى هذا الدور بظهور الميثاق والتملؤد وبشاهد في هذا الدور نهضة حقيقية في التسريع وقوانين جديدة وتأسيس جامعة مدعة ولكن من الميثاق والتملؤد في عهد المؤلفات الحقوقية أهمية لا يستهان بها وكان الاستحصال على هذين المؤلفين في زمن غير بعيد من تنقح الامور وامتعها . واخيراً نقلا الى الافرنسية تنصرف قريتها من الامم على قدر الامكان .

الاحكام المستتبعة من المصتبب المقدمة

الحقوق العقابية : في الغاء الانتقام الفردي .

لقد قال المتسرع من مند القدم «الانتقام الفردي» لال موقف الحكومة وموقف المنفرج والمؤسط بين القاتل الى تنفي في سبيل قتل لمن اصر الامور باهنية الاحتراعية وادعى الى تمهيد اركان هذا المجتمع الاساسي وقد جاء في سفر لتكوين خطابه قابس : ابن هان حو - فقال لانه حارس لا أخى . فقال ماذا فعلت صوت دم احبك صارح في من الارض . ولا معك من الارض التي فتحت دما لثمن دم احبك مريد . وفي تحت في الارض لا مود تعطيك قوتها . هدر . كوت في الارض . فقال قيس لرب : ذبي سلفه من ان يحتمل انك صردتي اليوم من وجه الارض ومن مسجك ختني وكون تاه ودار في الارض . ديك . كل من . حدي يفتي . فقال له لرب انك كل من قتل قابس فبعة اخشاف يشقه . وجعل الاله قايين علامة لكي لا يقتله كل من وجده .»

وجه في هذا المعنى عد بتليل في حق لامت احد اعقاب قايين : وقال لامت لامرأته اعدة موصة اسمعا في ي . مرقي لامت واصفيا الكلامي فأني قتل

رجالاً لجرحي وفى لشدخي . انه ينتقم لقايين سبعة اضعاف . واما للامك فسبعة وسبعين » .

ومع ذلك فلم يبلغ الانتقام بتاتاً بل تحول الى انتقام آلي للخالق جل شأنه وحده ان ينتقم لعباده عن ذلمهم واعتدى عليهم . وقد نعهد سبحانه لبني الانسان بذلك تعهداً صريحاً في خطاب له مع نوح وازلاده بعد الطوفان بقوله في سفر التكوين : « ومن يد الانسان اطلب نفس الانسان . سافك دم الانسان بالانسان بسفك دمه لأن الله على صورته عمل الانسان »

والى هذا يعلم ان الانتقام الفردي مخطور ديناً وقانوناً ويجب ان يستبدل به العقاب الذي تضعه الهيئة الاجتماعية وبقره الاجماع .

وهناك حطة وسط بين هذين الشككين هي ان نفخ الحصومات صلحاً في نظير دية القاتل اولياء القتيل دية معلومة كما هو جار عند قبائل العرب الى يومنا هذا . كما كان يجري في ذرية ابراهيم لما كانوا رعاة بدليل ما جاء في الاصحاح الخامس والثلاثين من سفر العدد من الهي عن اخذ الدية : « ولا تأخذوا فدية عن نفس القاتل المذنب للموت بل انه يقتل » .

ماهيّة العقاب .

كان النفا من في الناس في الزمن القديم متيناً فكنت ترى - اذا قتل شخص من قبيلة - القبيلة من اقصادها الى اقصادها قد اتحد افرادها واجمعوا امرهم بينهم من الأئمة لقتيلهم من قاتلهما كلفهم ذلك فيترهون الفرص للقاتل حتى يوقعوا به . واذا لم يتح لهم الظور فلا يعوزهم شخص آخر من قبيلته يغسلون بدمه عارهم ويتاجون بقتله صدورهم . وقد جاء في الآية السادسة عشر من الاصحاح الخامس والعشرين من سفر التثنية للنهي عن هذه العادة الذميمة : « لا يقتل الآباء عن

الاولاد . لا يقتل الاولاد عن الآباء . كل انسان بخطيئته يقتل »

الفاء التاليد القديمة وبقاء آثارها .

من المعلوم انه اذا أريد إلغاء عادة قديمة ورضح ماعدة جديدة في محلها يجب ان يتولى ذلك من يملك سلطة سياسية عداء — فغوذ ديبى معترف له به والا فمن المتعذر ان يتم له ما يريد من تغيير بعض العادات وتحويلها . ولهذا السبب لم يوفق الك . ن من علماء اليهود الى تغيير شيء من العادات المنهنية في قومهم اذ كانت تعبر عن السلطة السياسية التي يعززون بها مبادئهم . واليك فيما يلي آثار بعض تلك العادات .

اذا ضرب احد امراة حاملاً . اسقطت حمليها ينظر وان ماتت المرأة تنير الغرب عايتها يقتل الضارب . ان لم تمت فعليه ان يؤدي الى زوجها بدل — الصلح الذي يدفعه الدارب عادة . وجاء في الاصباح الحادي والعشرين من سفر الخروج : « وادا تخاضه رجال . صدوا امرأته حتى فسقط ولدها ولم تحصل اذية ينرم كما يضع عليه زوج المرأة ويدفع عن يد القضاء وان حصلت اذية تعطي نفسها بنفس وعيناهن وسنابن ويدأ بيد ورسلاً برجل وكياً لكي وحره يخرج ورضاً برص »

وجاء في هذا السفر ايضاً : « واذا نطح ثور رجلاً او امرأة فمات يرجم الثور ولا يؤكل لحمه . اما صاحب الثور فيكون بريئاً . ولكن ان كان ثوراً فطاحاً من قبل وقد أشهد على صاحبه ولم يصطه فقتل رجلاً او امرأة فالثور يرجم وصاحبه ايضاً يقتل . ان وضع عليه فدية يدفع فداء نفسه كل ما يوضع عليه . ان نطح الثور عبداً او امة يعطي سيده ثلاثين شافل فضة والثور يرجم » .

يفهم من هذا ان ارب الثور اذ نطح احداً وتلك ان يقتدي نفسه بندية يودعها الى اوليا المقتول وان للعبد دية مثل دية الامة . وان الدامة التي تقتل انساناً لا بد

من وجهها لان الدم لا يغسل الا بدم .

وحاء سيفه الاصباح الثاني والعشرين من سفر الخروج ايضاً : « اذا راود رجل عذراء لم يخطب فاضطجع معها تهرده افسه زجعه ان اثمها ان يعطيه اياها يزن له فضة كهر العذاري » .

وورد ايضاً في الاصحاح الحادي والعشرين من سفر الخروج : « واذا تحاصر رجلان فضررت احدهما الآخر راو كفة ولم يقتل بل سقط في الفراش فان قام وتمشي حارحاً على تكازده يكون الذنب بريئاً . الا انه يعوض عطلته وينفق على شفائه » .

وورد في الاصحاح السابع والعشرين من سفر اللاويين : « لكل ما يفرزه الانسان نذرا بل . وكل من ارجل والمرأة الحزين بدل حصص كان كل من لامة والعبد بدل » .

واجب ولي الدم . القاتل العمد والقاتل غير العمد .

ان ولي الدم هو قريب لميت الادنى دائماً وقد خوله ستانون تعقيب القدس الى ان يظهر به . يقتله ، على انه يحى ولي القاتل قبل ان يقع القاتل ان يحضره الى عند الحاكم ويثبت ادانته بشهادة شاهدين . لا تثبت هذه العادة اتر من آثار الانتقام الفردي الذي يمكن تحلواامة منه في اوار حيانها قروباً .

هذا ما يتبع مع القاتل العمد . اما القاتل غير العمد فتقذه الجماعة من يد ولي الدم . ترده الى المذبحة التي حذا اليها ليقبح هناك الى موت الكاهن العظيم الذي مسح بالدمن اتمس . وقد عينت ست من المدن ليهرب اليها القاتلون خطأ ثلاث منها في عر الاردن نحو شروق الشمس . ثلاث في الجهة المقابلة لست الجهة .

والعرص من قناه بعيداً عن اعليه تلك المدة ان يكون في مأمن من اغتيال اولياء

القتيل اياه واشدادهم في طلبه .

اتخاذ ادوات القتل اساساً بحكم الاعتماد ونظام القسامة .

لقد قصرت ذهنية الشرعيين القدماء عن الاحاطة بذهمة القتل مجرداً واتخذوا ادوات القتل اساساً بحكم وكان عقاب القاتل الذي يقتل آخر بسهم في دستور « ايسلابدا » القديم مثلاً تسعة اشعاف عقاب الذي يقتل آخر خنقاً .

وقد بحث في سفر العدد عن ادوات القتل وخصص لكل اداة عقاب . ومما جاء في الاصحاح الخامس والثلاثين من الامر المذكور في هذا الشأن ما يأتي :
ان ضربه بادة حديد مات فهو قاتل . وان ضربه بجريد مما يقتل به فمات فهو قاتل او ضربه بادة يد من حطب مما يقتل به فمات فهو قاتل . ان القاتل يقتل ولي الدم يقتل القاتل حين بصادفه) .

وهناك نظام بدعي نظام القسامة وعلى مقتضى هذا النظام يكون اهل المدينة التي يعثر على قتيل في حوارها مضطربين الى اثبات براءتهم من دم ذلك القتيل وقد ورد في الاصحاح الحادي والعشرين من سفر التثنية ما يأتي : (واذا وجد قتيل في الارض التي يعطيك الرب تملكها وانما في احقل لا يبع من قتلة : يخرج شبوخك وقصائك ويقبسوث الى المدن التي حواف القتل . فالمدينة القرى من القتل يخذ شبوخ تلك المدينة عجلة من البقر يجر عليها ولم تجر بالنهر وينحدر شبوخ تلك المدينة بالعجل الى وادئ السيلان لم يجر فيه ولم يزور ويكره عنق العجيه في الوادي . ثم يتقدم الكهنة بنو لاوي لانه اياهم اختار الرب الهك لخدموه وباركوا باسم الرب وحسب قولهم تكون كل خصومة وكل ضربة . ويفس جميع شبوخ تلك المدينة القريين ابدية على العجله المكسورة العنق . في الوادي يصرحون ويقولون ايدينا لم تفك هذا

الدم واعيننا لم نبصر (١)»

الجنايات السائرة التي نستلزم القتل .

لا يقتصر عقاب القتل على جرائم القتل فقط بل يسري في كثير من الجرائم والجنايات العظمى . ففي الاصحاح السابع عشر من سفر التثنية : « اذا وجد في وسطك في احد ابوابك التي يعطيك الرب الهك رجل أو امرأة يفعل شراً في عيني الرب الهك بتجاوز عهده . ويذهب ويعبد آلهة اخرى ويسجد لها او للشمس او للقمر او لكل من جند السماء الشيء الذي لم اوص به . واخبرت ومسمعت ولفست جيداً واذا الامر صحيح اكيد قد عمل ذلك الرجس في اسرائيل فاخرج ذلك الرجل او تلك المرأة الذي فعل ذلك الامر الشرير الى ابوابك الرجل او المرأة وارجمه بالحجارة حتى يموت . على فم شاهدين او ثلاثة شهود يقتل الذي يقتل . لا يقتل على فم شاهد واحد . وفي الثاني والعشرين من سفر الخروج : (من ذبح لآلهة غير الرب وحده يهلكك) .

وفي الاصحاح الرابع والعشرين من سفر اللاويين : (ومن جدف على اسم الرب فانه يقتل . يرميه كل الجماعة رجماً) .

(١) لاتزال هذه العادة جارية في الهند الى يومنا هذا . ويحتوي الفصل الاول من قانونهم المسيحي (ماليك) على احكام لا تختلف عن ذلك اختلافاً يعتد به . ويدعي الاهالي بمقتضى هذا القانون الى صعيد واحد بقرع الطبل و يعرض عليهم القتل في ذلك الصعيد في حضرة الحاكم لاثبات هويته على سبعة ايام . وما لم يبرر اهالي تلك الناحية انفسهم بحلف شيوخهم اليمين على البراءة من دم القتل يكونون مجرمين على اداء دية ويتفاوت عدد الشيوخ الذين تطلب منهم اليمين من خمسة عشر شيخاً الى ستين بحسب مكانة القتل وشخصيته . ويجب ان يقع كل ذلك في ظرف اربعين يوماً

وجاء في الاصحاح الحادي والعشرين من سفر الخروج : (ومن سرق انساناً وباعه او وجد في يده يقتل قتلاً » .

وجاء في الاصحاح الثاني والعشرين من سفر الخروج : « لا تدع ساحرة تعيش . كل من اضطجع مع بهيمة يقتل قتلاً » .

وفي الاصحاح الثاني والعشرين من سفر التثنية اذا لم توجد عذرة للفتاة عند زواجها : « يخرجون الفتاة الى باب بيت ابيها ويرحمها رجال مدينتها بالحجارة حتى تموت لأنها عمات قباحة في اسرائيل بزناها في بيت ابيها . فتتزع الشر من وسطك . اذا وجد رجل مضجعاً مع امرأة زوجة بعل يقتل الاثنان الرجل المضطجع مع المرأة والمرأة . اذا كانت فتاة عذراء مخطوبة لرجل فوجدوها رجل في المدينة واضطجع معها . فاخرجوهما كليهما الى باب تلك المدينة وارجموهما بالحجارة حتى يموتا الفتاة من اجل انها لم تصرح في المدينة والرجل من اجل انه اذل امرأة صاحبه ولكن ان وجد الرجل الفتاة المخطوبة في الحقل وامسكها الرجل واضطجع معها يموت الرجل الذي اضطجع معها وحده . انه في الحقل وجدها فصرخت الفتاة المخطوبة فلم يكن من يخلصها » .

عقاب الشعب .

لا ينفذ عقاب القتل الا بحكم عادة ويستثنى من ذلك قتل النبي الكاذب الذي يحض الناس على الشرك . وقد جاء في الاصحاح الثالث عشر من سفر التثنية : « اذا قاء في وسطك نبي او حالم حلاً واعطاك آية او اعجوبة قائلاً لنذهب وراء آلهة اخرى لم نعرفها ونعبدها فلا نسمع لكلام ذلك النبي او الحالم . وذلك النبي او الحالم يقتل يدك تكون عليه اولا لقتله ثم ايدي جميع الشعب اخيراً . ترجمه بالحجارة حتى يموت

لأنه الشمس ان يطوحك عن الرب الملك الذي اخرجك من ارض مصر من بيت العبودية » .

لا بعد ان يكون عتاب الشعب الذي في ميركا ليوم مقبلاً عين التوراة لان كلا النظامين واحد . بأصوله وفروعه

القصاص

للقصاص قاعدة حري بوجوبها في جميع الجرائم في كمالها في الاصحاح الحادي والعشرين من الخروج : « ان حصلت اذية تعطي عاقبة وعيناً بعين وساناً بسان ويداً بيد ورجلاً برجل وكياً بكى وجرماً بجرم ورضاً برض » .

والقصاص البدني افده انواع عتاب فقواعده مدونة في النواحي السريعة الاتي عشر الرومانية وكان هذا وجه الاختلاف بين ما هو مسطور في هذا القانون وبين الشريعة اليهودية في هذا الشأن من عدم امكان قتله او عذبه كما مر .

التعزير الشرعي

للعامة تعزير كل من فاء بحركة محبة لقوانين الخداي تسع وثلاثين حصة وقد ورد في الاصحاح الخامس والعشرين من سفر التثنية ما يأتي : « فان كان المذنب مستوجب الضرب خارج القضي يجلدونه امامه حتى قدر ذنبه بالعدد . اربعين يجلده لا يزد » .

اسباب الحكم واللغة

يقع الات بات باشهود دائماً وكان يدرجهم في بعض الاحوال رسميين فقط ويستعمل نظام اللعنة في حال وادعى فيها « تعرية الحياة » وذلك في اذا انتبه بامرأة بازنت ولم يوبخه شاهد على ذلك تجري العملية على ما هو في الاصحاح الخامس

من سفر العدد : « يقدمها الكاهن ويوقفها امام الرب . و يأخذ الكاهن ماء مقدساً في اناء خزف و يأخذ الكاهن من الغبار الذي في ارض المسكن ويجعل في يديها مقدمة التذكار التي هي مقدمة الغيرة وفي يد الكاهن يكون ماء اللعنة المر . ويستحلف الكاهن المرأة ويقول لها ان كان لم يضطجع معك رجل وان كنت لم تزني الى فحاشه من تحت رجلك فكوني بريئة من ماء لعنة هذا المر . ولكن انت كنت قد زغت من تحت رجلك وتنجست وجعل معك رجل غير رجلك مضجعة يستحلف الكاهن المرأة بحلف اللعنة ويقول الكاهن للمرأة يجعلك الرب لعنة وحلف بين شعك بأن يجعل الرب فخذك ساقطة وبطنك وارماً » .

ان ما مر من الأحكام الشرعية الموسومة التي حللناها تحليلاً مختصراً عبارة عن حقوق الاسرائيليين الجزائية تقريباً . والذى اطر فيها يسين لقاري* اما اكلها عارة عما هو موجه ضد الفرد . ام الجرائم التي ترتك في حق الملك فتازره فيها المحازاة النقدية مع ردها الى اصحابها . (تعريب الحقوق) يتبع

الجراحون في شريعة حمورابي

اذا اجري جراح عملية اسيل ، يطلب منه وتمت العملية بموت النبيل او اضرامه باضاعته عضواً من اعضاءه فيعاقب الجراح بقطع يديه . اما اذا مات رفيق لاحد المساكين نتيجة عملية جراحية فيزعم بتعويضه عنه رقيقاً آخر وان اضاع للرفيق عينه فعلى الجراح ان يدفع لسيدة نصف ثمنه . (الفجاء)

قداسة البابا

بحث في الحقوق الدولية

تمهيد

نشأت سلطة البابا الزمنية في أيام الامير (بين) والامبراطور (شارلمان) واخذ الناس يعتقدون من ذلك الحين بان البابا خليفة الله في الارض والحاكم الروحاني المرسل من قبله تعالى

ولكن لم يدم له ذلك طويلاً فلما بات القرن السادس عشر الا وانهار بناء تلك العظمة المشمخر الى الخفيض بالاصلاح الديني فتوزعت السلطة الروحية بين البرولتانت والكاثوليك وحدث بسبب ذلك عدة وقائع اثرت كثيراً في تكييف الحقوق الدولية وماوقوف على حقوق الباب الخاضعة لتكثيفها بما يأتى :

كان للباب حتى سنة (١٨٧٠) صفتان مختلفتان صفة حاكم زمني وصفة الرئيس الاكبر لكنيسة الكاثوليك ولكل من هاتين القوتين تأثير على الاخرى يقابل تأثير الاخرى عليها .

وقد عد — صواباً او خطأ — ان الحكومة الزمنية هي وحدها ضامنة لاستقلال الحكومة الروحية وهي التي تجعل رئيس الكنيسة في حذر عن ان تتمكن اي حكومة زمنية من السيطرة عليه .

والواقع ان الباباوات كانوا عندما يرون سلطتهم تعرضت لخطر ما ولم تنجح قواهم

المعنوية في لئب عنها رد منائهم على الاعقاب بيجأون الى القوى المادية التي كثيراً ما درأت عنهم بلاشتراك مع القوى المعنوية اخطاراً كادت تقضي على الباباوية وتعفى من اثرها . واكمل من هاتين القوتين حيئة خاصة لادارة شؤونها في الفانيكان .

والبابا بصفته حاكماً زمنياً لحكومات الروحية كن مكفناً بكل ما يطالب من رؤساء الدول الاخرى وله ما لمولاء من الامتيازات والصلاحيات ، غير ان سلطته هذه ونفوذها كنا لايتعديان حدود شبه جزيرة ايتاليا .

على ان منزلة الدولة الرومانية في الجمعية الدولية كدولة اي دولة اخرى ولها مالها من الحقوق وعليها ما عليها من الواجبات لذلك فعلى كل دولة من الدول وان كانت برستانية ان تحترم هذه الدولة الرومانية ورئيسها مثل احترامها الدول الاخرى ورؤسائها . والبابا عدا عما ذكرنا من النفوذ ضمن شبه جزيرة ايتاليا نفوذ يشمل الشرق والغرب بحيث قصدت في اسية واوروبا وافريقية وامريكا نجد راية نفوذ تحقق على امدة الكاتوليكيين .

وتر حدث في سنة (١٨٧٠) واتعتان عظيمتان كانتا سبباً لالحاق الدول الرومانية بدولة ايطاليا الزمنية فقد تقض " ويكتور عم، نوييل " اسافي ملك ساردينيا في ١٥ ايلول سنة (١٨٦٤) العهد الذي بينه وبين فراسه لاحترام حرية رومة وعدم التعرض لها باذى واحد ياهدها الى ان استولى عليها جرأ وادبحها في مملكته وهكذا انتهت حكومة البابا الزمنية على يده الا ان زوال سلطة البابا الزمنية لم يبقده شيئاً من السلطة الروحية بل ازدادت هذه السلطة نفوذ وقوة عن ذي قبل واصبح للبابا الحاكمية المطلقة على الكنيسة الكاتوليكية عدا عما كن له عليها من النفوذ التالى . وقد اسان سفراؤه في الاقطار كلها العالم الكاتوليكي عصمة هذا الحاكم الروحاني — ونفوذ هؤلاء السفراء في العالم الكاتوليكي مستمد من نفوذ البابا ونفوته منبعث ما لهم

من القوة المعنوية على النفوس .

هذا وما دامت حكومة الباب الزمنية ذات من الوجود في مكانه بالنظر الى الحقوق الدولية .

المطلب الاول - وجوب استقلال البابا

لو كان الباب مطروحة مسألة كدنا في من تحت عن شخصيته كثيراً انه يكون حينئذ تابعاً لسلطة البابا المعنوية والسياسية والجزئية للدولة ايطاليا احكام الحقوق العمومية والخدمية ، ولتتوق الاساسية والجزئية للدولة ايطاليا وتكون مراه حينئذ ليس كما انه من قبل من دعوى البابا ليس مطرأة لسلطة دولة فقط فيوريس ككاهن احكامه الدستورية في افطار العالم اذ كانت ككاهن في كاتدرائية سانت ماركو رئيس علمي له مقام سام في نظر الكنائس على اختلافها .

ويقع استحباب البابا في الاحتجاج يعتمد الكرادلة وبعض اعضاء من اهل الكنيسة المسيحية ليس لهذه الما ان تحدث في هذا الاتجاه مطلقاً بغض النظر عما لفرنسة واسبانيا والنمسا من حق في المعارضة

وقد اعزت النمسا استاداً على هذا الحق الى احد كرسياتها في الاحتجاج الذي عقد في أغسطس سنة ١٩٠٣ لانتخابه خلف لاون تحت الهيئة على عدم انتخاب (الكاردينال راميرالا)

وهنا نرى ان تذكر ان البابا الذي يتبع دولته في الدول صاحبة الحق لا يحد غير مشرع والقوة التنفيذية حقوقه في عدة من قطع العلاقات السياسية فقط .

وكثيراً ما يتحدثون في امور الدول السياسية بصفة مشروطة معصوماً الامور

الفاتيكان والحي الذي بناه ليون الرابع المسمى (سينه له نواين) البالفيز (١٥٠٠) نسمة تحت سيطرة رئيس الكنيسة عدا عن حق تلك الخاكية والامتيازات المصدقة قبلاً فكان نصيب هذا الترتيب من الرد أيضاً . ورفع أيضاً الكونت (دوسان مارتينو) في ٢٩ أغسطس سنة (١٨٧٠) لائحة أخرى تحت ي على م هو ام مما سبق فردت كذلك .

وهكذا فقد ضمن (فيكتور عمانوئيل) حرية البابا التامة في الامور الروحانية مكرهاً لأنه ان لم يعترف للبابا بهذه الحرية ويضمنها له فلا يبق البابا في رومة بابا بل يسيطر على عواطف الملايين من الطوائف المسيحية . ونقوم سفي كل مملكة كنيسة منفصلة في جميع شؤونها عن كنيسة رومة ويفضي هذا الامر الى القضاء على وحدة الكنيسة الكاثوليكية العظيمة .

لقد ادرك (فيكتور عمانوئيل) هو وقومه هذه النتيجة ان لم يضمن للبابا اذا استقلالا لاثوبه سائبة وعلم فداحة الحسارة التي تنزل بايطاليا بالحجر عليه فلم يكتف بمنحه التمتع بسلطته الروحية باستقلال وحرية فاصدر في ١٣ مايس سنة (١٨٧١) قانوناً تعهد فيه بجعلها زمنية ايضاً . (هاتلو)

واذا لم يكن لاحد من اولادك حصة من حصتي فاعطه من ثمنه

في الدرجة الثالثة

الوارثون في الدرجة الثالثة هم الجدان والجد وأبناؤهما وأحفادهما

$$f_1^{\alpha} = \frac{1}{\sqrt{2}} \left(\begin{array}{c} 0 \\ 1 \\ 0 \\ 0 \end{array} \right), f_2^{\alpha} = \frac{1}{\sqrt{2}} \left(\begin{array}{c} 0 \\ -1 \\ 0 \\ 0 \end{array} \right), f_3^{\alpha} = \frac{1}{\sqrt{2}} \left(\begin{array}{c} 0 \\ 0 \\ 1 \\ 0 \end{array} \right), f_4^{\alpha} = \frac{1}{\sqrt{2}} \left(\begin{array}{c} 0 \\ 0 \\ 0 \\ 1 \end{array} \right)$$

الارت ، نوفي حد، ديوانه

فينتقل نصيبه الى زوجته الباقية في قيد الحياة

وإذا لم يكن له خزانة ولا حساب في السموات فما يحاسب بما يعمل من عباده فإنه يعلم ما كان وما فرغ من أن يعمله

اجده خدای - س - ر - د - و - ب - ا - و - و

الأولاد وبنوهم في سنة ١٠٠٠ - ١٢٥٠ م. كانت درجة الأمية

درجة ثالثة ايضاً

إذا كان لأحد الأولاد أو الأحفاد في ال - ت الأولى والثانية والثالثة حق في

ارث من حیات و بعد از آن : $\frac{1}{2}$ - از شوهر و $\frac{1}{4}$ - از پدر و مادر

إذا كان هناك وارثان في الدرجة الثانية ،

مب ازوج

وإذا كان هناك أجداد أوجدت في الوارثين مع أولاده وأحفاده فتعطى

محصل مؤلاء الى الزوجة او

احد من الاجداد او الجدات فيفضل رث الزوجه لزوجها .

الضريبة على التركات

بالحقانون آخر بفرض ضريبة على التركات وهو :-

[illegible]

١٠ - محلات منتج لامة
جميع الصور والاشكال

٢- الامانة في التعامل مع الناس والامانة في التعامل مع الله تعالى والامانة في التعامل مع النفس في
الامانة في التعامل مع الناس والامانة في التعامل مع الله تعالى والامانة في التعامل مع النفس في
الامانة في التعامل مع الناس والامانة في التعامل مع الله تعالى والامانة في التعامل مع النفس في

ويتم اعداد هذه الوثيقة بطريقة الاحراءات التي نأخذ
عنايات خاصة بالتركات .

الحاكم المختلطة في مصر

لمحة تاريخية

ومعلومات لم تنشر بعد

هذه لمحة تاريخية مقتبسة من بعض الخطب التي خطبت في ٢٧ شباط ١٩٢٦ في حفلة يميل الحاكم المختلطة لاسكندرية ولاسي خطبة صاحب امسيو فندسه من النائب العمومي في احكام المختلطة نشرها اقيمتهما التاريخية مناسبة الاحتفال بقضاء خمسين سنة على اثناء هذه الهيئة القضائية التي مارت لها مئتين في الدنيا الا في بعض انحاء الدين وقد زالت متيلاتها الاخرى في البلدان التي قامت فيها

ولا تتولى البحث في الواعث التي بعثت على اثنائها في اول الامر فهذا شيء يطول شرحه وبيان وحسب ان نقول انه في اثناء حكم المعهور به الحديوي اسماعيل اقدمت الحكومة المصرية ووافقتها احاديث الاخنية موافقة زامة على اقتراح اشاء طراز من احكام القانونية الدولية يفوز ثقة اهلها ويحول سلطة الحكم في القضايا المدنية التجارية التي يقيمها الاجانب مختلفو الحسيات بعضهم على بعض والتي تقام بينهم وبين المصريين أو الحكومة المصرية

وكان لودوريتا بد كبيرة في نجاح هذا مشروع نجاحاً ادهى الى تحقيقه فقد ظل نحو عشر سنوات — اي منذ ما شرع في بذل مساعيه في سنة (١٨٦٧) — يعاني متقة النزال عن هذا النظام القضائي الجدير ويحمل على ساقه عبء الدفاع

عنه في عواصم اورا المخلصة الى ان رضىت اوريا اخيراً بمهارته السياسية
وقدرته على الاقناع وصره الجليل بأن ف لجنة دولية لهذه الغاية وافرت اللجنة
المشروع في النهاية كما سيحي.

وكان مديوي اسماعيل فصيل غير يسير في ذلك العدل . فلما كان المشروع . ولقد
ذهب بعض المؤرخين الى ان حملته اوان التي بعثت على المشروع ان
نوايا كان يقصد ان يحذه تنكيمة لاسيما في العاقل وتقله مع الاهواء
فان سمع ان نوايا ساكن يصار هذا قصد حقيقة يكون قد اطلع كثيراً في
اخفاء قصده عن مولاه اذ يظهر الآن من المراسلات التي وردت بينهما من سنة
(١٦٧) الى سنة ١١٧٣ وتبقى روية في العهد في نفس سدين —
وفقدارت عليه حكمة اذ و فرمن . ومن لم يلب العمومي في احواله المخلطة
— ان اسماعيل باننا كان شديد الاهتمام بالمشروع وانه وهو في مصر كان يدير
الدوات ببيتهم لاد ونا في اورا . وكان في ذلك العهد كان وكلاء الدول
الاجبية في القاهرة في الاستانة في اثناء اقامته فيها

ولقد راعى اسماعيل في ذلك العهد في مصر . ومنه في اول الامر
في كبر من الدول في خارج مصر . وفي اثناء ذلك في هذه الزمان هذه الزمان
والثنون واقناع المعارضين بعدالة مطلبهما

وم يجر ذكروه ان راعى ان راعى ان راعى . الان لا زال . فتميز للمع عن هذه
الحقيقة اهمة وهي ان . القوة . في اوراق المتراكمة . معروفاً
في ذلك الوقت فقد استعمل . تلهم ادمون آبوت كبير النجال فولتير وكان مشهوراً
بانه من كبار الكتاب في ذلك العهد . فظهرت على صفحات مجلة «عالمين»
في عدد . الذي صدر في ١٥ فبراير سنة ١٦٥٠ روية عن خيرة امصرية اسمها
«احمد الفلاح» تضمنت المرات . روية ونعت بغاية البانة الى مظالم القضاة

ان هذا هو الحال مع جميع الدول التي تتفق على ان لا يكون
الفلولاذية

فسر اسماعيل بهذا الفوز وامر نوبار بالذهاب الى ايطاليا فاطاع الامر ولكنه
خرج في طريقه من مصر الى ايطاليا فاجتمع اليه في روما عدد من
تكتب الحكومة مؤيداً لمرشح مصر وكان يرجو ان يكون صوت جنوب
فرنسا في افكار حكومة باريس

وبلغ هذا رواجاً في وقت مبكر من سنة ١٨٨٠ حيث كانت
حياة اسير في لاهاي من قبل الحكومة في الايام التي دأب فيها
العطف مع الدول الحرة مع الحكومة في باريس ووزارة خارجية
رئيسه يعبر عن في المشروع وحدثت يومئذ في تياره وابعه ان ايطاليا
قبلت فكرة اللجنة الدولية

واقترح سيندو ورجى من الدول ان يكون لها
منه من ذلك لا كان يرضى ان يكون له في الاستانة حيث
كان متطوعاً فتمت مساهمة رالي رئيس يستأنف مفاوضة في الوقت عينه
ارسل سفيره لجله الامير حياً ليقدمه اليه في باريس منه هراً ربتار انرييه
الفرنسية وكان ذلك في عام ١٨٦٤ حيث ان هذا العمل يشي جواً ملائماً
اعرضه اليه كواحد من الامور لاضرورة ووسطه لاضرورة بوز على
المسرح فانه لم يدهور بل ابدى له فكتب يعبر الامور لاضرورة الى وزير خارجية
مورار جياً في باريس مسأله فتمت عند حيد في جبة دولية في مصر
واستمر بعد مشروع اعظم الامور فقدمه لويس ادي كان يوشك ان
يفتحه وبما لفرنسا من مصلحة في علاقهها بالاميرين والاجانب

ول تنديد الامور سوي كل هذا لتدبير في استقالة السيودي موسنيان

وزير خارجية وكان معارضا صعبا من سائر توجهات مع من مرور اسميل بذلك ان ابرق في الحال الى نوربان بوسط الحكومة الفرنسية في توصية اقرار حكيم على صنع تمثال لمحمد علي مؤسس لاسرة العلوية لكي ينصبه في ميدان القضاة بالاسكندرية.

وسافر نوبار على جناح الدعوة الى مصر ليتفق اوامر مولاه ولما عاد الى باريس وسط سفيري اكثرا وايطاليا في التحدث على المسيو دي لا فاييت وزير الخارجية الجديد وفي الوقت عينه طلب من دلبس ان يحمل الامبراطورة على مواصلة اهتمامها بالمشروع وعلاوة على ذلك تمكن من الفوز بتأييد الامير نابليون

وعلم نوبار في أثناء ذلك من اجرائه بلوري يور الامبراطورة ان لها نفوذا عظيما على دي لا فاييت ولما اذا رآه ان حصوله الى نتيجة مرضية فعليه ان يتمسك بمقابلتها ويبلغها ان اسمعيل امره ان يتأكد هل تريد جلاتتها زيارة مصر لمناسبة افتتاح اقبال لانه يريد ان يعددا استقبالا لائقا بتقامها و يرق نوبار بذلك للقاهرة وجاءه امر اسماعيل بالموافقة فالتمس بمقابلة الامبراطورة فاعترفت عزسرها بما اقترحه عليها

وفي نحو هذا الوقت وقعت في يد اسماعيل ورقة رابحة او سحبت له فرصة حسنة ذلك ان شركة قناة السويس صلبت منه — وكانت الحكومة الفرنسية تؤيدها في الطلب — ان يمنحها ادنا ببيع صفقة كبير من الارض وكان لابد من هذا الاذن طبقا لشروط الامياز فرضي اسماعيل بشرط ان تضم فرنسا الى المجنة الدولية وفي ٢٦ ابريل سنة ١٨٦٩ اي بعد عشرين شهرا قضيت في الكد وبذل احويل وقعت الحكومة الفرنسية بقبولها

وعقد المؤتمر الدولي في القاهرة من ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٦٩ الي ٥ يناير سنة ١٨٧٠ برئاسة نوبار باشا وكانت آراؤها برمتها في جانب المشروع فيما يختص

الاختصاص للمدينة الذي جعله في مهابرجات مسألة الاختصاص الجنائي
وان كانت قد سلمت بمبدأه

وحرث بمدد ذلك مذهباً - يرى - أن الاختصاص الجنائي الا ان الحرب
السعينية بين فرنسا والديا قطعها ولم تستأنف لا بعد استيوار كان اسرعيل لاورال
تديد الرعية في اتمام المشروع فكتب في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٢ ان ووبر
وكان لا يزال في القاهرة به وان كان لا يتخلل عن طاب الاختصاص
الجنائي الذي من دونه لا تكون المعاملة المدنية سلطة ما يؤثر المحافظة على الحالة
الراهنه (الاستانوكو)

وحينئذ سافر نوبر الى الاستانة وفيها تلقى التعليقات بان يفتح باب المفاوضة
مع ممثلي الدول الاحنية وكان يماده اليها كي يهدي تارة غضب الباب العالي
الديني استاء من المفاوضة المباشرة بين مصر والدول فأرسل احتجاجاً تهديداً
الى الخديوي

وقفت فرنسا عقبه في الطريق للحرة الثانية فانه بينما كان نوبار يبذل جهده
في الوصول الى اتفاق في الاستانة كان اسريل يعرض على الحكومة الفرنسية رأيه
الخاص بواسطة دي اسبس كما انه عرض هذا الرأي على ملك ايطاليا بكتاب وعلى
الدول الاخرى له سطة مماثلة في مصر وادبراً الى الاتفاق في اواخر سنة ١٨٧٢
على ان يكون الاختصاص الجنائي متعاماً مخفضة مقتصرأ على الجرائم التي يتركها
مستخدمو المحاكم وموظفوها في بناء قيامهم بواجباتهم الرسمية وجرائم الطعن على
المحاكم ومخالفات بعض لوائح البوليس

وعقدت في الاستانة من ١١ يناير الى ١٥ فبراير سنة ١٨٧٣ لجنة وضعت
تفاصيل هذا الاختصاص الجنائي وأقرت اتونين وعهد مساورات عديدة وحيل

من جانب الدولة — في يتعلق بقتسام مناصب القضاء في بينها وصريقة تعيين
القضاء افتتحت المحاكم في سنة ١٨٧٦

وجميع الدول صاحبة الامتيازات ممتدة في هذه المحاكم هي ايطاليا وفرنسا وايطاليا واميركا واليابان والمملكة المتحدة والبرتغال والاسبانيا وسويسرا والدانمارك أما ألمانيا . فقد صاعنا حقوقهم بسبب الحرب وقسمت مناصب قضائهما بين ايطاليا وفرنسا وايطاليا

وتتألف كل دائرة من دوائر محكمة الاستئناف من ثلاثة من المستشارين
الاحزاب واثنين من المستشارين المصريين وفي المحكمة الابتدائية من قاضيين احدهما
وقاض مصري

وقد اُلح عدد الذين تولوا منصب رئاسة محكمة الاستئناف حتى الآن أحد عشر رجلاً : ثمان نمساويين وواحد الميسو لانيا الذي كان له نصيب في تنظيم المحاكم في دى الامر . ايطاليان واحد هما تولى هذا المنصب ١٣ سنة . وفرنسيان واثني واكسي وبرنغالي وباليكي . يوناني ، هو الرئيس اخاني
أما منصب النائب العمومي فقد كاد يصبح بلجيكيًا فالسبعة الذين ولوه - ماحلا
ثلاثة كانوا كلهم بلجيكيين وفي حملتهم لندب اخاني ومن الثلاثة غير البلجيكيين
اثنان نمساويان وقد صادف تعيينهم معرضة بحجة ان هذا المنصب يجب ان يكون
للدولة صغرى

اهم القضايا التي حكمت فيها

وقد سب من احكام احتلطة في حيات كثيرة ان تعمل في قضاي على اعظم
جانب من لا يفسد من لي عليه وكانت حكومة المصرية احيانا احد فريق
اخذوه ومن السببي كانت الحكومة فيها حصص قضية جزية العربية ونصبة شركة

هليو . ليس التي جاء الاستاذ مدير البانك رئيس جمهورية فرنسا السابق (والاستاذ
يكر الى مصر خصيصاً للمرافعة فيها . قضية سودن التي شئت عن تصريح
صندوق الدين العمومي بدفع ٥٠٠٠٠٠٠ ج من الامتيازاتي للحكومة لاجل فتح
السودان وكانت بعض اعضاء الصندوق معارضين في ذلك فرفعوا الامر الى
محكمة المختلطة حكمت على الحكومة المصرية برد المبلغ

— المقطم —

قرأ السري بن المجلس على مؤدبه « وسمعت النجر بن الى جهه ورد » فقال:
يا استاذ ما الورد فقال لا أدري فقر « لا يملك السقاعة الا من اتخذ عن الرحمن
عهد » فقال يا استاذ ما العهد فقد : لا ادري فقطع السري القراءة وقال اذا
كنت لا تدري لم عرفت الناس فصر به المؤدب فقال السري يا استاذ لم
بكلمك الجهل والعرو حتى اضم اليهما الاله والادى استحل المؤدب وتب
الى الله تعالى من التدبيب . فمس على صلب العلم وكانت يقول انما اعتقني من
رق الجهل السري .

ففي قطع اليد أو جذع لسان أو إزالة نور العين أو قلع الأنف لم يكن الجزاء على ذلك الوجه المماثلة - إذ يشترط أن يكون قطع اليد في الجزء من المصل أو جذع اللسان من قسمه اللحمي والعين برألة - بلا بد حينئذ من الاقتصاص بالدية التي تثبت حسب أهمية الأعضاء الجسدية ،

ولما كان جسم الإنسان مشتملاً على أعضاء نادرة ومزدوجة بل منها ما يكون أربعة عشرة أو أكثر من ذلك فالدية والحالة هذه تختلف بحسب أهمية العضو المعطل أي من جذع اللسان مثلاً يستوجب تأدية الدية بتمامها لأن اتلافه يزيل من الوجه جملة فصلاً عما يتحمل صاحبه من الضرر وهكذا القول تعطيل اللسان فإنه يستوجب تمام الدية لأن الواسطة بأعين نظمية صاحبه وتعطيله يحرم المرء من منفعه الخاصة وأما الدية عن الأعضاء المزدوجة كالأيدي والأرجل فتكون كاملة عن الآخرين معاً ، وإذا عطيت واحدة منها تستوجب نصف الدية لأن التعطيل حينئذ يزيل نصف المنفعة الحاصلة منه معاً وكذلك تعبير العين فإنه يستلزم ربع الدية . لأن كل عين إنسان كما لا يخفى ومثل ذلك كل الأعضاء التي تجري هذا المجرى . ولدى البحث عن الأعضاء ذوات العشرة كصاع الأيدي والأرجل نرى أن كل أصبع تعطل منها يستوجب عشر الدية وعلى هذا القياس فتعطيل إصبع منها يستلزم ثلث دية وأما الإبهام فتعطيل مفصلة يستلزم تأدية نصف دية الأصبع ، وكذلك ما يندوز العشرة من الدية تقسم معه حينئذ على عدد أفرادها والدية كما نقل عن حمزة أبي صبيح عليه السلام هي عبارة عن خمسة دراهم أو نحو الفين وحماسة نرسا ما يعاد في الوقت الحاضر ،

أما التعديات التي تقع على الغير مما لا يتوار معها شيء من قتل النفس أو اتلاف أحد الأعضاء فليست سوى حروح أو تنجاس تحدث في الجسم وقد وضع فقهاء الشرع لكل منها حكمة على حدة وهذه هي أساؤها بالتفصيل : -

- (١) الحارصة : وهي عبارة عن الجرح الذي يتسبب من تأثير الحداث في الجلد ،
- (٢) الدامعة : وهي عبارة عن الجرح الذي يقطر دمًا كدمع العين بدون سيلان
- (٣) الدامية : وهي عبارة عن الجرح الذي يربق دمًا مذكبًا
- (٤) الياضعة : وهي عبارة عن الجرح الذي يقطع الجلد
- (٥) المتلاحمة : وهي عبارة عن الجرح الذي يقطع اللحم
- (٦) السمحاق : وهي عبارة عن الجرح الذي يجر اللحم ويصل الى غشاء عظم الرأس
- (٧) الموضحة : وهي عبارة عن الجرح الذي يري العظم
- (٨) الهاشمة : وهي عبارة عن الجرح الذي يكسر العظم
- (٩) المتقلبة : وهي عبارة عن الجرح الذي يكسر العظم ويزيجه من محله ،
- (١٠) الآمة : وهي عبارة عن الجرح الذي يصل الى خف الرأس
- وكل هذه الجروح مخصوصة بأوجه والرأس ، أما التي تحدث في سائر الجسم فـ
- غيرها والجزاء الذي يترب على كل منها هو كما يأتي :
- الموضحة : (الجرح الذي يري العظم) تنف عشر الدية ،
- الهاشمة : (الجرح الذي يكسر العظم) عشر الدية
- المتقلبة : () ويسقن من مكانه عشر الدية ونصفه كذلك
- الآمة : الجرح الذي يصل الى خف الرأس
- وأما جرح نية النجاح فقد تركت لتقدير الحكام ، بين ينظرون فيها الى مقد
- ما يلائق الجريح من اصرار وينكاه من احصارة ويحكوا على المعتدي
- بجزاء متناسب ،
- كل من يصرب امرأة حامل او يتسبب باسقاط جنينها يختلف جزاؤه بحسب
- الاحوال الالية :
- ١ - اذا اسقطت المرأة جنينها ميتاً ولم تمت يقوم المعتدي الذي اسقطه بدفع

غرة الى المرأة وهي عبارة عن خمسمائة درهم في القديم او ما يعادلها في الوقت الحاضر
لأئمة الفقهاء في ذلك ايضاً اجتهادات مختلفة .

فمنهم من ارشأ ان اسقاط الجنين على هذه الصورة لا يستوجب تغريم المعتدي
نل ذلك الحرام . لان الفعل لم يكن جامعاً لسرور الجنابة .

ومنهم من رأى ان الضرب الواقع من قبل معتدي قد انف شكلاً يمنع الجنين
من اكتساب سلامة الحياة وهكذا حكموا عليه . ان يؤدي قيمة الدية بتمامها .

(٢) - اذا اسقطت الحامل حينها حياً ثم توفي فيجب حينئذ على المعتدي
دية قيمة الدية لانه بفعله هذا يعد بمثابة من يعدم حياة انسان خطأ او بصورة
نية التعمد .

٣ - اذا فارقت المرأة الحامل الحياة على اثر الضرب بعد اسقاط الجنين فيقوم
معتدي بتأدية الدية والعرة معاً اذ انه بفعله هذا المدي ارتكبه بعد مقتراً لجنايتين
. ان . احد . لان تعدد اثر الفعل بنظر الفقهاء بمثابة تعدد الفعل ، فكما انسه اذا
ملق شخص على وجه الخط بسديته على آخر وقتلته ثم اصابته الرصاصة غيره ايضاً
تلتة يحكم عليه بتأدية دية الاتين هكذا القول في هذا الامر اما اذا كان الاطلاق
الى وجه التعمد فلا بد من ان يجازى الفاعل على ارتكابه الجنابة الاولى بما يستحق
القصاص وعلى الثانية بتأدية الدية .

(٤) - اذا كانت المرأة قد توفيت من اثر الضرب ثم اسقطت حينئذ ميتاً
بغير الضارب بتأدية الدية لا غير لان حياة الجنين متوقفة على حياة والدته وثلثه
ثم بنفسها ، اي ان سبب وفاة الجنين . بصورة الظاهرة يكون وفاة والدته ولهذا يحكم
بالفاعل بالدية فقط . اما بعض المجتهدين فقالوا : اذا كانت وفاة كل من الوالدة
الجنين امراً ناتجاً عن ضرب المعتدي فلا بد حينئذ من ان يغرم بالدية والغرة معاً
بهكذا يكون الجزاء في اسقاط الجنين اذا كان الفاعل غير الوالدة اما اذا كان

امقاط الجنين بدواء شرته الوالدة بدون موافقة والدء فعتبر محرمة ونعزم بدفع الفرة

اما اذا جيء الى بحث التعزير فنقول :

التعزير هو عبارة عن الجزاء التأديبي الذي يترتب على اقتراف المعاصي والافعال الممنوعة التي لم يحدد الشرع الجزاء عليها وهو قد يكون بالفعل كالضرب والحبس وقد يكون باللسان كالتكدير الشديد والتوبيخ وغيرهما ،

ولا يخفى ان الغاية من التعزير ان يمتنع المجرم من فعله ولذا فليس جزاء يراه الامام — الخليفة — مؤثراً بحق المذنب يجوز له شرعاً وذلك لان الجزاء يختلف باختلاف الجرم والمجرم وتقديره يعود لنظر الحاكم ودرايته اذ قد يوجد في الناس من يمكن اصلاحه بجزاء خفيف كما ان فيهم من لاينجم فيه الا الجزاء الشديد ولهذا فقد اعطيت الحاكم تمام الصلاحية في اجراءم التي لم يحدد جزاؤها في الشرع لكي تجازي كل مذنب بما يستحق بعد استعمال الروية والدقة على وجه الراهة ،

هذا وان التعزير يحسب نقطه الكثيرة لايثابه الجزاءات الشرعية المحدودة اي انه لا يكون معيناً بل تابعاً لتقدير الامام وهو يطبق بحق الصبي وان كان الحد لا يطبق عليه الاحكام الشرعية

ولا يخفى ان من جملة الفروق بين تطبيق الحد واجراء التعزير ان الاول يكون منحصرأ بالامام واما الثاني فلا يكون منحصرأ به بل يحق استعماله لغيره من الحكام لانه انما وضع لمنع المنكرات والمعاصي ولكل ذي شأن الصلاحية به جرياً على امر النبي الاكرم : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه وان لم يستطع فبقلمه الامر الذي تنضح منه درجة الصلاحية الواسعة ،

وعليه فاذا شاهد احد شخصاً مجتمعاً مع امرأة بصورة غير مشروعة ولم يتمكن من زجره او ضربه او توبيحه فلا يترتب عليه جزاء اذا قتله وكذلك اذا شاهد احد

شخصاً مع زوجته او غيرها من حرمه ، فتلحق معاً ، لا يدرمه الجزء ، ودرملة فان
صلاحية التعزير وشمونه ، سبعة حد ، وما يجوز لمساخي ذي الصلاحية التامة ان
يمنع الاعزب عن ارتكاب ابداء الخمس ، وان يد معاً عدد الاقتضاء وهذا مني على ان
توقع الحرء في هذا السبب مستدعي سعة الصلاحية لمنع الافعال السيئة .

واعلم انه في الدور الذي كانت فيه كفاية امور العدالة ترجع الى الاحكام
الشرعية كانت رؤية الامور الجنائية منحصرة في قاضي الشرع ايدي كان هو وحده
المفوض باصدار الحكم وتعيين حدوده انتقاماً من المجرمين اي التعزير على حمله
وجوه كان منوطاً بالحاكم الشرعي ذلك لان القضاء في العصور الاولى من الهجرة
كانوا على غاية من افضل والكمال ، انموذج للعدل في العالم بأسره ، وكانوا لا
يصدرن حكماً بحق المجرم مالم يستكمل كل الاسباب التوتية وه يكن يشتر - معهم
احد في الحاكمية سوى المختسبين اذ كانوا مأمورين بمنع وقوع الغش في مبيع
المأكولات والمنشروبات ونقصان الموازين والمكاييل والمحافظة على الطرق العامة
وبالحكمة للنظر في الامور التي تعد الان من قبيل القساحة ويطبقون جزاءات التعزير
بحق اولئك الذين يركون مخالفة التديبات لكنهم لم يكونوا ذوي صلاحية باقامة
الحد او اجراء القصاص او رؤية الدعوي على لاطلاق .

دمشق : مدير الشرطة العام

شرح صك الانتداب

لسورية ولبنان

بقه اعمي الفاضل السيد مساح التوتونجي طرابلس الشام

« كتبت خصيصاً للحقوق »

المادة الثانية

يجوز للدولة المتعاقبة جودها في الاراضي السورية واللبنانية للمدافعة عنها . وتستطيع تطبيق الترتيبات الخاصة بالمرافعة . وليس الا لزاماً لحفظ الامن في البلاد واستقرارها . في هذا السبيل ، في ان يوضع النظام الاساسي وتستتب السكينة ، ويشترط في ذلك ان يكون افراد القوات المجندة من السكان المحليين وتعيين لسلطة محلية مع بقائه حق المراقبة لدوره المتتمة ، ولا يجوز استخدامها في اذلت من الغايت الا ترخيص من الدولة المتدبة . ولا شيء يمنع سورية والناس من الاشتراك في يتعت . قوة عسكرية لازله بين ظهرانهم من قوا . دولة استدبة . ومن هذه حيث كل حين استخدام المواني والخطوط الحديدية وطرق المواصلات في سورية ولبنان لنقل جنودها وعتادها الحربي . « بيرة الجيش والوقود »

تشرح الفقرة الأولى - ان القصد من « جنود الدولة المنتدبة في سورية ولبنان » هو الدفاع عن حدودها وحفظ الأمن فيها إلى ان ينفذ النظام الأساسي وبعد الأمن إلى نصابه . وفي حالات نادرة المدة تستطيع « خدمة تنظيم القوات المحلية المعروفة بالمليس للدفاع عن تلك البلاد » وكلمة « المعروفة » تفيد ما اتفق عليه بالعرف والعادة وليس تختلف عن « جنود الضمنية من جهة التطوع فقط » ولا بد ان يكونوا جميعهم « محبين وصالين للحرب والكفاح » ومن ابناء وطن واحد لان لا حي لا يحن . وتفيد هذه الكلمة الاحنية « مليس » معني الجنود الملية وتسميهم الجرائد الجندرية الحنية . وهذا الاسم الاخير يطبق على قسم من المأخوذين . ومن الموافق لمصلحة البلاد لتنظيم القوات الوطنية على طريقة التطوع « ان التجسيد الاجباري يقبل الايدي العاملة » وفتح مراكز لانتباس الفنون العسكرية بإدارة ضباط مقتدرين تسيطين ، وعند ما يوضع النظام الأساسي الذي يحس على الشكل العسكري للبلاد ، نشرح هذه القوات المتطوعة .

الفقرة الثانية : يفهم من منطوق المادة النابية انه يحق لرجال الانتداب استعمال السلطة المطلقة ، « العهدة إلى حدود المليس » لحفاطة على الأمن إلى ان يوضع النظام الأساسي غير انه نظر لما للخدمة من العلاقة بسلطات اعلية يجب ان لا يتبادر إلى ذهن ان يكون « مرتبة امتياز لامتية في التحكم » بناء وطن على السلطة الوطنية ، لان جميع اصحاب لا بد من نقابها صورة مباشرة بيد اوطنيين ، تجري الاستشارة حسب ما تقتضي « الشروط التي يتم الاتفاق عليها » . بطل نفوس السامي في نفس وقت قد « حيون الاحتلال » ككن الجرال غورو الجنرال ويقال في الماضي . ثم ان السلطين الملكية والعسكرية وان اجتماعتا - في شخص واحد فغير مترشحين من « رجة القانونية » وهذا ما جعل الموضع السامي

يتصرف بالقوات العسكرية ويحدد لقيادة الغرض الذي يرمي اليه واستعمال وسائل تعينه اما فيما يتعلق بسلطات المحلية فليس للسلطة العسكرية ادنى حق في التدخل في شؤون ادارتها وانما يجوز في بعض الظروف الاستثنائية وبقرار خاص من المفوض السامي اعطاؤها بعض الصلاحيات التي تقوم بها الحكومات المحلية في الظروف العادية .

هل يوجد عندنا تجنيد محلي ؟ لا يوجد في سورية . ليس محلياً لانه من الصعب اطلاق هذا الاسم على حدود كالفرقة السورية والقناصة اللبنانية والدرك الوطني . فالفرقة السورية تأتمر الآن بوامر قائد جيش الاحتلال مباشرة ، ولتحمل الحزينة الفرنسية معطى نفقاتها تقريباً . اما الدرك المحلي فهو تحت تصرف حكام الدويلات السورية الذين يؤمنونه للمحافظة على الامن ، وعدده محدود اما نفقاته فهي داخلة في ميزانيات تلك الدويلات فهذه القوات اذن عسكرية اكثر منها مليسياً .

هل لسورية ولبان حق التجنيد ؟ لكل دولة مستقلة حق التجنيد وحق الدفاع الشرعي عن الافراد والحمايات . وقد الفت الحكومة العراقية بصفتها مستقلة جيشاً واستعدت انجهزه . وقد كان من الخطأ اتهام الحكومة السورية وعدم اهتمامها بهذه المسألة الاساسية عندما شعرت باضطراب جبل الامن في بعض الجهات ولا ريب ان السلطة المتدبة مسئلة في المرحلة الاولى عن اضطراب الامن الذي عهدت به الى رحلتها . ولو فرضنا ان حدود الانتداب قد عجزوا عن القيام بما يتوجب عليهم من دفاع والسلطات لا تحف مكتوفة الايدي بل تبادر الى تأليف جيش . تطيع قمع كل فتنة تنبئ بالاد . واما في اتد الحاجة لاستئجاب الامن الذي هو مصدر الراحة والعافية . و احد الاسباب القوية التي تدعى بنا للحصول على الاستقلال الذي نقشه ، ورافع الجزية والغرامة عن عائق القرويين

والقراء ، معززة موقف سورية في الامم المتحدة لاورقية الكري .
 فانتع الذي قل عدده وضع من الشعب السوري لا يبال
 ما من سعادة لا عن طريق الروية في جميع مناهج
 السياسة والامر الذي به يد كلاما من لدن دولتين المستقلين صلاحية التجز
 العبارة القائلة بان القوات المتحدة سلطة الحية بعد وضع النظام الاساء
 واستتاب الامن بشرط ان تظل تحت مراقبة . . . اما الرقابة على القوة العسكرية من
 طرف الدولة المستدة فتدخل ايضا في مشروع النظام التدريج . ولا يمكن
 للدولة المستدة استخدام تلك القوات الانعيت المذكورة في المادة وسماحها به
 ذلك لا يتضمن تكليف السلطة الوطنية بالارول على ارادتها اذا ارتأت ان تستخذ
 في مصالحها او مداخل غيرها . اذ ان هذا التكليف يعني خدمة غير مصالح الامر
 فهي حرة بقبول او رفضها . واما استخدام السلطة الوطنية للقوة العسكرية المذكورة
 في الاحوال العادية فلا يمكن الدولة المستدة ان تمتنع عنها وتخصها لها ينحصر في
 غير الاحوال المتو بها .

الفقرة الثانية : اشتراطات سورية في الصفقات العسكرية . ليس توسع الامة
 التيام بمصاريف حشد لا يداب على الاخص اذا اكروا من الاسراف والتذير
 ودالما على ذات كمية البزير اذالة الي يستمكونها ويدرون بها سياراتهم . فف
 عن المرتبات الباهظة التي يتقاضونها واحوز النية التي يحرزونها . فيلزم وضع حد
 للنفقات والعلم عما اذا كانت تتناول غير هذه المصاريف التي ذكرناها ومن هو الذي
 يراغب هذا الصرف ففحت اعتادات غير متناهية لكل
 ما تطلبه النفقات ، وحمل القوات اكثر من الزم ، ومن هو الذي يحدد مقدارها ؟
 يجب حل هذه النقاط جميعها والاتفق عليها .

اما القواعد الحقوقية فلا تعترف التي مرت قبل السابق الانتداب

بوجوب الصك لانه عبارة عن عقد بين جمعية الامم وبين دولة مستدبة ولا يكون
 نقد المفعول الامن تاريخ ثبوت العقد دون ان يشمل موقعا .
 الفقرة اربعة : يحق للدولة المستدبة استخدام الموالي والسكت احدى يدية وطرق
 المواصلات في سورية ولبنان . ولكن هذا الحق يساوي الاستخدام وعدم دفع
 الاجورام هو من نوع ارور العادي ؟ الذي نعلمه ان الشركات تقاضي عادة ،
 حتي من احكومات نفسها ، لاجور عم ، ما تنقله في شاحنتها وربما ان قصد الدولة
 المتدبة من ذلك احداث الطرق واستخدام جميع الوسائل كالموالي والسكت
 الحد يدية لحسد جيوتها وتقائها من مكان ان مكان في هذه البلاد .

المادة الثالثة

تكون علاقات سورية ولبنان الخارجية كلها . مسلم اوراق الموافقة على اعتماد
 قناصل الدول الاجنبية من اختصاص الدولة المتدبة دون سواها . اما المقيمون
 خارج حدود سورية ولبنان من رعاياها يتمتعون بالحماية السياسية او القنصلية
 من قبلها .

الشرح : كانت التعتيل الخارجي حقاً من حقوق الامة ايام العهد البائد
 اشتركت فيه جميع الشعوب التي خذعت لتركيا فاصبح الآن ، ضمناً لان هذا
 الشعب السوري المشطو الى د ، تبين مستقدين صار لا يدي حراكاً فيما يتعلق
 بالسياسة ا خارجية . واعمرى ان كتب قد سلما على امرن في الداخل فكيف
 تكون حتما في ا خارج ؟ نعم الما حرة . ارسال . مملتها . معها من الموافقة على
 اعتماد القناصل . مقلتهم رسماً . وصارت اسارت تحوي . معها على يد الدولة
 المتدبة ، مع ان الاستقلال المنصوص عليه لا يشتر مع هذا المد .

الحماية : ان الحماية تتركز على تفاق . مقلتها . بين الدولة اسيية والدولة اسيية

وانقسام كلامهما بموجبه السيادة ، اما الانتداب فليس فيه اتفاق بين الطرفين لان لا انقسام هناك في السيادة . لا نزل بـكر ان الدول كانت تأخذ ، خصوصاً فرنسا ، لفظ كلمة حماية او وصاية على سورية ولبنان ، كانوا يدحضون متن هذه الاقوال بقواجيب الانتداب لا يعي الحماية والوصاية بل هو نوع من المساعدة الانسانية القائمة على احترام حقوق الشعوب ، جميعها وذلك لان روح السياسة كانت ترمي لاحترام حرية الشعوب .

وكان السياسيون لايرون بداً من اليهود بظهور البري ، من كل نهضة تمس شعائر الحرية والاستقلال . وقد افسر الجبرائ غورو عندما كان في باريس ، اي قبل مجيئه الى هذه البلاد ، كلمة الانتداب بأنها هي الحماية فقامت عليه الضجة من كل صوب وقيل عنه انه رجل عسكري ، يتعلم اساليب السياسيين وانه قصد من كلامه غير ما توهمه الناس .

اذن ماهو السبب الذي حدا بهم لاعلان الحماية ؟ ومن المعلوم ان للدول المحمية حقوق ثابتة والحماية تكون على اثر عقد جرى بيجاب وقبول بين المتعاقدين . وعلى كل فان المنتسبين يريدون الاستناد على اساس حقوقي لكي يبنوا عليه حق التصرف فينا . حتى اذا علمنا ان هذا الاساس مبني على حق الفتح عاجلنا هذه الدعوى ودحضناها بالادلة القاطعة .

المادة الرابعة

تضمن لدولة المستدبة صيانة اراضي سورية ولبنان من كل خسارة تلحقها او من بعض احساره ومن تحجيرها كلها او بعضها ومن بسط اية مراقبة من قبل دولة اجنبية اخرى .

الشرح : ان الضمانة الحقيقية لسورية ولبنان مفقودة . فما هي القوة المؤيدة

منه الضمانة ادا حق حكومة المستعمر سرور من نالط مدى مدول ووزت
 الدولة المتدبة عن الدفاع ووسنحها بوجودة في سوربة لاسباب طارئة ما قبل
 تية الامم تضمن ذما الصيانة ؟ وهل وضعت اسولة المتدبة (ده وزيتو)
 جمع اليه عند تحقق دفع التضمين خدوصاً وان حدود الدولتين لم تنقرر بعد .
 اذ تركت جمعية الامم للدول المتحافة حق الاتفاق فلا تدخل بينهم الا اذا
 ل الاختلاف . ولكن اذا لم يتفقوا كيف تكون النتيجة ؟ ولم اعطيتهم الجمعية
 الصلاحية ؟ اذ ربما ادي ذلك الا البراع فيحتل لامن وتنتج عن ذلك
 احداث قد تنتهي باستعمل القوة . وربما رأت الدولة المتدبة ان دائرة نفوذها
 الماينه في السمك) اصبحت مهددة فتستدعي الجند الاهلي وتأممره ان يكون على
 بة الاستعداد اذا اضطرت لذلك . وقد يجوز ان تتنازل عن قسم من الحدود
 وجمع التخوم بموجب اتفاق لاسباب سياسية لها فيها فائدة خاصة فكيف تكون
 ايجة ؟ لم يتفق حتى الآن نهائياً على الحدود الربية التركبة فتأخير ذلك لا
 بواق مصلحة البلاد . ثم ان متا هذه الضمانه يجب تحديدها والمصادقة عليها من
 ان الامم الفرنسية حتى يتحم اداء ما وجب عليها . وعلى كل فان الضمانة
 لاهقية هي نهضة الامم ودفاعها نفسها عن حقوقها .

— يتبع —

في المحاكم

الدفاع الذي نقاه الأستاذان

الفاضلان محمد سعيد المحاسني وسامي الميداني

عن موكلهما فخري بك البارودي لدى المجلس العدلي بدمشق

لقد قسمنا هذا الدفاع عن موكلنا فخري بك البارودي الى اربعة امحاء

فالبحت الاول يتعلق بالاتهام وما ورد فيه من الراهين والدلائل .

والثاني يتضمن تمحيص شهادات الحق العام .

والثالث يحتوي على تفنيد الاتهام والمواد القانونية المذكورة فيه .

والرابع يبحث في شخصية المتهم وماضيه وحاضره .

البحث الاول

لقد ورد في الاتهام ان لفخري بك صلة بالخافل السياسية وانه صديق حميم للدكتور شهبندر وعدو لدود للحكومة المنتدبة وانه قد لعب دوراً مشتبهاً به في زمن حكومة فيصل حينما كان مرافقاً الامير وانه نشر دعاية لاجل استقلال سوريا الى آخر ما جاء بهذا الصدد .

فنقول: ان هذه العبارات فضلاً عن انه انس في اضارة هذه الدعوى ما يؤيدها فانها لا تتضمن مادة ولا فعلاً يوجب العقاب لان لكل فرد في هذا المجتمع

الانسان بغيره، والحق لا يتغير، والعداء للعدو لا يتغير، فكيف يكون الانسان
 في هذه الحالة، ولكنه غير عدو لغيره، على ان العداء نفسه هي من الامور الباطنة
 فلا يمكن وجودها بدون دليل خارجي، ولو صح وجود الدليل عليها فهي ليست
 الامور التي يعاقب صاحبها لاحد، بل هي امر يرا لان القانون انما يحاكم على الاعمال
 لا على الادكار، ومن نطلع في جميع قوانين النعماء على نص يوجب مؤاخذة المرء لمجر
 معتقده السياسي، وعجبه وطه او لعظه غير انما جلدته اما القول بمصادقة الموكل
 للطبيب الشهير فانه قول محرد عن كل دليل وبرهان ولو سلمنا بوجوده
 بينهما فانه لا نرى فيها ما يوجب مؤاخذة الموكل لان الانسان لا يؤخذ بمجر
 غيره هذا فضلا عن ان المادة والمصادقة لا تضمنان الاتفاق في الآراء السياسية
 ولا الاتحاد في الاعمال، فكيف من العائلات في العرب قد ينتمي كل واحد من
 افرادها الى حزب سياسي معاد للآخر، وما كان الواجب يقضي على كل موظف من
 موظفي الحكومة ان يخلصه احد، فكيف يكون موافق الامر فيصل من حملة او تلك الموظفين
 طائفة من العقلاء لا تعاقب بخريبت مرافق البسيط على اخلاصه وتفايه سيا
 حة حكومته، فانه لو كان رئيس ماستي لأمير فيصل قد عين رئيساً للوزارة في
 عهد الحكومة الافرنسية كما ان معاليه امير المؤمنين اليوم هو من موظفي فيصل
 والعامس هو في عهد الامير محمد، فضلا عن ان احكومه الافرنسية نفسها قد اعترفت
 باستقلال هذه البلاد، واعلنت غير مرة ان الانتداب لا ينافي الاستقلال بل
 يدعو ويسهل الوصول اليه فالسعي للاستقلال اذا لا يعد حراماً ولا يستوجب العقاب
 بل هو كمال الاستقلال، فمحرير الشعوب الضعيفة هي من بات افكار الامة الافرنسية
 بغيره، وقد كانت فرنسا منذ قدوم رجب اعظم دوليون بونابارت الى سوريا حتى اليوم
 عاقلة على احسن البلاد ساعية لاستقلال الامة، انهاضهم من عنائهم والاخذ بيدهم الى مستوى
 البلاد الزاكية فلا يعقل واحد منهم ان يعاقب اليوم رجلاً بخريبتك الساعي

لا استقلال بلادهم اما القول بأن الموكل متنبه به فهو قول لا ينبغي عليه حكاية لاثبات الشبهة لا توجب القصاص ولأن اليقين لا يزول بثلث والحدود تدرء بالشبهات .
 اما ذهاب المتهم الى دوما فهو حقيقي ولكنه ذهب اليها مرات عديدة لامرأة واحدة لان له فيها اراض واسعة تتطلب اشرافه عليها وقد تمت ذهابه قبل ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ الى هذه القصة مرات عديدة كما جاء في امددة التوفور برمودون ان يصادف احدا او يتكلم مع احد من انوار وقد بدأ ايضا بشهادات الدفع من الموكل لم يذهب الى دوما الا بعد استشارة رجل الحكومة مدعي من ائمة شهادة سهود الحق العام أن كثيرا من الناس ذهبوا في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ الى دوما وقد اجتمع بحرسنا اكثر من تسع سيارات وكثير من المركبات فمجرد الذهاب نحو حرسنا اذن لا يعد حراما والحكومة لم تفكر بمواحدة من ذهب الى حرسنا في ذات اليوم ولما كان القانون يطبق على الاعمال لاعلى الانحياز فلا يجوز احواله هذه عقاب الموكل بمجرد ذهابه الى دوما في ذلك اليوم واما ما ورد في مضطمة الاتهام من ان التوار قد قطعوا الطريق بين الشام ودوما في ذلك اليوم وسدوا المعلات المارة في تلك الطريق فهو قول مجرد لم يدعمه دليل وكل ما وصل اليه التحقيق في هذه الدعوى هو ان التوار كانوا ذلك اليوم في حرسنا وانهم قد وضعوا حرسا على الطريق خوفا من وصول خبرهم لدمشق او لدوما وان حرسهم اوقف كل ذاهب وآيب في مكان قريب من المصنع على طريق حرسنا فاجتمع بينهم سيارات وعربات وخلق كثير وكان هذا الموكل من جملة الموقوفين وبما انه من الاغنياء الميسورين فقد استاقوه لجهة القرية املا باخذ نقود منه وكما ان الذهاب الجرد الى دوما لا يعد جرمًا فان استيقاق المتهم الى جهة من جهات حرسنا لا يعد حراما ايضا اذ لو كانت الاستيقاق ذنبًا يؤخذ عليه المستاق لوحب عقاب كل من اخذه التوار من داره واعتدى نفسه بالمال وافاد التوار منه مالا واما قضية السلب فهي باضلة لا اصل لها من الحقيقة

فذهب كل منهم الى حال شعيله وقد اعتبر الاتهام ان المتهم يعترف بحدوث هذه الواقعة ولكنه لم يعتبر قوله لمتعلق بحرق املاكه في دوما ونهب شعيره في الطريق فقد قالت ان الحريق وقع بصورة عامة جعلت اخذ شعيره دليلا على اتفاقه مع العصابات بقصد قتلهم مع ان قضية الحريق لم تكن ذات الطبيعة بل انه في احراق هذه الاملاك دلالة واضحة على عدم وجود اتفاق قديم بين الموكل وبين الثوار فالتائر لا يقدم على احراق به رجل يستفيد من امواله وذخائره اما قضية الشعير فقد ثبت شهادة حمده ان نخري ان ارسل حطة قبل ان يرسل التعبير بساعة تقريبا وان هذه الحطة وصلت لداره لانه بعد اخذها الثوار وتب باعادة الجملة ان الحبوب ارسلت ثلاث مرات في يوم واحد في المرة الاولى وصل الى دمشق وما ارسل في المرة الثانية اخذ في الطريق مما ارسل في المرة الثالثة اعاده الجمال الى دوما لما علم بنهب القسم الثاني ولو كان نخري بك كما قيل ارسل هذه الحبوب بقصد التعويض لارسنها دفعة واحدة او كان ارسل الحطة في المرة الثانية لانها افضل وانهم من التعبير ولما رجع الجمال الى دوما كان كاف داوم على سيره وسه الامانة ان الثوار زاد من ذلك فاعاد الثوار من عدم دفعهم الاجور الى الحماية واخذوا الاكياس منتهبهم فسطوا على الجمال فخرج ما جليا ان لا اتفاق هنالك على ارسال الحبوب وان الخدمة اخذت ثمنها لم ترسل برضا صاحبها واختياره لتكون مؤنفة للتوار وطما قال الايام ان امرار استوفى على غوطة دمشق بما فيها قضية دوما طالما الاستيلاء تمكنهم من اخذ الحبوب من نخري بن صدقهم على ما يقال حين يريدون فليس من المعتقد ان يعنده ان هذه الخيلد وينهوا الحبوب في الراري والقار واداه وحده في نذرة نخري من حسن الخراط فلا يمكننا ان نعتمد به استة اسباب اولان هذه لاددة من طمة لينة لا فرنسية وشرب المذكور يحمل هذه اللغة تايها ولكن هذه لاددة لينة لا يمكن ان تكون على الخطة التي

حكمت شرعي آخر - ن ندس شرعي ن يدعيه ونحري محامتهما ومواجهتهما حتى يتضح لما صحة هذه الافادة او عدم صحتها ثالثا لا يخفى ان هذه الافادة تفقد كل قوه ومزية قائية لايها عطيت من متهم موقوف باذا صحت فانها تكون من قبيل عطف الحرمة فلا يعتد بها رابعا كعدم زيادة منية على السرع ولا يوجد فيها شيء من المتباددة وكل ما فيها هو ضئيل ونقص خدما كون عصابة عكاس اتخذت مقرا لما جهة الوادي وسبابة حسن الخراف اتخذت مقرا جهة العوطة فوضح امر التموين كما قلنا لوجب ان يكون الى الخراف وحماة مقربهم من قسمة دوما التي ثبت ذهاب شرعي بك اليها اكثر من مرة ورتابا ثبت عليه انه ذهب مرة واحدة الى الوادي سادسا اخيرا ان واضع القانون قد احس انه كما على جلب اليهود واستمعهم بعد تخليفهم اليهم في جلسة سابقة لرئيسه من تدوين افادتهم لدى المستنطق الموقمن وما ذلك الا بقصد تقدير الشهادات وتمحيصها من جهة واضهار التناقض والتباين من الشهادات من جهة ناية قوت شرعي الخراف قبل استماع شهادته في هذه المحكمة تصعف شهادته التي هي ضعيفة من حيث اساسها لانه على السرع والاوهاء وخلاصة القول ان هذه التهمة بطلت وهي لا تخلو من ان تكون متباينة وان اراد القضاء على هذا الرجل الفاضل لغايات في نفسه .

البحث الثاني

تمحيص شهادات الحق العام

اولا - ان المسيو جاكلين شهد شهادة لا يرتجح لها وجدان ولا يمكن الاعتماد عليها وهي مبنية على السرع من انحصار لا يعرفه لا شخصا ولا هوية وكان الاجدر به لو كان ما يقول حقا ان يخبر الحكومة يوم سمع بهذا الحادث ويحقق هوية من نقل له هذه الشهادة لان امتناع هذه الاشاعات لا ينقلها الا الاعداء وذوو الغايات فيلقتها مثل هذا الشاهد وينقلها على علانيتها فلا يمكن الاكتراث بها

والاعتماد عليها وزد على ذلك ان جان غير واقف على دقائق اللغة العربية وغير قادر على فهم الاحاديث بصورة حقيقية .

ثانياً — ان الكابتن بوهارر شهد وهو مطلع على الحقائق شهادة ملوؤها اليقين فقد قال مارآه وسمعه من مختار قصة دو ما و ذكر ان من دأب هذا الموكل خدمة الفقراء والانسانية ولا شك ان شهادته هذه هي المقبولة بنظر محكمكم الموقرة .

ثالثاً — حمدو الدوماني وهو رجل امي قروي بسيط قد اخذت افادته على الفور قبل ان يقف على ما نسب الى موكلنا فأفاد الحقيقة وكانت شهادته بسيطة جداً عارية عن كل تصنيع وترتيب فجاءت كافية لدحض ما نسب الى الموكل .

رابعاً — جوزة ف عيسى حميل جورج عوض احمد بن محمد العصفور وديع بريمو هؤلاء الشهود قد تناقضوا في الشهادات واختلفوا فيما بينهم اختلافات محسوسة ربما توجب توقيفهم بجرمة الشهادة الكاذبة فهم يقولون انهم رأوا المتهم يوم الحادثة في عربته في حرستا ولكنهم يتناقضون في عدد الاشخاص من الثوار الذين ركبوا عربته بجانبه وبجانب السائق حتى ان احدهم قال انه لم ير احداً من الثوار في عربة نفري بك واختلفوا في ملاقاته مع حسن الحراط فال بعض منهم قال انه صاحفه والبعض قال انه لم ير ذلك واتفق اثنان منهم على ان حسن الحراط عند وصول المتهم الى حرستا كان واقفاً وقال الثالث منهم انه كان قاعداً لا واقفاً والى جانبه الرشاشات وقال هذا الثالث ان نفري جاء وجلس بجانب حسن الحراط مع ان الاثنين لم يقولوا بذلك وقال الرابع انه لم ير الموكل عند نزوله من العربة كلم احداً او صاح احداً كل ذلك مما يجعلنا في رية عظيمة من صحة هذه الشهادات لان الشهود بعد ان قالوا انهم وجدوا جميعاً في زمان واحد ومكان واحد لا يجوز لهم ان يختلفوا على هذا الشكل فيرى احدهم ما لا يراه الآخر كل ذلك مما يجعل احدهم كاذباً فيما يقول ولما كان لادليل لدينا يرجع قول احدهم عن الآخر بنحتم علينا ان نعتبر جميع هذه

الافادات ومتى عرفنا ان الشهود المذكورين كانوا قبل ذلك اليوم لا يعرفون اولاد
عكاش وحسن الخراط اتضح لنا عدم صحة هذه الشهادة وكذبها اوهاه في اوهام على ان
كل واحد من الشهود قد اختلف في شهادة نفسه اختلافات في المكان والالتصاف
ادى الى زيادة الاطمئنان الى ان هذه الشهادات ملفقة اماما جاء في افادة احدث جرجي
عوض ان احد التوار قال للآخر انه يجب ان نأخذ خيل عربية فخري بك لانه
معنا فتملك افادة وصحت فتمنحها لالخروج عن الظن والتحسين لان فخري بك لو كان
معهم لما قال التائر الآخر الى رفيقه المذكور انه يريد اخذ الخيل واذا دققنا حقيقة
هؤلاء التوار لا بد لنا من ان نعرف كونهم موافقين من جميع القرى والقصبات
ولا بعد ان يكون منهم اناس من قصبة دوما ممن عرفوا حسنات هذا الموكل وخدمته
لفرقاء فارادوا ان يقولوا لتأثر من هذه الاقوال يمنعوه عن ابذائه فلا يمكن
ان يكون قولهم هذا اذا صح دليلا كافيا للحكم او موجبا للشبهة والاغرب من هذا
كله هو استحباب الشهود من الشفورية فقط ولكن هؤلاء الشفورية المساقين للشهادة هم من
عرفوا بعلانياتهم مع اناس عرفوا بدائهم لموكلنا وقد قال هؤلاء الشهود ان عدد الانومويلات
التي كانت بحرستا اذ ذاك اكثر من تسعة فلانهم ما هي الاسباب التي اوجبت الاكتفاء
بشهادة هؤلاء الشفورية وعدم جلب بقية اصحاب السيارات وركابها لتظهر الحقيقة
وهنا لا بد لنا من ان نقول ان هؤلاء الشهود متطوعون في هذه الشهادة لاسباب
يعلمها كل من يدقق في هذه الشهادات في حين ان شهود الدفاع كلهم من كبراء
موظفي الحكومة واعيان البلاد قد افادوا جميعهم ان موكلنا قد ذهب الى دوما بعد ان
استأذنهم لقضاء حوائجه ولتأمين معيشة الفقراء الذين عظم الدهر بأنيابه . وقد
علم من شهادة جناب الكاتبين بوجهه ان امر اعانة الفقراء حصل فعلا من قبل المتهم
وتد ذلك بشهادات اليهود وقد ورد في صحائف المحاكمة ان المتهم عند ما ذهب الى
دوما كان كلف بعض الناس للذهاب معه ومنهم الذي مورس المستخدم على الآلة

الكاتبة لدى جناب مستشار مالية الحكومة السورية فهو كان لموكلني صلة بالتوازي لما دعي هذا المستخدم للذهاب معه لانه بامكانه ايصال خبر الموكل الى المستشار المشار اليه واذا تحققنا ان الدعوى لم تكن محصورة بهذا الرجل ان المتهم كان دعي فريد افندي اشجلاوي لان يذهب معه في ذلك اليوم الى دوما وجب علينا ان نعتبر كل اقوال المتهم على علاقتها بحقيقة راحته وان نضرب بهذه الدعوى عرض الحائط .

البحث الثالث

لقد ذكرنا في المحل المخصوص من هذا الدفاع ان الموكل لم يرتكب جريمة تستوجب العقاب ونزيد على ذلك ان ما نسب الى الموكل من ملاقاته بالتوازي حرسنا واخذهم شعيره في طريق دوما لا يمكن ان نطبق على المادة ٥٦ وذيل المادة ٥٨ من قانون الجزاء .

لان المادة ٥٦ قد اشترطت في تكون الحرم تسليح اهل البلاد ليضاد بعضهم بعضا وتخريبهم على القتال والعبادة على الخلات ونهبها وتخريب المباد ووقوع امر العبت بالأمن والفساد فعلاً وذكرت هذه الشرائط معطوفة بعضها على بعض بواو العطف فلا يجوز والحالة هذه اتهام احد باخرم المصوصر عنه في هذه المادة الا اذا اجتمعت كل هذه الشرائط فلو حصل التسليح دون التحريض والحض على القتال والنهب والتخريب وانفق لما يمكن تطبيق هذه المادة لأن هذه الافعال كلها شروط اساسية اذا فقد احدها بطل حكم تطبيق هذه المادة وهذا هو ترح الفاضل بازن قانون الحراء وقرار محكمة التمييز المدرج فيه قد اوضح لما ان امر الجزاء وفقا لهذه ادة يتوقف على استكمال جميع هذه الشروط المدرجة في هذه المادة وهذه ادة المحررة في الأصل التركي المحفوظ لدينا تنطق بذلك ولا تدع محالا للشك والريبة واما نذكر هيئكم الكريمة ان العلط الواقع بتطبيق هذه المادة على

موكلنا في قرار الاتهام ناتجاً عن الاعتماد على هذه المادة المحررة في مجموعة يونغ لان هذه الترجمة محرفة ومخالفة للأصل التركي والترجمة العربية وقد احضرنا النسخ الثلاث لتطبيقها وتحقيق ما قلناه لذلك وبما ان هذه الشروط غير موجودة في هذه الدعوى فلا يمكن الاستناد الى هذه المادة بوجه من الوجوه اما الذيل الاول للمادة - ٥٨ من قانون الجزاء المذكور فانه يبحث في ايجاد الاسلحة واعمالها لمساعدة جمعيات وسادية تتآمر على حياة شخص او اشخاص فليس له ادنى علاقة هذه بالجرم المسند الى الموكل .

البحث الرابع

في شخصية المتهم وماضيه وحاضره

ان افعال الانسان هي مرآة اخلاقه وتصوراته وان نظرة واحدة في تاريخ حياة الموكل واعماله السابقة تدل على ايها الحكم العادلين على اظوار المتهم واجتباؤه الامور الساسية والكبابه على الاعمال الخيرية وادتمامه بالتسوق العمرانية والاقتصادية وصرفه كل اوقات فراغه في اللهو والهزل .

لم يبلغ موكلنا سن الاربعين ومع ذلك فانه سعى سنة ١٩١١ لتأليف جمعية خيرية لمساعدة الفقراء والمعوزين ومعونة البائسين والمحتاجين ومنع التكفف في الطرقات وكتب في ذلك مقالات طويلة في جريدة 'المقتبس' وفي الصحف اللبنانية اليومية حض الناس فيها على اخراج هذا المشروع من حيز القول الى ساحة العمل .

وقد اشتهر بين الناس منذ الصغر بعطفه على الفقراء واهتمامه بنشر العلم فانتخب عضواً في جمعية الاسعاف الخيري ومد يد المعونة الى جمعية المقاصد الخيرية ولم يترك فرصة الا واستعان بها على استجداء اكف الاغنياء لمساعدة الضعفاء والبؤساء وقد وهب ارضاً من اراضيه الخاصة في دوما لتكون مدرسة لتعليم النشء.

وتهذيبية وبني فيها بأموال المحسنين بناية جميلة ثم سجلها باسم الحكومة سنة ١٩٣٣ ودفع رواتب معلم في قرية الجرباء من جيبه الخاص وتمكن بواسطته من تعليم خمسة عشر تلميذاً مبادي القراءة وعرض على مدير ناحية دير سلون قطعة ارض يسجلها باسم المعارف وبني فيها بناية تبينة بمدرسة دوما وبدأ المدير بمفاوضة الحكومة بهذا الشأن ولولا اضطرابات جبل الدروز لتمكن من اتمام مشروعه و اضاف الى حسناته الكثيرة حسنة جديدة الشكر والامتنان .

وقد قدرت مديرية المعارف العامة خدماته الجليلة في هذا السبيل وبعث اليه برسائل التشييط والتقدير والشكر والامتنان .

ينفق موكلنا في كل عام على الفقراء والمعوزين مالا يقل عن الخمسمائة مد من الحنطة وقد وزع على المحتاحين قبل سجنه ما يزيد على الستائة مد من الحنطة والذرة وسعى سنة ١٩٣٣ لتأليف شركة وضعية للمسوجات وافق في سبيلها اموالاً طائلة واستغل في زراعة القطن واهتم بتعميمها في بلاد المرج كما انه بذل الجهود في سبيل ترقية صناعة الجبن والزبدة والقونسروه وقضاري القول ان الموكل ما فتى منذ نشأته يسعى لعمل الخير ومساعدة الفقير وتعميم العمل وانه سيع نطاق الزراعة فكان موضع احترام الجميع واعجابهم فالفقير يحبه لسخائه والتاجر يحبه لاهتمامه بتوسيع حلقات تجارته والزراع يكرمه لاعتنائه بتحسين ولاحته .

ان موكلنا لم يعرف في يوم من ايام حياته بالاهتمام في الشؤون السياسية فان حياته الخاصة مملوءة بالهوى واللعب والمزاح والهزل ولا شك ان كل من عرف خري بك البارودي ان عليه ان يعرف جميع اموره ودخائله فهو لا يعمل بالخفاء ولا يتكتم في امر من اموره فرجل هذا شأنه وهذه خطته ومنهجه كيف يعقل ان يقدم على اعمال خطيرة لتحويل الثوار وكيف يتصور انه يجرو على تسليم القذاة

لقد ذهب الى دوما يساعد فقراءها ويعمل على تخفيف ويلاتهم وطلب الى المسير

موريس المونلف في دائرة المستشار في المالية ومريد امدي شلاوي ان يرافقه في رحلته فكيف يعقل ان رجلاً يريد مساعدة التوار ومكلمتهم يستعجب في جولاه اهدى يحصيان عليه الحسات واليئس في ذهاب وايده الله ان موكلنا براد من كل ما نسب اليه وانه لم يقصد في رحلته الا الخير ولم يعمل الا لما فيه مصلحة الفقراء والمعوزين : ايها احكام الربيهون ن العدل والانصاف حليقان بكم وان وحداننا المستريح ونفسنا لمطمئنة بالوقوف امام رجال استهروا بان ضمائرهم ابداً مستريحة لانها لا تعمل الا على حقائق الحق واذا حق الباطل .

نحن واتقون بان الاسرة القضائية لا تقيم للاعتبارات السياسية وزنا وان حكمتكم التي ستفظونها بعد قليل ستنقد هذا المطالبوم الرىء من عياهب السجن وتعلي كلمة الحق وتقطع دابر الواشين والمفترين .

الحقوق : حملت لنا العصف في الريد الاخير بشرى اصدار المحكمة قرارها براءة اخرى بك فتقدم اليه ربهمة وشكر للرباين الفاضلين ابذلاه من الجهد والعناية في دفاعها المجيد .

قضية فيليب دوديه

امام محكمة جنابات السين

نظرت محكمة جنابات السين في السادس والعشرين من شهر أكتوبر في دعوى المسيوليون دوديه التي اقامها على سائق السيارة المدعو «بحو» لانه اهانه وتلم سمعته ، والى حين كتابة هذه الاسطر لم تنته المحكمة من رؤيتها وكانت المرافعات فيها على جانب عظيم من الأهمية زارامنازت هذه الدعوى على غيرها لعلاقتها وارتباطها بقضية مقتل التسب فيليب دوديه من المسيوليون دوديه مدير جريدة «الأكسيون فرانسيز» وعندما جاء دور التحقيق انتقلت هيئة المحكمة برمتها ، قضائها ومحلفوها وشهودها ، ان مكانة «ليفلاوني» الواقعة في شارع بومرشيبة لاتمام التحريات

يعلم الجميع ان الشاب فيليب دوديه البالغ من العمر اربعة عشر سنة ونصف قد وجد مقتولا في الرابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٣٥ في سيارة من نوع التاكي برصاصة سدس احترقت صدسه فنقل الحال الى المستشفى وعاش فيه بضع ساعات ثم اسلم نفسه الاخير وقد ظن القضاة في بادى الامر ان التسب انتحر من تلقاء نفسه ودار في خلد والده هذا الظن ايضا . ثم لم يلبث ان تقدم الى المحكمة ، على اثر ما اصابه من الالم الشديد من هذه الطاجعه المؤلمة وبالنسبة لطروف واعتبارات اخرى غريبة ، معلما ان هذه تكون نتيجة الاتجار بل مسببة عن اعتداء اساس مجهولين وطلب اليها ان تمتح اب التحقيق لمعرفة الجناة ومعاقبتهم .

وكتب بعد ذلك في الجريدة التي يديرها، متلاً عن مقتل ابنه استنتج منه ان رجال الشرطة هم الذين اعتدوا عليه في القسم السفلي من مكتبة « ليفلاوتي » لان ادارة المكتبة كانت قد ابغت دائرة لامن لعاء ان فيليب احد الفوضويين العنداء . فتجري قاضي التحقيق المسيو « رنو » هذا الامر فلم يصل الى نتيجة تذكر . وتأجل النظر في القضية . استضاف المرافعات الى شهر سبتمبر امام محكمة النقض والايام بناء على طلب المسيو ليون دودية .

وفي هذه المرة وقف سائق السيارة (د - و) الذي اقيمت عليه الدعوى لانه شهد زوراً وفاء امام المحكمة بجميع المعومات التي يعرفها عن الحادثة وشدد النكير على المسيو دودية وتناوله بقوارص ككاته الخافة . وقد دحلت هذه القضية اليوم في دور جديد وخرحت في الحد الذي كان يجب ان يقف عنده ، وتوارت شخصية المتهم وضعت حجة امام ما اظهره المسيو ليون دودية من الراهين الدامغة وما ابداه من الاقتدار في توجيه التهمة مما ازاح الستار ، ولو قليلاً ، عن خبايا مقتل هذا الشاب الصغير بعد ان كان الى ذلك الحين لغزاً من الداعز .

واخذ يظهر في كل جسة من الجلسات شاهد جديد وتبين ادلة قاصمة غير ان هذه الادلة واولئك الشهود لم يغيروا سير القضية ولم يوضحوا غوامضها واسرارها بل زادوها اساعاً وتزعاً . واصاف موريس ليفر سائق احدي السيارات وهو من مدينة الناصر ، بانكاره معرفة الدثار للتي على الجثة وقت الحادثة ، لغزاً جديداً الى الالغاز العديدة الاخرى . وادا كان المسيو (فيدال) احد الفوضويين واحد خصوم المسيو ليون دودية الطبيعيين يقول في شهادته انه يعتقد بمقتل الشاب ولا يسلم بانتحاره . واذا كانت التحريات - اظهرت انه في حالة اطلاق الرصاص في القسم السفلي من مكتبة لا يمكن سماع صوت الطلقات من الشارع فاذا كانت جميع هذه الاتبات مما ينور غضاة في تحقيقاتهم عن هذه الحادثة . فان

هنالك تحريراً ينبغي كل شيء وقد كتبه فيليب الى اهله ، ووجد معه ، ثبت فيه انه مات منتحراً .

لذلك لا يمكن التنبأ بشيء مما يتعلق بهذه القضية لاسيما وقد تقدم الى المحكمة شاهد جديد يحمل معلومات هامة هو الفوضوي « غروفي » العار من وجه العدالة والذي اوقف مؤخراً في مدينة « جنوه » بواسطة شرط ايطاليا . وبالجملة ان قضية الشاب فيليب دودية ملأى بالحوادث والغرائب فهل تتجلى غوامضها بعد اليوم ؟ وفي الرابع عشر من شهر نوفمبر فرعت محكمة جنابات السين من رؤية هذه الدعوى بعد ان امتدت المرافعات الى ما يقرب من الثلاثة اسابيع ده ان تأقي بالنتيجة المتوخاة . ورأينا الميسوليون دودية يجابه في دعواه كبار الموظفين في دائرة الامن العام ويتهممهم بمقتل ابنه . عدان ردد ذلك اكثر من مرة في جريدته وهم الميسولانس والميسومارليه والميسوديلاج ولما قدم مدير الشرطة الميسو كولومبو شهادته ، وهو الذي اتهمه محامي الدفاع بكونه ارتكب جناية قتل فيليب دودية كانت اقواله مؤثرة جابه بها الميسو دودية واطهر انه لم يأت بالادلة الساطعة لتعزيز تهمة وعند ما انتهى من كلامه اصابت مدام دودية نوبة عصبية ووقعت مغشياً عليها وقد تقدم للشهادة فيمن شهدوا في هذه الدعوى الميسو هريو فاستقبل بصفته رئيس مجلس النواب الفرنسي بصورة خاصة وجرت له بعض المراسم الرسمية امام الباب البرونزي في ساحة دوفين حيث انتظره المدعي العام الميسوسلدرين تحيطه هيئة المحكمة واعضاؤها . وانصرت شهادة الميسو هريو ، التي لم تأت بادلة جديدة تنير سير الدعوى ، على ان الحكومة سهلت لواند القتل المسكين جميع الوسائل ليطلع على الحقيقة ثم جرت مناقشة حادة بين الخبراء الرسميين ، بين محامي الدفاع بخصوص لطنخ الدم التي وجدت في سيارة باجو .

واهم ما بحثت فيه المحكمة كان عن المدس الذي وجد ملتقياً بجانب فيليب دودية

وهل كان ملائمة لـ «خبرة» لا . اما «مدير» من «الكثير» المحقق «مفوضية» «سات»
 «سان دي بول» «يو» «انه» «كان» «حالياً» «من» «الخبرة» . «تقدم» «لشهادة» «ايضاً» «كل»
 «من» «المسيو» «فونيل» «مدير» «جويس» «(» «ال» «المسيو» «بير» «برتران» «مدير» «جريدة»
 «(الكوتديان» «)» «وهو» «خصم» «مباين» «للمسيوليون» «دوديه» «وقد» «صرح» «انه» «يميل» «الى»
 «توجيه» «فكرة» «حدوث» «القتل» «ان» «ت» «ت» «فيليب» «م» «يتنجر» «...» «اما» «شهادة» «افوضوي»
 ««غروفي» «فلم» «تأت» «بالفائدة» «المطلوبة» .

و«بعد» «سماع» «للمرافعات» «التي» «قدمها» «المسيو» «وغير» «ال» «الحامي» «العام» «المسيو» «بنيو» «والمسيو»
 «كافيه» «مالات» «مسيو» «رو» «الحامي» «المحلفون» «وعليه» «حكم» «لاعتناء» «قراره» «النهائي» «زهاء»
 «ال» «ساعتين» «محكمة» «...» «من» «المسيو» «دوديه» «حمسة» «شهر» «دفع» «الف» «والخمسة» «فونك»
 «عرامة» «مستن» «مايو» «ديست» «مدير» «جريدة» «لاكيبون» «فرنديز» «شهرين» «والخمسة»
 «فونك» «عرامة» «ومنع» «حمسة» «بشهرين» «الف» «فونك» «على» «بحوسائق» «السيارة» «نظير» «عطل»
 «وضرر» . «واستأنف» «المسيو» «دوديه» «الحكم» .

كلمات مأثورة

قال معاوية : يا لأبي اني انا لاني . صراً لا الله .
 وكتب الى عمر بن عبد العزيز بعث عماره يستأذنه في تحصين مدينته فكتب اليه
 حصنها بالعدل وفق طريقها من الظلم .
 قال الحكماء الناس تبع لامامهم في الخير . شره . ولما اتى عمر شاذ كسرى وسواريه
 قال : اني ادي شد لامين فقال : «يا ميم مؤمنين اس» «من الله يؤد» «اليك»
 ما اديت الى الله فان رقت رتقوا

مثال العدل

جلس المؤمن للعظام يوماً فكان آخر من قدم اليه وقدمه بالقيام امرأة عليها
هبة السفر وملبها ثياب رثة فوقفت بين يديه فقالت السلام عليك يا أمير المؤمنين
منظر المؤمن الى يحيى ابن أكرم فقال لها يحيى وعليك السلام يا أمة الله تكلمي في
حاجتك فقالت

يا خير منتمنى يهدي له الرشد يا اماماً له قد اشرق البلد
تسكو اليك عميد القوم ارملة عدا عليها فلم يترك لها مهيد
وابتز مني ضياعي بعد منعتها ظل وفرق مني الاهل والولد
فاطرق المؤمن حيناً ثم رفع رأسه ودو يقول :

في دن ما قلت زال الصبر واجلد نني واقرح مني القلب والكبد
هذ أدن صلاة العصر فاصبر في واحضري احدهم في اليوم الذي اعد
والجاء السبت ان يقضي الجالس لنا ننصفك منه والا المحلس الاحد
فلي كان يوم الاحد جلس فكان اول من تقدم اليه تلك المرأة فقالت :

السلام عليك يا أمير المؤمنين فقال وعليك السلام ابن الحصم فقالت الواقف
على رأسك يا أمير المؤمنين وأومات الى العباس انه فقال يا احمد بن ابي خالد
خذ بيده فأجلسه معها محاسن الخصوم فجعل كلامها يعلو كلام العباس فقال لها
احمد بن ابي خالد يا أمة الله انك بين يدي أمير المؤمنين وانك تكلمين الأمير
فأخفضي من صوتك : فقال المؤمن دعها يا احمد فان الحق انطقها وأخرسه .
ثم قضى لها برد ضيعتها وأمر لها نفقة .

العقد الثريد

قاضي الصلح

اعرف منذ زمن بعيد قاضياً في محكمة الصلح ببلدة فرتيه امبري في فرنسا وهو الان في عداد الشيوخ الطاعنين في السن الذين يستندون ذكرى ما كان يجريه ايام شبابه من القضايا المتنوعة التي كانت تعرض امامهم على منصة القضاء . هذا القاضي كانت له موهبة فريدة وعقلية راجحة وآراء سديدة وحكم بالغة قل ان تجدوها عند القضاة امثاله ابان عصره .

كان دائماً ينظر في ابسط القضايا واعقدها ، ويحلها في الحال على احسن حال يستلذ بسماع اقوال المتقاضين وينصت اليها دون تعب او ملل ، حتى اذا انتهى كل من سرد اقواله اجري التحقيق اللازم بنفسه وانهى القضية على ما يشتهي الطرفان ، وهكذا عم السرور والفرح والامن والطمانينة هذه البلدة بفضل هذا القاضي الربي ذات مساء ، كنا عند الفيكونت بريزية فقص علينا القاضي هذه القصة :

في العام الماضي عقدت حصة المحكمة ذات يوم ونودي الحاجب اتنين من المتخاصمين احدهما بدسي مشنوت يملك مررعة صغيرة في الضواحي التي بقرب السين وهو رجل طيب تلوح عليه امارات السذاجة والدعة والخصة التاني يدعى دوتين يحترف حرفة بيع المواشي وشرائها في السوق ، نورمدي الاصل ، منقلب الرأي خشن الطباع ينفرد منه كل من يعامله لسوء معاملته وقلة امانته وهو مع كل ذلك جبان ؛ يخاف من كل شيء حتى من خياله ولكن قل من يعرف عنه جميع خصاله هذه فاذا ظهر لاول واحد بمظهر العادل ظهر للآخر ظالماً قاسياً ، واذا تظاهر بالشجاعة مع هذا ، جبن وتهيب امام ذاك

وسميت الاول مشنوت . كلام فتقدم خطوة امام المنصة وقال سيدي القاضي ،
ماشرح لك هذا ، هذا الرجل السقي الشرير الذي ادممك ، بعني بقرة دفعت له
فيها حال تربيها هم يدعي ان هذا كذب . محض احتلاق

لقد اشتريت هذه البقرة بمائة وعشرة من الفراكات ودفعت به القيمة قطعاً من
ذات الخمسة فرنكات فاجني . اقبوا . . . احصر البقرة خارج السوق ثم قال لي
اعطني الثمن الآن كما تفضل . . . رجعت . . . ستمنى على الزعم وقتاً له «الم ادفع
لك النقود داخل السوق» . . . حي . . . نقود . . . كاذب . . . انت لم تدفع شيئاً !
اريد المائة والعشرة فرنكات وارجع مع قرفي ، الآن يا سيدي القاضي اترك الامر
لعدلك ونزاهتك لتقتص لي من هذا الثمن الذي يريد ان ادفع له الثمن مرتين
— قلت له بتوذة وهل لديك شهود ؟

— شهود ؟ لا ايس لدي شهود . . . ولماذا . . . هل من الضميري ان يخضر
البيع شهود نحن في غنى عنهم . . . كانت ايدة الطائفة اقية فية دائاً في نفوس الناس
فسكت عبيدة ثم حوت كلامي لتسخر له نبي وقت :

بالوتين . . . هل سمعت اقوال خصمك اصغ اذن لي . . . هل استلمت نقوداً ؟
نعم ام لا . . . اقسم على ان تقول الحقيقة

فونف . . . وتين . . . مريع يدعي . . . وصرح : هذا مدع كذاب ، يا سيدي القاضي . . . اقسم
اني لم ارقط لون دراهمه

— انت اذن تذكر تماماً

— ايه نعم سيدي القاضي

فوقف مشنوت بدوره صاحباً ، واخذ يلعن خصمه فاهقفته عند حده ، واجلس
الخصمين وتحوات نحو الحاصرين في الجلسة وكانوا نحو خمسين شخصاً ، من بينهم
شيوخ وشبان . . . بعد ان نظرت فيهم ملياً قلت لهم : لقد سمعتم اقوال المتخاصمين ان

التهمة الي وجهه من موت خديجه من لا تنفذ على اسم قوسه ، فليس هناك
 ان . عند بيت امواله ومع ان . رت الامة والطهارة بادية على وجه
 المسيو . موت فانه كما اري سيحضر مائة وبضعة فركت التهمة غير ثابتة على
 بالوتين ولو كان هناك اقل اثبات لانتهيتنا من لدية بسلام ولكن مع الاسف لا يوجد
 فسيو مشوت يستحق واخذ هذه العطف واستفقه ، على ذلك اقترح عليكم ان
 نفتح له اكتئابا لمع الذي يقضى من احده بها ان هذا المدي . في الافتتاح
 اقله واربع عشرين فركا في مائة فكل هناك قوب رحيمة تشفع
 لهذا المسكين البائس الذي ترمه اعداؤه وقد تحرد من دراجته التي ادخلها
 فراحت ضحية دون معرفة الحقيقة . ان باروين هل تطاوعك نفسك ان
 ترفض احسانا لهذا الخصم البائس

فوقف بالوتين بحر نوار فقال : يا سيدي تلميذ اقل كرما منك
 ها في اربع بقطعتين من ذات الخمسة فركت

فاخذت القطعتين من بالوتس وفر ك بيدي تم قرنتهم من عيني عد ان قلتها
 مرارا وفحصتها بدقة ، وبعد حين ظهرت عني امرات الفيط والعذب وحملت
 في واد شراسة مديدة متعبة وقت له شدة انت تتحاصر ايها الرجل
 على عرض نقود مزيفة في دار القانون !

فصرح بالوتس : نقود مزيفة ! هذه صرار صريح ، ارتعد فرقا وارتيابا .
 وقالت : يا سيدي تعرف تماما مع من ذات الامة فركت
 تماما صغر فركا لاخر من ارب من حلا من بين حلات
 في هذه نقود مزيفة لا في سوق السجون
 ايها التي ستحمل جزاء نره بر سيحكم عليك بالاشغال الشاقة

فارتجف بالوتين من اعلا رأسه الى احمص قدمه وفاه بكلمات غير مفهومة وفجأة انطلق لسانه بالكلام واعترف :

سيدي القاضي . افقر ان اقول لك كل شيء ! .. اذا كان هناك مذهب ...
فلست انا . ولكن هو مشهور الحاصر ها ، ذلك لان قطع النقود هي التي اخذتها
منه ، نعم هو نفسه الذي اعطاني هذه النقود المزيفة آه من الحبيث الماكر المزيف ..
نعم اخذتها منه ثمناً للبقرة

انت اذا تعترف باخذ ثمن البقرة

نعم سيدي القاضي ... اعترف بذلك الآن

هذا يكفي ... اني احكم عليك برد البقرة الى صاحبها الشرعي وارد اليك قطعتي
النقود ذات الخمسة دركات ... فيها اصلتان صحيحتان . وادكر ان حكايتي عن
النقود المزيفة لم تكن الا وسيلة اضطررت اليها ان نقول لي الحقيقة والصدق - الميزان -

مثال الوفاء

فان مروان بن محمد لعبد الحميد الكاتب حين ايقن بزوال ملكه قد احتججت الى
ان نصبر مع عدوي ونظهر القدر لي فان انجاسهم اداك وحاجتهم الى كتابتك
تدعوهم الى حسن الظن بك . فان استطعت ان تنعمي في حياتي والا لم تعجز عن
نفع حرمي بعد مماتي فقال عبد الحميد ان الذي امرت به انفع الاسباء لك وافبحها
لي وما عندي غير الصبر معك حتي يفتح الله عليك اه اقبل معك .

الشرطة

الجريمة وثرية المدارك^(١)

هل نفل الشر من علاج

نستطيع ان نلخص نظرية (اسان هكسن) عن الجريمة في الجملة الآتية :
 (سبب الجريمة نقص طبيعي في مراكز الادراك ، وهذا النقص وراي لاشفاء منه) .
 وان من اقراء من يعجب لما يحاله تناقص بين هذه النظرية وبين حقائق الحياة
 كما يشهد بها ، وان لهذا الفرق ان يسأل « كيف نعلم الجريمة التي يقتربها رجل
 ذو محد سام وسرف نلبد اذا كانت الجريمة نقصاً طبيعياً غير قابل للشفاء ؟؟ »
 او ان يسأل « لماذا نلعي بالتر بين الدينية والاخلاقية ان كانت من كتبت عليه
 الجريمة لا بد ان يقتربها ؟؟ » وهذه دون ريب اسئلة طبيعية ، على ان الاجابة عليها
 ليست متعذرة .

ليس هنالك تناقض بين النظرية وبين الحقائق ، ومن الضروري لكي نفهم
 حقيقة نوافقهما ان نستعرض كيف تنطبع الفكرة الاخلاقية في وعيتنا وذاكرتنا
 وكيف نعلم فعلاً معيناً جريمة ؟؟

لنتذكر اولاً ان الجريمة هي فعل تحس ذاكرة الجماعة وادراكهم انه مناف للصالح
 العام ، فتعدد الزوجات مثلاً بعد الان جريمة في اميركا ، ولكن اي طالب من طلبة

الباريح لا يعلم ان احسية الاحدس السريعة لانعد تعدد الزمحات الا شيئا عديما،
وان السواد الاعظم للشعوب التي سكنت الارض منذ انقضى خراب الزمان الى اليوم
قد صادق على هذه العادة .

ومن المستطاع ان نورد امثلة كثيرة عن الافعال التي تعد جرائم في زمان ومكان
معينين ثم هما في غيرهما فضائل !!! فالجريمة اذن لا توجد في نفس الفعل ولكنها
توجد في شعور الجماعة بوقع هذا الفعل والمجرم اذن — من غير شك — هو الذي به
ان جبرانه قد اعلنوا عن فعل ما انه حريمة ثم هو يقترب بعد ذلك هذا الفعل المعان
عنه . وهذه هي النقطة التي نفتقر عندها نظرية (اسان هكن) عن الفكرة العامة
عن الجريمة . فالفكرة العامة عن المجرم انه هو شخص ادي يعارض قوة عممة
شعور الجماعة اما نظرية (اسان هكن) فتقول ان المجرم هو الذي يعارض شعور
الجماعة لنقص في مركز شعوره يجعله لا يحس ما يحسه الناس . . . وليا الان
ان نوضح الفكرة بمثال من امثلة الحياة الحقيقية

ادراك الطفل

اذا شد طفلك البالغ من العمر الثلاث سنين ذنب الهرة فانها تصرخ من الالم،
ولا يمكنك ان تفهم صفلك باقساء . لانه حائل ، ولانه لم يشد ذنب الهرة من
قبل ، ولانه ليست لديه اية فكرة عما يجذبه فعله هذا من الاتر ، وما كانت
الصرخة الا وضوءا جديدة ، والطفل يعجبه كل شيء جديد ، انه يشد ذنب
الهرة مرة ثانية ليرى ما اذا كان العمل ينتج نفس النتيجة . اما انت فبدلت
مجموعة من الافكار تمسك من شد ذنب الهرة ، فانت تعلم ان ذلك يؤذيها ، ولقد
علمت ان لا تحدث اذى لا تلجئ الضرورة الى احداته ، وسدنت فوق ذلك ان
من القسوة والوحشية ان يتخذ الحيوان الاقوى قوته ذريعة للابقاع بحيوان اضعف

منه ، وواحد مع صوت الأنا . - نلاحظ هذه الحركات الاخلاقية في ادراكه
فكيف تعمل ذلك ؟؟

اتخيل ان شريح لم يولد في بيت حتى كسبها مل ادرك الجماعة ؟
لما بعد الاختبار الطويل ، تشعر بان تبعه الاثر السيء الذي يحدثه شد
ذنب الحرة في شعور من حوله لا تعلم ذلك دون شك ، وكل ما نعمله
هو ان تأتي بحركة صوتية معينة ، تمارس تقطيبا معيناً يستدل منها الطفل على
« شعورك » نحو فعله الذي اتاه

انك اما ان تقول ، مسكينة ابنتي حرة تقول « يا ابنتي من طفل سيء » ثم
تشرع في مداومة الحرة ، تعدل من لسانك كائن ذلك قد جعلته يشعر بفورك
الذي شعرت به من فعله وكل حركة من هذه الحركات تطبع في ادراكه
وواعيته فيسببها يتذكرها اذا سوت له سبب يشد ذنب الحرة مرة ثانية
وهذه الطريقة هي سبب ارفع نفس الطريقة التي حصلت بها انت على انهاء
مداركك مشعوراً وتقويتهم ، وانت ما تعلمته وانت في حجر والدتك لاعظم
اثراً في نفسك مدي الحياة من كل ما تعلمته بعد ذلك وما كانت قوة هذه
التربية كامة في الامانة التي تسمع بها انك اي صوت الام نفسها

وتربية الاخلاقية ادراكك في ما الشعور وتكبيرها
وتلقى الدرس الاخلاقي بطرقة تلج في مراكز الحس شعوراً اخلاقياً
دائماً والامهات والواسطون يعلمون ذلك بالقرينة

على انه يدرى وان الغرض المقصود من الدرس الاخلاقي ان تكون مراكز
الحس والشعور في الطفال لا تقص فيهم الا فلا علم يفيد ولا تربية تجدى ،
وكذلك الطفل الذي يولد ومراكز الحس فيه محتمل لا تتم فيه مجهودات الوالدين .
ولن يرى مجرمات ب عن ارتكاب الجرائم ان : **أ** : « اذا كان هذا المحرم

لم يرتكب جريمة الا عن نقص في مداركه وحلل في مراكر الحس والتعور منه ، فكيف تسئ له انت بتوب ؟ »

« حل ائت العقوبة النقص واصلحت الخلل ؟ »

وفد يكون جواب ذلك ان اخره . يمكن انقص الادراك محتل التعور ، وهناك من غير شك محرمون عاديون ذوو مدارك تامة وشعور غير معتل ، وما القتل الذي لا يعاقب عليه اقاووت الموضع الا حرماً ، وما مرتكبه الا محرماً تام الادراك وياض التعور ، وما قتل الجسد غيره في الحرب الا مثلاً هذا القتل القانوني .

ولقد عانى معلموا الخيس البريطاني احوالاً مصادف كثيرة في سبيل تعليم الجود . ينفذوا سيوفهم في صدور الجود القطنية الممدة لتعليم الضرب والطعان واقد كان من الخنوت من يفرع التزع كنه من مجرد تصوره انه سيكون باقتل ، كما كانت منهم من اثر الحرب (وهو جريمة كبرى في الحرب) على ارتكب الحرم الذي ظنه اسد هولاً من الحرب وهو القتل .

ولسنا نستطيع ونحن في معرض التدليل على ان منشأ الجريمة هو نقص المدارك ان نقول ان طارين كانوا هم وحدهم الذين نت مداركهم وفاض شعورهم دون غيره ممن بقوا في اجبت ليقوموا بقتل احوالهم في الاساية .

ولقائل ان يقول ان المثل المتقدم انه من نوع خاص جداً ، ويسأل لذلك عن يسرق مالاً او يزور وتبقة تم بتوب عن جريمته فلا يعود اليها ابداً » لماذا تاب ؟ »

اكان توب لانه تسئ من مرضه الطبيعي الوراثي ، ام ماذا ؟ ؟

وعند حين كل شيء ان نقول عن حوادث التوبة انها نادرة جداً ، ان اندر مما يظنه الناس جميعاً فقد حرت دثر مراصة التعومين على ان تعد المحرم تاناً اذا لم يعد الى سجنه بعد انقضاء عام على معادرتة ولكن من الجائر ان يكون هذا المحرم قد

انتقل الى بلاد اخرى جعلها مسرحاً لجرائمه ، واصبح فيها وهو لاصلة بينه وبين
سوابقه ، ومن الجائر ايضاً ان يكون قد مات والمجرمون يموتون عادة في سن الشباب ،
او يكون قد جن واختبى فادخل الى مأوى خاص للمجانين — والمجرمون
معرضون للجنون اكثر من غيرهم — او يكون قد وهى عزمه وقترت همته —
والمجرمون في الغالب معرضون لوهم العزائم وتلاشي القوة اسرع من غيرهم — ،
وهناك افتراض آخر له من الشأن ، للافتراضات المتقدمة جميعاً وهو ان يكون
المجرم قد تلقى في سجنه دروساً في الاحرام زاداته رسوخاً في الفن ، وعلمته كيف
يتحاشى في احرامه الاصطدام بقوة القانون ومثل هذا المجرم يستمر في اجرامه
ما شاء ان يستمر دون ان يقع في ايدي العدالة او ان يعلم الناس من امره الا انه
رجل قد صلت نفسه واستقامت سريره ، ومثل هذا المجرم في ذكائه وثقافته
لا يمكن ان يقال عنه انه غير محتمل الشعور ناقص المدارك .

ولقد ترى في طبقات المتعلمين والسياسيين والمتشرعين والقضاة والقسيسين من
هم على شاكلة هذا المجرم ولا يمكننا اني حال من الاحوال عند ما نقف على خبيثة
احد المجرمين من هؤلاء القوم ان نقول عنه انه كان في مداركه وشعوره كاحد
زملائه الاتقياء الذين عفوا عن الجريمة وقدروها قدرها من الخطاة والنذاة ولم
يموتوا ايديهم بارتكابها ولا عقولهم بتدبيرها .

يتبع

« عياض »

الشرق العربي

الاجرام

سجاياء المجرمين الروحية

لا يلقى المجرمون على اخفاء اخطائهم انفس في استعدادهم . ويعزى ذلك
فقدانهم سواطف الشفقة والرحمة والامل والحزن ، اذا صودت حرارة منهم فاند
لجلهم لالشجاعة الحقيقية فيها ، مما لا ريب فيه ان شعور الانسان يزداد كلما
معارفه وارتقت مداركه . ويتبع شعور رداء والمكر والخفة والعشق

فلهذا الاعتبار يكون ارتقاء الفكر من مقومات الاخلاق لانس الفكر الاله
قائم على الرحمة والتفقه والاعمال حسن والخفة ، وقد يلبس الى اذهان العصور
الطرا الى تشيخ الاحداث الخبايا است ارتقاء لانكار يرافقه الخطايا الاله
واواقع ان ما تساعده من التطورات . فيه في الاحلاق لدى ارتقاء الافكار
في نفس الايمان من شعور في سحر الانسان لاصية .

فهم يبالي المجرمون انهم وان كان شديداً بين توترهم بين التبدلات الخفية
عميقاً وهم عظيمو لاسر ، حداث حداث ، عاية ساحة الخطر كقابلة وحس
سكيناً وحلول ساعة الاستجواب .

وقد اشتهر لومروز بتعشقه العمق في درس احوال المجرمين تعشقا عظيم
كثيراً من اخلاقهم وديا ، يلي بعض اقواله فيها :
المجرمون مدمون حمر ، ويرداد تعاضيه احمر توشاه في ارتكاب الجرائم .

ومما شاعده الباحثون في اخلاق النجوى انهم يعمون بهم وسبهم المرأة يأتي عن ذلك عرضاً .

المحرمون في شعبيته والمهو الامراء في اوربا وشعبيهم بالصيد واقص النساء الغريبات وشغفهن باقامة حفلات الرقص .

ويتبين للمأخذ في مخالطة الشجرة بين ودرسه احواله انهم كثيرا الافتحار
بأعمالهم مع انهم مغفلون فاقدموا العواطف . وهم منزهون جد بالتحلي بالجواهر
والادب الثمينة ، معروفون بمدركهم بحسب الاستاء ورعتهم فيش الموهبة شديدة ،
واكمل الى درجة عدم الاعتناء لادب ادائهم . فبأنهم من احسن صفاتهم . وزد على
هذه الصفات مرض الكذب فانهم مبتلون به ايضا .

الحرم يشبه المتوحش أكثر مما يشبه الجون لان من اظهر صفات المتوحش
الانتقم والدم والانه في الملاهي وادمان الغر والكس ، يبيخ المجنون لا يقامر
ولا يلهو لكنه يكره اسرته . يحب العزلة .

ويعا الخرم كنوز في مدينة في لامكة العمة سكك بين لميسع قط
تأليف جمعية اهدية في حد جرسات اليون في خودها كثيرة
من هذا القدر

والمعروف وانما يكن ذكي الموقاد به ده حيلة و تقدير على ان يحتط لنفسه سطة
 فاذا داته ا- كثر خطاه يسير بموجبها فلا يفوته اخذها عن غيره

ولا ريب ان بين الاجرام والجنة فرق وادراك ان الجنة نكثرت عادة بين المتصورين
الذين يدركون ظواهرها مخبرين بها عن سرها عن كل احد حتي عن
نفسه بحسب الالتزام فلا يصدق احد من الناس ان له ما يربطه بهيمة فهذه ان
يألف احدا وهو كائن في حارس من حارسها وليس هو بهيمة
مترفة بل انما هو بهيمة مترفة ومعكس ما يملكه ان ينظم في

جمعية كما يمكن ان تتألف جميعات من المجرمين . وما يستدل به على ان للمجرمين استعداد للحياة الاجتماعية ان لهم عادات خاصة يأخذون انفسهم بالطبع على غرارها وقد يكون لهم لان خاص يتفاهمون به على ان هذا الاستعداد للاجتماع لا ينافي كونهم اعداء للبينة الاجتماعية وخطر عليها لانه اذا سار قطاران مختلفا السرعة في اتجاه واحد لا يعدان ان يصطدم احدهما بالآخر .

ويتفاوت ما يتهدد به هؤلاء المجرمون المدنية الحاضرة ويختلف تشكلات هيئاتهم على انه لو عاش هؤلاء في قبيلة (البوروج) لما دعي احدهم بحرم وكانوا عر القبيلة ونفرا لما لهذه القبيلة من العادات والعقائد التي لا يستنكر معها ما يقترفه هؤلاء المجرمون من الاجرام .

ومن ذا يتبين ان الاحرام تختلف عن الجمة من جهة كونه نسبياً واعتبارياً وانموذج الاجرام الذي ياتي به لومبروز واعلمه على رؤوس الاستهاد هو الانموذج المعتبر في زماننا الحاضر وهذا الانموذج وان كان من خلفات العصور المحمجة فهو مبين تماماً لانموذج تلك العصور .

لقد كان المرانيون يعدون عشرة انواع من الحرائم خبايات كبرى وهي (عبادة الاوثان ، الحظ عليها ، السحر ، استحضار الحن ، الاصرار على عقوق اولدين ، عدم احترام السبت ، الكفر ، فض بكارة ، طوبة الغير ، تحقيق عده وجود غشاء لبكارة الفتاة عند البناء بها ، اهداء الاولاد لعل العالمة استجاباً لرضائهم ودفعاً لفضيهم فن هذه الحرائم تسع لا تشكل حروماً في اوربا ، اما العاشر « اختفاض بكارة مخطوبة الغير » فانهم يعدونه جرمًا ولكن من غير الجهة التي نظر اليها الشارع العربي . فالشارع العربي يمه جرمًا بالنظر الى انه سبب لاذلال شخص آخر اما هم فيعاقبون مرتكبه لاعتدائه على الفتاة حرراً . وعلى ذلك فقد تغيرت وجهة النظر اليه تغيراً محسوساً فضلاً عن انه اصح اليوم مقيداً بالاجبار .

وهناك بعض الجرائم التي كان يلقى مرتكبها في اسار او يعاقب بالسيف او القتل خنقاً كادع، النوه كذباً او صدقاً بأن يدعو المتنبئ الى آلهة غير آله اسرائيل ، الزنا ، ستم الاصول ، ازواج من انصاره ، والمواط وما اتته ذلك مما لا يعد الكثير منها اليوم بالطر الى القوانين الحاضرة حنابه حتى ولا يشكل جنحة . وقد تخفف العقاب عن ذي قبل في البعض منها . وقد كانت قتل الحررة بعد عند المنصر بين القدماء من اقطع الجنائيات واكبرها . فهل يحق لنا ان نعد تلك الاقوام مخطئة في اعتبارها بعض الافعال حرمها وهي ليست كذلك ؟ كلا . لان تلك الافعال كانت مستنكرة في عصورهم ومخالفة لمقتضيات الاجتماع . تستكاتها

وقد اتى على مر حين من الدهر كان احتمال افراد الشعب بالسياسة يستلزم دفع حزاء نقدي باهظ ، بعكس بعض بلاد اوربا اليوم فانه لا ينظر فيها نظر احتيا الى من لا يشتغل بالسياسة ، ولا يعد ان يأتي يوم يجيزون فيه امر معاقبته .

لكل عرض . اسطة ، والعقاب واسطة لتقوية الاخلاق وكذا الحكم فيما نعه اليوم رزيلة بينما كان الأقدمون يعتبرونه فضيلة . وقد تطورت الفضيلة - في مختلف العصور التاريخية تطورات عدة وتحولت كالجرائم والجنائيات . فما كان يعتبر منذ عصر او عصرين من اجل الفضائل قد يعد اليوم من احط الرزائل والعكس بالعكس . واقانيم الفضيلة الثلاثة مثلاً هي عند بعض الاقوام « الاستقامة الانكباب على العمل ، وفعل الخير » وعند البعض الآخر « الشجاعة اكراه الضيف والاخذ بالتأمر » .

وتطورت فطاعة الجرائم ايضاً . فقد كانت اقطع الجنائيات في القرون الوسطى مثلاً التعرض للمقدسات اما الافعال التي كاللواط فكانت دونها وبلي ذلك كله القتل والسرقة .

وكان افعال جنة الاب وعدم الاعتناء بموارثها تعد في مصر واليونان جرماً فظيماً .

والكسل اليه من آخ ما يزرى بالمرء اما قديماً فكان السعي عراً ومندة . وقد يأتي يوم تضيق الارض بسكانها فيقع بالمرء ان يكون له عدة اولاد ، يعكر الان فكثرتهم مدعاة لفخر والدهم ومحبة للرزق

ويشكل التكفف اليوم في كثير من البلدان جرء التشرد بينما كان في بعض العصور امراً طبيعياً ، والافعال التي تعد جرماً ضاراً في جمعية تعد كذلك بالظر الى التشكلات الخاصة بتلك الجمعية ، ليس تبعاً للميول الناجمة عنها ، واذا رأينا بعض ثلاث الميول خارج هذه الحدود او داخلها وكانت قائمة على الشدة وثما اتبعت لتعذر ما يقو ، مقامها في تأمين المنافع الاجتماعية .

ولم يكن يرى الاسبرطيون بؤساً في قتل الاولاد واسقاط الاجنة ولا يعدون هذا العمل الفظيع ادى نستقطعه الآن جناية وجرماً ، والمواطن والقرصنة لدى الاثينيين مباحان . وكان الزواج من اقرب القريبات في مصر وبلاد العرس جائزاً ولم يكن نذر الادمين للآلهة قديماً في بلد من البلدان جرماً . وكان يعد قتل الابناء لا بانهم الدين بلغوا ارزل العمر برآهم وسفقة عليهم . وكان الزواج من البنات اللاتي في سن الثامنة او العاشرة مباحاً وكثير من البنات من ذهن ضحية صغر سنهن ليلة البناء .

وجاء في كتاب « اخلاق وعادات الشرق الأقصى » لمؤلفه « ليال » انه كانوا يضحون كثيراً من الادمين استجابة لرضاء الآلهة ودفعاً لغضبها ، ويظن ان ذلك هو السر في وقوع كثير من جرائم القتل

وكانت القرصنة واغواء الفتاة والمرأة عند الصيقيين مباحين ولم تكن سرقة الحيوانات في بعض القبائل مذمومة .

« لها تابع »

في الساعة عشرة . لم ينكر آتة و قد جرمه نرائع أمه قضائه . وقد سرمد محاميته
السرمد . ثم من بعد ذلك . كان في نجلها ظروف هذه الجريمة المؤلمة
كلها . ثم تلاصقها السوء . ثم أرسلت أمه . ثم إلى هنج كنج ليتتم
دراسته هناك . وقد غاب لاس في الذين زها ، عشرة أعوام ثم عاد إلى أسرته
منذ أشهر ، واحتفل والده بلوغه العشرين في ديسمبر الماضي . وأدب لذلك مأدبة
عشاء ضخمة . فيها كثير من الأصدقاء . وكانت لوت آتام منذ حين يعاني
متاعب مالية جمة ، وقد أشرف على الإفلاس في الواقع . وكانت تعتريه فترات
هياج وبأس فيسعى إلى تسكين تجونه بالسراب . وقد أفرط ليلة الاحتفال
بواه في الشراب . وفي منتصف الليل . انتهى الفجيسج وانصرف آخر المدعوين ،
ونذهب لوك لاحتكام إلى غرفة نومه غير أنه ما كاد يضطجع بضع دقائق حتى سمع في
الغرفة المجاورة منافسة حادة ، ثم سمع والده يصيح بأمره ويرع إلى مكان الصياح
وانذر والده ألا يضرب أمه وحاول أن يصحبها إلى الخارج فاعترضه والده وكان
شديد التهيج ، فأمرع الفتى عدل إلى الاستغاثة بالجيران غير أنه ما كاد يخرج
حتى علا الصراخ فغاد أذراحه ورأى من حلال نافذة المطبخ والده . قد أشهر
بيده . مساً فكسر رجاج الفضة ورمى إبه بقاء من النحاس ثم أمرع إلى الخارج
ليستغثت . أما الزوج وابنتها فهربن إلى إحدى الغرف وتحصن فيها لحظة ثم
خرجن منها . حينئذ أطلق لوك آتة النار . وتقول صرغريت سنج وهي فتاة تبناها
لوك آتة وتسكن مع الأسرة أن لوك آتة أطلق النار أولاً على زوجته ثم على ابنته
ميساليا . ثم ردت دوريس إلى المطبخ فسار إليها وأطلق عليها النار أيضاً . وفرد
توفيت جون وميساليا على الأثر ، وتوفيت دره يس من جراحها بعد ذلك بأسابيع .
وقال أن يعود الآن بالمساعدة المشدودة وصفت إلى مركز التليفون في بركنهد
إشارة قال صاحبها : « هيا حضروا بسرعة فقد قتل زوجي » . انتهى . ويرع رجال الشرطة

الى المنزل وأسلم نوك آتام نفسه واقرب مجرمه

هذا هو ملخص الجريمة الرائعة التي ارتكبها نوك آتام في بادرة جنون ونزق وقد تقدم السير مارشال هول الى المحكمة بدفاع جديد من نوعه وطلب الى المحلفين ان يصدروا قراراً « بالادانة مع الجنون » قال السير مارشال ان المتهم ارتكب جرمه في غير صوابه اي في توبة جنون محقق ، فقد كان والدآ باراً يجب اسرته ايما حب وليس تمة باعث له على ارتكاب هذا الجرم التسنيع ، وان له - آتام كان في الواقع يسير في آخر ايامه الى اجنون فهو يعاني منذ فتوته من اثر حرج قديم في الرأس اصابه من احد البعارة وقت ان كانت محارآ آتام انه في آخر ايامه انكب على الشرب وكانت تبدو عليه اعراض الخبال من حين لآخر ، واستشهد السير مارشال هول على دفاعه بارآ نقر من كبار الاطباء الانجليز قالوا امام المحكمة بمجاوز حدود الجريمة في فترة جنون ، كذلك بما بدا على المتهم في سمحه من اعراض الجنون حتى انه احرق ذات مرة ملابسه واستشهد المدعي العمومي على عدم صحة نظرية السير مارشال رطباء آخرين قالوا: ان المتهم سليم العقل ، واحتدم الجدل بين الاتهام والدفاع حول هذه النقطة الخامسة ولكن بلاعة السير مارشال ومنطقه العياض لم يقنعها هيئة المحلفين وقضت بادانة نوك آتام في جريمة القتل العمد ، فنارت عاصفة من صيحات الاستفاد والتنهدات وجرت دموع السيدات للآئي كانت تغص بين لقاعة ، ونطق رئيس المحكمة بحكم الاعدام في تآتر متهدج وقال مخاطباً نوك آتام : « اند رأيت اذائك هيئة من المحلفين من ابناء وطنك المختار ، وليس تمة سوى حكم واحد يآدي في القانون في اصداره . وليس من المناسب ان احاطبك في هذا المازق شئ ، غير اني اسألك ان تستخدم الوقت الذي بقي لك قبل ان ينفذ فيك حكم القانون حتى اذا حانت الساعة قابلتها بشجاعة الرجل » . ثم وضع الشارة السوداء فوق شعره المستعار ونطق بالحكم الهائل فلم تبد على نوك آتام درة اتضاع او ضعف وغادر مكانه بين حراسه بخطوات سريرة ثابتة .

اميرة لورنس

المصصة التي تعبت رجل البوايس

من الصفات التي تمتاز بها معظم النساء المجرمات صفة الغرور والاعتداد بآراءهن ومع ان شهيرات المجرمات تسكن في اعاليات من التحيلات فقد تجد منهن من حقاً آية في الجمال

اما اميرة لورنس فقد كانت تكبر على اي من الجليل وكن كان في ملائمة ما ساعدتها على تنفيذ خططها الجنونية

خدمت في بعض الامرات العريقة ورست احوال معينة خاصة وطرق شواء ولجبتهم حتي صار في وسعها ان لا يفرقها عنهم في شيء على الاطلاق والغريب في امر هذه المرأة انها اكثر تقليدا اهل الخاصة صارت تعتقد واحدة منهم واصبحت تدق ما شئتء ما عجباتها . مكن متابها في ذلك من الذي اراد ان يرد عنه حبة الافة فتد له ان في مرآة ملان وايسة من يهرون الى بيت ارجل قل ما أدراي اهل خذ الوايسة صحيح ثم جرى ور

في ذات يوم وقت ركبة فادرة امام محزن من كبر عتزن لساعة في مدينة ثم نزلت من الركبة سيدة تدل عليهم لولامها على انها من السلاء فرع صاحبها لاستقبالها بكرا تجلة واحترام . فقالت له : اني اللاديه لورنس زوجة لورنس وقد جئت لارى ما عندك من الحلي لاني اريد ان استري لاحتي فلاد

على ان لا يزيد الثمن على ثلاثة آلاف جنيه

هذه الحلا سبعة : سبعة في مولاتي . ثم مداني حرارة جديدة ، وأخرج منها
ملقاً عليه نضع ثلاث حبات من أولها السبعة ، وأحدث عنها وهي تطاير بأن وقتها
صيق جداً . ثم حرارت منها ثلاثاً . وقتها نأخذ من نرى أحقي هذه الفلاسد
أن نأخذ منها متنبه ، فبالتمسح في أن نأخذها معي .

فقال الرب : لا تسبهم لاني سبب صبحك وكيلى حتى اذا اخذت ماتشاء
يعود ما ابقى

ولما ذكرنا في الفقرة مع خطتها لانها لم ترد ان يصحبها احد . ولكنها لم تجز
ان تنام الا بعد ان تاتي الى رحيل من كانت مسعوة اليوم لبعدها عند
دعوة سائر النساء الى الامساء التي كانت معي الى قصر الدوفة و ينتظرنني
في المركبة من قبل ان اخرج من القصر .

[illegible]

بعد ساعة من عاد الوكيل إلى سيده وقد كاد الحزن والعنى يقتلانه وقال انه بعد ان انتظر السيدة في مركبتها مدة ساعة او اكثر سارت الزينة وسأل الخوذي عن "اللاذي درس" فقال له "هذه هي المرة الاولى في صباح ذلك اليوم وانها استأجرت مركبته من الشركة ... قول انك قد انقصر المدفوعة فع ان السيدة دخلت القصر وخرجت من باب الحديقة الخلفي ولم يرها احد

ولا نسل اذ ذاك عن حزن صاحب الغزن - فرفع امره الى البوليس ولكن
على غير جدوى

وفي خلال ذلك كانت « اللادي لورنس » قد ارتكبت جريمة اخرى من القيل ولكنها في هذه المرة وقعت في يد البوليس فحكم عليها بالسجن وكان في السجن تدعي بأنها من اسرة نبيلة وان اسرتها صديقة الاسرة المالكة . وكانت دعاها بها بشواهد كثيرة ما صدقها المـتـونون فمـدس كانوا يقيمون معها في السجن وفي الواقع ان امبي كانت ممثلة ماهرة جداً ومع كثر اكاذيبها كان ربه يصدقونها ويعجبون بها

ولما خرجت من السجن ارتكبت سرقات كثيرة وكنت في كل مرة تهرب يد البوليس بدعاء عريب . لكن لما رأت الارصاد متوترة حولها في كل ادركت ان الحكمة تقضى عليها بمصادرة نندن . فاهاب الى ميدان آخر يكون به العمل فيه اوسع واكثر اماناً

واخيراً عزمـت ان تذهب الى باريس ولكن كي تخرج حطاطها لم يكن لها تعلم اللغة الفرنسية . استطاع ان تتعلمها فدرست معها ما كانت في حاجة وولت وجهها شطر باريس



كان تقرب بناء الاوبرا في باريس ثم ثارت مشهورات لجمال ما فيه من الحلي والحوش والعلل اكثر محزون من نوعه في العالم . في ذات يوم عفت امة به مركبة ماحرة فزوا منها صاحبنا اللادي لورنس فبرع صاحبنا ان يتقاعها وقد عرف من ملاه ولحبتهم واسلوب حديثهم منها من اغنياء الانجليز اسين بقصدون باريس للترفيه فطلبت منه بلهجة فرنسية غريبة ان يريها احسن ما عنده من القلائد وان يريها اليها في دار السفارة البريطانية حيث كانت دالة لان وقتها ضيق ولا يسعها الانتماع لمشاهدة تلك القلائد

ففي الرحـل رأسه وقال سمعاً وداعة . مولاد . ثم مدعته وانصرفت

فامر صاحب المخزن كبير مستخدميه ان يتبع السيدة عن بعد . فركب الرجل كبة وسار وراء مركبتها . وكانها عرفت ان الرجل يتبعها فمرت السائق بان هد الى دار السفارة البريطانية . ولما صلت ترحلت من مركبتها ودخلت . ت المستخدمة الذي تعها ينتظرها مدة من الزمن . ولما لم تخرج عاد الى سيده خاره بان السيدة من نزلاء دار السفارة البريطانية بلا شك

وما كاد الرجل يفرغ من كلامه حتى عادت اللابدي لورنس الى صاحب المخزن لت انها قصت ما عليها من الاعمال في امكانها ان تتفرغ لا لقاء ما تريده من الائد . فهرع صاحب المخزن الى خزانته اخذ يدية واخرج منها اعلى القلائد لفرح بنصيب يومه فانثقت السيدة فلادتين يبلغ تنهما نحو خمسة عشر الف به . ثم اعطت الرجل « شكراً » على أحد النوك . وركبت مركبتها وقد ت بالغنيمة

ولا حاجة الى وصف ما عرا الرجل من الدهول عند ما اعيد « الشيك » مكتوباً عليه انه مزور . فهرع الرجل الى دار السفارة البريطانية فعلم من حريات ان حراعا ان سيدة تدعى « لورانس » جاءت الى دار السفارة في ذلك م كما يحكي الكثيرون غيرها وانها جلست في عرفة القراءة كما يجلس النزلاء فجايز الذين يقصدون باريس . على ان رجال الشحنة السرية لم يتمكنوا من زور على « اللادي »

وبعد زمن ارتكب صاحبتنا سرقة اخرى في لندن من هذا القيل . ولكنها امج من يد البوليس في هذه المرة . فسحت وتوفيت في السجن . وكانت ساعات بعد وفاتها كثيرة جداً اذ قبل انها كانت قد اخذت معها الى السجن مع الحلي . القلائد التي سرقتهما . وبلغ من تصديق العامة لتلك الاشاعات ان عة من اهالي لندن ارتكبت سرقة كي تتمكن بذلك من الوصول الى السجن

ونم لها ما ارادت فسجنت في الغرفة التي كانت فيها « اللادي لورنس » غسها
 لكنهما لم تعثر على شيء من تلك الحلى المودومة على ان الاشارت بهذا الصدد
 ظلت تتواتر حتي اضطرت الحكومة الانجليزية الى هذه السجن لتعلم الحقيقة فلم
 تجد أثراً لتلك الحلى

وفدثر ثمن ما سرقتة اللادي لورنس في حياتها بنحو مائة الف جنيه . ومع
 ذلك فقد كانت دائماً في حاجة الى المال

العروسة

قدم عقبة الأزدي - على معاوية فربان اليه رثعه مبراهمة الايات

معاوية اننا بشر فاسجع	فلسنا بالجبال ولا الحديد
اكلتم ارضنا فجردنونا	فهل من قائم او من حصيد
انطمع في الخلود اذا حاكنا	وليس لنا ولا لك من خلود
فهبنا امة هلكت ضياعاً	يزيد اميرما وابو يزيد

فدعى به معاوية فقال ما حزن - شيء مال سجدت اذ شئت وصدقت اذ
 كذبت ، قال ما اظنك الا صارقاً ومسيحواً نجه .

الرجل ذو المائة وجه

قبضت شرطة باريس على رجل قد يعتبر نابغة الاجرام في هذا العصر ، ولعله ابرع من سلفه «لاندرو» الذي يقفوا أثره في بعض تصرفاته . قبض عليه باسم جورج دي لورمل ، غير ان مباحث الشرطة دلت على انه اسم مستعار وان دي لورمل هذا قد ارتكب عشرات الجرائم في مختلف المدن والانحاء باسماء وصفات متعددة بل ووجوه مختلفة حتى ان ادارة الشرطة والصحف الفرنسية قد اجمعت على تسميته بالرجل ذي المائة وجه

وهو ظراز من «لاندرو» يجتدي مثاله ، ويحمل مذكرة يومية - ضبطت معه - اثبتت بها اسماء عدد كبير من الفتيات وصفن بانهن خطيباته وثبت من التحقيق انه كان يتعرف بهن في ظروف مختلفة ويتودد اليهن ثم يسلبهن المال والشرف ويخون في كل مرة تاركا وراءه فريسة معذبة . وقد كان ينجح في معظم شراكه فهو فني جميل الطلعة رفيق الشرائل حلو الحديث كثير الفكاهة والطرب . وهو بارع جداً في تغيير وجهه وزيه وقد اكتشفت الشرطة في مسكنه غرفة شاسعة غاصة بمختلف الازياء والثياب والمرايا واللعى والشوارب المستعارة والنظارات الملونة مما يكفي لاعداد جوعة تمثيلية بأسرها وكذلك اكتشفت احدث الآلات والاجهزة التي نستعمل في السطو واقتناح الابواب والخزائن ، وعدداً كبيراً من الاوراق والشهادات المزيفة

والواقع ان دي لورمل فني ذو مواهب مدهشة فهو يجيد التكلم باربعة لغات ، ويجيد الرقص والموسيقى والتصوير ، وقد زاول كل المهنة فاشتغل عاملاً في الكهرباء

والميكانيكا ، واشتغل كاتباً وخادماً ، بل استطاع في وقت ما ان يشغل منصب
سكرتير لبلدية مدينة بوف ، وقد لبث فيه حيناً استطاع أثناءه ان يسرق كثير
من الاوراق الشهادات الرسمية التي كان يستعملها بعد طبقاً لمقتضيات الظروف .
ثم هو فوق ذلك رياضي بارع ومصارع ، وممثل استغل حيناً لتمثيل السينماتغرافي
والاغرب من كل ذلك انه اديب يهوى البحث والمطالعة واقتناء الكتب النفيسة وقد
شهدت التمرصة لديه حين تفتيش مسكنه مكتبة بديعة غاصة بنقائس الاسفار والكثير
توجه الى دي لورمل تهم عديدة منها انه قتل سيدة سيكيت وسلب مالها ،
واشترك في قتل صاحبة مطعم في مرسيليا مع شخصين آخرين قضى عليهما بالاعدام ،
واعداً وكان به منذ يتحلل اسم شامبو ، غير ان الشرطة لم تعثر عليه بعد ذلك
قط وكذلك تهم عديدة اخرى بسلب عدد كبير من الفتيات ، واغتصاب بعضهم
وتعذيب البعض الآخر . وقد سمع قاضي التحقيق أقوال عدد من الفتيات اللاتي
استطاع دي لورمل ان يغوين ، فقررت كل منهن انها عرفت دي لورمل به
آخر ، وتشكل آخر أما دي لورمل وينكر كل التهم ويدعي الصحة وعلى الاخصر
بالنسبة لحقيقة شخصيته ، وقد قال لقاضي التحقيق ما يأتي : « لا أستطيع ان أبوح
لك بسبب لاسباب عائلية ، فلي ام ولي زوجة وأولاد . وقد تظنر يوماً بحقيقة
شخصيتي ، ويوم تباديني بسبب التحقيق افتح لك قلبي »

وكان آخر مدل في حياة الجريمة التي يحياها هذا المجرم البارع ، وهو الذب
الى غنوته والقبض عليه ، انه سرق من باريسية حسنة هي الانسة هاييه مبلغ
عشرين البونك ، وكان يشتغل صيقاً لديها . وقد اعترف دي لورمل بهذه
لجرم الاخير . وقرر انه اشترى المالبس المسروقة مجموعة كاملة من مؤلفان
أناطول فرانس !

القائل هامار

قتلت في احدى قرى ميلون (فرنسا) آنسة عجوز من ذوات الملايين هي الانسة ليروى ، قتلها علاء فره ي يدعى هامار كانت خادماً لها في وقت من الاوقات . والغريب الفكه في وقائع هذه الجريمة هو اطوار هذ الانسة واهواء القاتل المعدم المحروم الذي بثري فجأة ويملك الملايين

الآنسة ليروى امرأة اشرفت على الستين ، يدانها طوت ثيابها في سكينه ولم تتزوج ولم يرق لها رعه ثروتها ان تنعم بمتعة الحياة ولا ان تنفذ الى اسباب المرح والهوى بل قطعت مراحل العمر في عزلة تامة . وكانت تعيش في حرمان مطبق تجمع المال بجد ، وقلما يراها انسان خارج منزلها ذي الابواب الموصدة والنوافذ المحكمة وكان سكان القرية يضربون المثل بسحها ويروون عن حياتها واطوارها اعرب الزايات . في يوم من ايام ابريل المنصرم اسور هامار منزلها ، وكانت يعرفه لسابق عهده به وكن الانسة العجوز وانقض عليها وقتلها بقطعة من الحديد . وقش المارل فظفر بغنيمة لا بأس بها وهي مليون ومائتا فرنك بين ورق وذهب لقادم عهده وفربها الى باريس

وهنا اطلق القروي الحجرم العنان لاهوائه فتعرف منذ الغداة بفتاة ظريفة غمرها لغوره بالتياب الفاخرة والحلى النفيسة ، واكب على اسباب اللهو السابغ ، والارور الذاخ فركب السيارات ، ونزل في انحر القنادق والى انت يشرب سوى (الشمبانيا) واستكر انت يتدم اقل من ورقة بألف فرنك عطا (بقتيش) لسائق او خادم . واشترى لصديق له سائق سيارة فخمة ، وهب مديرة الفندق الذي ينزل فيه

اربعين الف فريك لتكون لها رأس مال تستثمره . غير ان ذلك البذخ الطامع والاسراف المدهش لفتا اليه نظر الشرطه اينما حل ، فقبض عليه بعد ايام قليلة ، تبق له من ثروته الطائلة سوى بضعة الاف من الفرنكات ، فاعترف في الحال بحريته ثم قدم هامار الى قضاة ، فروى قصته بكل بساطة غير انه زعم انه ذهب من منزل سيده القديمة ليسرق لايقتل وانه قتلها حينما فاجأته لانه يعرف انها تحب دائماً مسدساً في جيبها . وحاول محاميه عبثاً ان يبنى عنه سبق الاصرار لينتد رأسه غير انه لم يفلح ، وحكم على هامار بالاعدام ليكفر عن قتل نفس بريئة ، ووراء ايام قضاها في هو مفتصب ، ونعماء مستلبة

مجلة كل شي

نادرة اعرابية

قال السبياني : لما خرج الحجاج متصديداً بالمدينة وقف على اعرابي يرعى ابله فقال له : يا اعرابي كيف رأيت سيرة اميركم الحجاج . قال له الاعرابي : غشو ظالم لا حياء الله . فقال : فلم لاشكوتوه الى امير المؤمنين عبد الملك قال : فاذ واغشم . فبينما هو كذلك اذا حاصلت به الخيل فارماً الى الاعرابي فأخذ وحمل فلما صار معه قال : من هذا ؟ قالوا له الحجاج . فحرك دابته حتى صار بالقرب ثم ناداه يا حجاج قال : ما تشاء يا اعرابي . قال : السر الذي بيني وبينك احب ان يكون مكتوماً . قال فضحك الحجاج وامر بتخليه سبيله .

قاطعة طريق مخيفة

قبضت الحكومة الصينية أخيراً على فتاة شقية تدعى ماكالا كاشا وهي زعيمة عصابة لصوص قوية عاثت في البلاد فساداً واضطرب من جراء أعمالها جيل الأمن، فكانت تنهب وتسرقة وتقتل دون شفقة ولا رحمة وترأس عصابات بكل جدارة وأهلية، ولم توفق الحكومة إلى القضاء القبض عليها إلا بعد أربع سنوات من مطاردتها عملت في اثنتائها أعمالاً هائلة فارهبت المدن والقرى وكانت لا يلفظ اسمها إلا بالتخوف والذعر

ولم تقو الحكومة عليها بالرغم مما أرصرت لها من القوات مدة أربع سنوات متوالية طاردها فيها فكانت تفلت من بين أيدي الجنود كما تفلت السمكة في الماء وكثيراً ما وقعت معارك بينها وبين الجند وأسفرت عن اندحار هؤلاء والرجوع خاسرين حتى كان أيلول الماضي

فأنه بينما كان حاكم ولاية شان ستونغ في مكتبه إذ دخل عليه حاجبه يقول (في الباب فتاة تطلب مقابلة مولاي) فأذن لها الحاكم بالدخول فدخلت عليه فتاة في عنفوان الصبا جميلة نحيفة لها عينان تقدسان شرراً ثم تقدمت من الحاكم بعظمة وجلال مادة يدها وقائلة :

انا ماكالا كاشا فكلبي ياسيدي بالحديد فاندعش الحاكم اندعاشاً عظيماً وظن لاول وهلة ان ليس هناك سوى فتاة هازلة تريد السخريه منه ولكنه بعدما تفرس بوجهها عرف حقيقة انها زعيمة اللصوص التي ارعبت البلاد فتقدم منها وشد وثاقها دون ان تدافع عن نفسها

وهكذا زجت الفتاة في السجن لحين المحاكمة

ولما ظهرت أخيراً امام قضائها كان نصف المدينة على ابواب المحكمة ليعرف الـ

الذي أدى بالفتاة الى التسليم

فاعتلى صونها في قاعة المحكمة قائلة :

— لا السيف ولا المسفع ولا النار قويت على ولكن حب فتى تسلط علي وكانت

سبباً لاستسلامي الى المستنقة هو كاي لاي تشي احدرجال عصابتي من الاشرار

الذين انخرطوا بسلك اللصوص ، هربا من جور والد فتاة احبها فلم يسمح لها ابوه

بالزواج به وزوجها لآخر

ولم يمض القليل على وجود كاي لاي تشي في عصابتي حتي همت به وكاديهيم

لولا انه اختفى وقد عرفت بعد ذلك ان الفتاة التي كان يحبها وتزوجت باخر

بأمر والدها قتلت زوجها وجاءت الى العصابة فاختطفته حبيبها القديم وسافرت به

الى اوربا

فجزنت حداً وكانت احب الرجل كثيراً ثم افو على الحياة بعيدة عنه وقلت آتاني

وجرائي هي التي اوصلتني الى هذه الحالة فجئت اليها القضاة اكثر بحل

المستنقة عن دنوبي وانسى في وقتي حبي القتاتل

وحكمة المحكمة على الفتاة بالشقي

وصعدت ما كالا كاتنا الى المستنقة وهي تبسم للموت .

الشرطة

مَوْضُوعَاتُ شَتَّى

المورخ ليفي

في نظر القرن التاسع عشر

بقلم الكاتب الاجنعي : غويليمو فويرو

« نعر بب الحقوق »

لنناقل الرواة ان السنيور مرتينو احد المقربين عن الآثار القديمة قد عثر بين الانقاض في مدينة نابولي على مخطوطات المورخ الروماني تيت ايف او (ليفي) كما اصطلح ابناء العربية على تسميته . ولو صح هذا النبأ الذي احيط بالاسرار ، لكننا اليوم من اسعد خلق الله حظاً بمطالعة افضل مخطوطة حفظت بين دفتيها تاريخ العصور الرومانية . اسر السنيور مرتينو الى بضعة من اصدقائه انه اكتشف منذ سنة رفقاً قديمة بينما كان ينقب ويحفّر في اساس احد البيوت التي تخصه حملوا كلامه على محل الصحة ، مع العلم بان البيوت لا ترصد عادة لحفظ المخطوطات القديمة لما عرف به هذا العالم الاثري من الصراحة في القول والصدق في العمل . وامنوا على كلامه لان البيت المنوه عنه قائم على انقاض كنيسة عربية في القدم في احد باحات مدينة نيوبولس اليونانية . ظل خبر هذا الاستكشاف غامضاً ثم تخطي الحدود ولم يلبث ان ذاع في انحاء العالم ، فكتبت عنه الجرائد ورددته الالسنه هتزت له اوربا وتجاوبت صدام اميركا واتجهت انظار الناس الى نابولي غير ان

هذه الآمال الجميلة ثلاثت باقل من القليل ، واصبحت اثرأ بعد عين ، وخابت
ظنون الرواة واختفت الرفوق التي تكلم السنيور مرتينو عنها . كانت نهاية هذا
الخبر الغريب منتظرة لدى جمهور العلماء لاعتقادهم بعدم امكان العثور على نسخة
كاملة في مكان واحد لاكتاب التاريخي النفيس الذي وضعه المؤرخ (لينى) .
يعلم جميع الذين درسوا حياة هذا المؤرخ واغتنموا بمؤلفاته انه كان منبوذاً من
من ابناء القرن التاسع عشر ومبغوضاً من علمائه وان المعجبين به والمفرمين بمطالعة
كتبه كانوا قليلي العدد حتي اواخر القرن الثامن عشر . فقد امنه المتنورون
وتناوله اللغويون واساتذة التاريخ بانتقاداتهم المرة وقالوا عه انه عجز عن فهم حقيقة
التاريخ الروماني ومعناه فلا يجوز ان يحسب من المؤرخين الاعلام . فوجدني اذا
ذلك مضطراً للانتصار له ورفع العقيرة ببيان فضائله ومزاياه ودفع الانتقادات
القاسية التي وجهت اليه .

لم يغير هذا الاستكشاف الذي ادعاه السنيور مرتينو مكانة المؤرخ في نظر
الجيل الحاضر ، ولم يرجع اليه تلك الفئة المتعلمة لتحيطه بعنايتها ، وعذرها عدم
اطلاعها على الاقام الاساسية من كتابه وهذا ما دعاني للبحث في سبب ما ناله من
الامتهان ، بينما كان الناس منهمكين بموضوع الاستكشاف نفسه ؛ ان الاحكام
التي صدرت بحقه تدل دلالة صريحة على اختلال اساليب التفكير - في هذا العصر
ان لم تكن دليلاً على انحطاط عقليتنا . لماذا امتهن معاصرو القرن التاسع عشر هذا
الرجل الكبير الذي يعد في طبعة المؤرخين الاعلام في حين انهم صرفوا اكثر
عنايتهم وتقروغوا لدرس تاريخ رومية والكتابة عنه ؟

يقع الكتاب التاريخي الذي نحن بصده في مائة واثنين واربعين مجلداً يوجد
منهم اليوم خمسة وثلاثين . العشرة الاولى والخمسة والعشرين ابتداءً من المجلد
الحادي والعشرين حتي السادس والاربعين .

وقد تصنعت تاريخ اصل الزيمانيين شأبه ، وتكلمت عن العرب
القرطاجية الثانية الى انكسار القرس . ورد من هذا الكتاب القسم المختص
بالحروب الاهلية من عهد صباريوس غراكم الى ايام اوغسطس ، ولم يتصل بنا
شيء مما كتبه المؤرخ (ليفي) عن الجماعات التي عاشت في زمن يوليوس قيصر ،
واذا كان ينقصنا هذا القسم من تاريخه فقد عرفنا بطرقه شهادات غير مباشرة انه
كتب بروح العداء وادع في غالب البغض لقيصر . واحترنا سنيكا (ليفي)
لجئت عما اذا كان مولد يوليوس قيصر قد افاد الجمهورية ام اصرها وبعبارة اخرى
هل كانت خدماته لها توازي سيئاته . يعرف الجميع ان هذا المؤرخ قد اظهر
العجابه ومحبه « لروتس » ، وكاسيوس اللذين تأمرا على قتل قيصر ، وان
اوغسطس كان يلقيهما بقب (البومييين) . تمسح المؤرخون المتحلمون امتال بلوترك
وايبان وسونيون وديون كاسيوس في لذهين التاريخ على طريقة (ليفي) وفتفوا
اثره واطهروا عدد الاكرات في نقل حوادث الابطال واساوا النية نحوهم .
وقد لا عتر بين طيات كتبهم على شيء من الانحباب او المغالاة بتسجاعة ابطال
معركة (مرسابلوس) المتصدين تلك التسجاعة التي اعترف لهم بها معاصرو القرن
التاسع عشر . ولا شك ان عواة التاريخ وبعض العلماء والمفكرين تعروهم الدهشة
ويتعثرون بذيل الفشل والحيلة ، لوصح وجود هذا الكتاب النفيس واطلعوا
فيه على تاريخ يوليوس قيصر ونفـ يلانه الواوية . وقد جاهر جماعة الفاشستي وهم
من مناصري قيصر ومن المقربين له انفس المؤرخ لفي كان من الرجعيين الذين
يصادون المادى اوطانية عبر اننا نقول ان الروح التي تجلت سيف كتابانه ضد
القيصرية كانت مفتاح تاريخ الامراضوردية سيف القرنين الاول والثاني . وقد
طمس القرن التاسع عشر معالم القسم الثامن من التاريخ الروماني ، وابتى سماع
اوقع درس من دروس العظة السياسية والحكمة الفاتمة اللتين القتهما علينا رومية

مدمعين في تيار الحركة الفكرية ، و هو يكن هذا الميل تلك المظاهر لجرد معرفة تاريخ رومية بن الامر آخر وهو ما يصح تسميته بالفلسفة العامة للتورات مما خفي على علماء القرن التاسع عشر حتى علمهم السطحية حرمين هم التورة والعقبرية —

تمكن بولبوس فيصر من لاستيلاء على جمهورية بقوة السلاح ولكنه عجز عن حكمها . وكانت تتو مناصب اعلية والقضاء بين الناس باعدل في نبلاء الرومانيين من الاشراف منتسبين بحسن الشيوخ . وعبثا حاول الحكام المظمتين ، ذلك ورا تعين هذا المنع وقلب الحالة التي تمسح عليها الرومانيون قبل ذلك العهد سبعة قرون ، مما هو حري به كران جميع نبلاء رومية وقفوا بشبه قبحر ما دعو ان صفوت سداسه وحسومه الا القليل منهم فتركوا حوله ان انتصاره اعترف به الاعمال مرارة كبريا ، مما اديت الى تورطه في عدة مشاكل جعلت نايه الاخلاص منها . ما مات بقى المتت او مجلس الثلاث اشارة الى رومية على حدة ، في معركة " فيبي " عن حكم البلاد ودب اليه الصعق ومن ، ما من مفض طاهي كيو رة واعلن نفسه ملكا على مصر دون ان يشعر رومية بزهجه . وقد ادرك اوغسطس اخيرا انه لا يستطيع رة ملكة لا معاونة الارسطقراطيس من الى مراسياتهم تلك المراضاة التي احس صعبة بين حرواح في من حروب الاعابة و بين النبلاء وقد وقعت استادة محض الرابع بن بولبوس فيصر او ومي اثر خلاف سياسي طفيف في يكن الا ان محطنا كل اعطى لاه كانت على جانب من الحق لمقابله سيئات خصومه واعدائه رلةودة الالة في دي الامر ثم لم يلبث ان التجأ الى اعلان الحرب بعد ان بئس من صلاح احامه . قد كك معصره المؤرخ اني غير راضين عن ضمة فيصر في اضطار بعد ان احترقت الحرمات الى المنفي في عمله . ما بعد الحرب حتى النهاية فانتقل من معركة الى معركة ولم يرجع خطوة واحدة

عن خطته ولما قتل وسط مناخره لم ينش قواده عن متابعة الحرب التي دامت عشرين سنة وافنت ثلثي الارستقراطيين .

ولما حاول اوغسطس تشكيل الامراطورية فتنش عن هؤلاء البلاء ليسلمهم مهابم الدولة فوجدهم زالوا وذبحت ريجهم . وكانت آخر حرب اهلية اعلمها قيصر واثارها خصومه بئزابه انتحار النبلاء الرومانيين وكان قيصر واطلة هذا الانتحار المستوم اذ احرز عليهم الغلبة وادار المعارك بمقدرة حربية فائقة وهذه النزاي التي اتصف بها والدمر الفطيم الذي لعبه جعل معاصري المؤرخ ليني لا يبطرون له نظرة الاعجاب وكانوا على بينة من ان النبلاء وحدهم استطاعتهم ادارة شؤون المملكة لان النظام لم يستتب على تواطىء البحرا المتوسط الا عندما كانوا حاكمين . ويجمل تاريخ عائلة اوغسطس كونه عبارة عن محاولة وبأس . محاولة حكم تلك الامراطورية الضخمة وبأس لعدم وجود الرجال الاكفاء

وقد اراد اوغسطس ومنبار يوس . كلوديوس حكم البلاد حسب المبادي التقليدية التي عرفت رومية اي بالانجاء الى معاونة النبلاء . لكن هؤلاء بعد ان ضعفت شوكتهم . قل عددهم اثر الحروب الاهلية فضلوا العزلة والقوا عن عالمهم ذلك المجهود العظيم الذي عجزوا عن حمله ونوا تحته . ورجع كليفولا وقرون في ادارة المملكة الى القواعد الاسيوية ورفضوا التعاون مع النبلاء الذين ابوا على ضعفهم وعجزهم عن الحكم ، ان ندار البلاد بدورهم . وقد ادت هذه الحالة التاذة التي خلقتها الحروب الاهلية الى حدوث حرب اهلية ثانية وقعت حين وفاة نيرون ، وظهر الدس انها ستقضي على احسكة وكنها قفت بنينا . برز الى ميدان العمل رجل كبير هو اوغسطس الحديديد المؤسس الثاني لمملكة فسباسيان ، فاختار من بلاد الغول اواقعة جنوبي الالب « سيزالين » وما وراءه « تراسلين » ومن اسبانيا ومن اريقيا الشمالية الف امرة غنية متعلمة وادرجها في صف السيوخ والفرسان

الملقبين « برب الحصان » فاصبح في المملكة بلاء واسراف توهلهم ثروتهم وميولهم
الادبية لحكمها طبقاً للتقاليد الرومانية .

وازدهت المملكة في عهد فلاويان ، اطون ، اقضي اكثر من مائة سنة لاعادة
الحياة والتجديد اليها ، بعد الخراب الذي الحق بها فيصر . وكانت المؤرخ ليفي
والناعران فرجيل وهوراس في مقدمة من ساعد على اعاشتها ، ولو راجعنا التاريخ
لوجدنا ان الكتاب والشعراء الذين قاموا باعمال محيية مثل هذه فليلون . وقد
قدمت الأسر التي انت من اسبانيا وبلاد العول وافريقيا الشمالية للمملكة نخبة
الرجال العاملين المقتدرين فاداروها في القرن الثاني ، وذلك بعد تجنسهم بالجنسية
الرومانية ودحوهم في حقوق الارستقراطيين السياسيين . ومن هنا تتضح لنا اهمية
تاريخ رومية منذ وفاة يوليوس قيصر الى عهد فباسيان ، وتذكر سبب مكافحة
(ليفي) للقيصرية ، وادائه لها . وقد اضطرت الى هدم طريقة « دورهي »
(ومومن) وغيرهم من المؤرخين ، وجعلت اوغسطس تجاه يوليوس ، ليس
كالطالب الذين يعمم ما شرع به استاذهم ويفقد خطته ، بل كالخصم حيث كان
مضطراً لاصلاح جميع ماخر به ذاك . ولكنني اعجب كيف ان القرن التاسع عشر
لم يدرك الفكر الذي ابداه هذا المؤرخ الكبير الا بعد الجهد الجهد . السبب في
ان ليفي من فريق المؤرخين المحافظين في القرن التاسع عشر قد كتب التاريخ
واستقصى الحوادث الماضية بروح ولهجة تزدريه . وكان دوري . ومومن المنتسبين
للاحزاب المحافظين فالروح الدورية التي انت على مؤرخي القرن التاسع عشر اذن
كانت بمثابة حادث خارق العادة يستحق الدرس بالامعان . ويؤلمني جداً ان
اري الارتياب متفتيحاً بين طبقة الحاكمين في اوربا فلا اتر لروح النظام عندهم ولا
ما يعمل للمحافظة عليه . وقد كان ليفي ضحية هذه الروح التوروية التي بقيت
تعمل اكثر من قرون على تكليف مناحي كتبة التاريخ على غير علم منهم ، وجعل

جمعية الامم

في نظر شيخ اميركي

ليس الشرقيون وحدهم الذين يرون ان جمعية الامم لا يمكن ان تحقق الغاية التي تدعي بعض دول الغرب انها قامت لترخيتها وانشأت جمعية الامم من اجلها وتلك الغاية هي استئصال احزاب الحرب والذين ياحور والعدون واحكم بين الخصوم من الشعوب والامم . هذا هو ان اميركا هي تلك الدولة التي لا تستطيع ان تترك او تتركها سارهمها فكله احده ومصادق ان ترى ميرد الشرقيون في جمعية الامم

ان شيئا من اعضاء مجلس شيوخ الاميركي الذي اتيا بجمعية الامم واعرب عن سوء ظنه في خطبة القاها في مجلس الشيوخ وهذا الشيخ هو لستاتور بورا واليك ما قال :

يحمل الي انه اذا كانت الامم تعرف سر توثون العالم في محاربا

« تباع الصحيفة ١٠٩ »

الذين عاشوا في القرن لآخر حده تشددة حربه فتمس بسرعة القانون وبعثوا بتيه مما كنهه ولا تشد الامم بعض كتمان من تربية زائد شقة الحلال بينهم واقصاه منه ودرطه بسوء العاقبة . .

تعريب الحقوق

الطبيعي فهذا الامر هو اعتداء الدول العظيمة 'قوية على الدول الصغيرة الضعيفة وهب ان دحنا مجلس جمعية لامة و به حدث نقب دخولنا اليها ان بعض الدول الضعيفة سلب منه ان يصدر حكما في شأن دولة قوية محتات حدود بلاد اخري واتهمت حرمة استقلالها فكما بعد ان اصدار من هذا الحكم لا يكون ممكنا عندئذ الا اذا وافقت دولة المعتدية ان نبحث مجلس في المسألة اما اذا تعذر الحصول على تلك الموافقة فتتوا سن الدول الاخرى لا تقوى على اصدار احكم من تلقاء ذاتها سب الطريقة التي التفت في شرف مجلس الجمعية انني الفت الانظار الى هذا الامر لا لاني ارغب في حمل الناس على مقاومة ذلك المجلس بل لاني اريد ان تبين به على حقيقة اخرى هي انه اذا شئت جمعية الامة يوما ما ان تعاقب دولة متعومة فال هذه الدولة تكون من الدولة الصغيرة الضعيفة بطبيعة الحال لانه لا يمكن ان تبين ان يوجد محسر الجمعية - وفيه فرنسا وايطالية وانكثرا واليات فواء اذ مقاومة واحدة من تلك الدول العظمى لينفذ حكما اصدره عليها

«تم ان الشعوب الضعيفة لا يمكنها ان تنال حقها من جمعية الامة الا اذا جرات الجمعية على وثنيودها وحكمت بلا وجل على الدول العظمى .

« انطرو الى الصين فان كل دولة تتدي اليوم في الاعتداء على حقوق الصين وكل دولة تنهب مانتاء من ترة الصين وكل دولة تسفك دماء اهل الصين محافظة على مصالحها - اقول ان كل دولة تعدل اليوم هذه الاعمال في الصين مع العلم بان الصين عضو في جمعية الامة غير انها جزءة عن حمل المجلس على حمايتها وصون حقوقها

« ان رجال السياسة لا يراون مقيدين على سياسة القوة لمقاومة القوة وعلى الحرب لمنع الحرب وهي في اعتقادي سياسة خرفاء كما قلت آنفا »

وعلى اثر ذلك قرر مجلس الشيوخ القاء على اعتزال جمعية الاسم فماذا يقول

الخلفاء ؟

« عن الصراط المستقيم باختصار »

في الطلاق

قال الحسن بن علي لامرأته عائشة بنت طلحة : امرك يديك فقالت : قد كان يديك عشرين سنة فاحسنت حفظه فلا اضيعه اذ صار يدي ساعة واحدة وقد صرفته اليك فاعجبه ذلك منها وامسكها .

كان تحت العريان ابن الاسود بنت عم له فطلقها ، فتبعتها نفسه فكتب اليها بعرض لها بالرجوع . فكتبت اليه :

ان كنت ذا حاجة فاطلب لها بدلاً — ان العزال الذي ضيعت مشغول فكتب اليها .

من كان ذا حاجة فانه يكلوه — وقد لهونا به والحبل موصول وطلق عبد الرحمن بن ابي بكر رضي الله عنه امرأته بأمر ابيه ثم دخل عليه فسمعه يتمثل

فلم ار مثلي طلق اليوم مثلاً — ولا مثلاً في غير شيء تطلق فأمره بمراجعتها .

الجرائم والعمل

مستقبل الجناة والبوليس

ستبقى الجريمة ما بقيت الحياة ، والمجرم ما دامت الآدمية ، وذلك لانه الطبيعة الشرية جلت على ان تحيد عن الطريق السوي ، وترتكب من الضلالات ما تستطيع ما دامت تأمل انها لن تنكشف للملا

وما زال المجرمون حتى اليوم يتقدمون البوليس ويسبقونه في استنباط الوسائل العلمية التي تفوق تدابيره وتعرقل خططه .

وقد وثق المجرمون من أهمية النقل الميكانيكي مدة طويلة قبل البوليس ، فقد انتشرت حوادث السرقات التي تقوم بها عصابات السيارات انتشاراً كثيراً وانتفع منها اولئك اللصوص اتفاً عاكباً حتى ان بوليس اندرة - سكتلند يارد - اضطر ان يؤلف بصفة رسمية العرفة الحديثة المسماة « فرقة الطيران » مؤلفة من اثني عشر ضابطاً ملكياً تحت امرتهم اسطول كبير من السيارات السريعة .

وقد ظل المجرمون ينفعون باستعمل « البرق اللاسلكي » سنين طويلة في مخاطباتهم واتصالاتهم حتى تنبه البوليس الانجليزي الى ضرورة التضامن في العمل مع جميع هيئات البوليس الدولية ولكن لمن النصر في المستقبل ؟ فلقد حصلت واقعة تدل على خطة جريئة وتدبير نظامي هائل عندما هاجمت عصابة من عصابات لصوص البنوك مصرقاً في الولايات المتحدة واستعملت في هروبها طائرة بعد هجومها الجري الجري . وهذه هي اول مرة استعمل فيها اللصوص النقل الهوائي في ارتكاب جرائمهم

ولن يمضي وقت صويل حتى نسمع بصابت تقطع اهواء على الطيارات بدلا
 مما نسمعه الان من اعجوب على الارات في الطرق، ولماذا لا يكون ذلك، وهو
 هناك شيء اسهل على عصابة من العصابات الممطرة من وراء سيارة تسلكها بمدفع
 وثقض بها على احدى الطيارات السريعة التي تحمل مسانك، هب بين المدرة
 وباريس مثلا وسرع على اهواء من الارض بعد ذلك استودعني ما من من
 عين وتره، ثم تهرهارة بعد ان يرميها بمدفعها، لانه ان تخر العصابات الجوية
 يقترب، وان يمر وقت طويل حتى يدرك المجرمون قيمة هذا المشرع من
 وجوه العملية

وكما ان المجرمين يستعمون الرق الاسلامي في مواسلاتهم بعضهم بعض
 سيصبح في استطاعة كل فرد في القريب ان تكون له محطة اصدار لاسلكية حصة
 وسبصر من السهل على المجرمين الدوليين المحاضب مع لجنهم في الحياء العامة، حيث
 من المعلوم ان هناك هيئات جنائية منطحة الفروع في كل الدول ولا مرء ان
 هؤلاء سيرحبون بهذا التقدم العلمي وسيكون لهم « سرقة » احاص للمحاضب
 كثيراً ما ساعد العلم القديس، كما ساعد ايضا في القاد دبح لا عد لها ولكن
 هل يخرج العلم - في القريب الى العالم ابتكارا يمكن به سلب الحياة بدرك ترك
 اثر يدل على ارتكاب اسمه عمل حسائي! فقد اثبت حادث موت حسائي في -
 شيكاغو حديثاً من التفتيح بلعاج ميت ان الحياة العصريين متمهون دائماً
 للارتفاع بما يخرجه العلم اول دول دون الكمية « مهندس سائق اندازة رطفا
 عن العنف والجريمة، بينما هناك قائلون واثباتات من ذوي الدماء الذين يودون
 الا يتروا لادامهم انرا، هؤلاء يجنون حريتهم في استعرا سحوة الموحودة
 الان والتي لا تترك اثر يدل على حريمه، وبوجود هذه السموم خطر كبير
 على سلامة الاسنان، فقد اراني طبيب هندي مدة لا لون لها واحترني انه اذا

عشم دوما فيها وخدش به جلد اسان ما خدشة بسيطة فانه يموت بعد عشر دقائق بدون ان يشعر او يحس بشيء . وان المرء ليدعش عندما يرى ان العلم لم يخلق شيئا بعد يغلبه هارة اجاة وحياه . بكثير ما سمع عن اختراع خزائن حديدية يقول اصحابها انها خير اختراع لا يمكن اللصوص التعلب عليه ولكن للان لم نرا اختراع جدير بهذه الصفة مد . فانا لا نكاد نسمع باختراع كهذا الا ويكون اختراع اللصوص الى حله قدميقه :

ومن الارحح ان الحرية في المستقبل ستكون عبارة عن جمع من عصابات السيارات السريعة لمهاجمة ، وتكون السموم . لاحقا كثير الاستعمال ، وكذلك يصبح الخنز احذر سلاحا للاخضاع . تستعمل الطيارات التي تقطع مائتي ميل في الساعة الواحدة ويعد اتحاد المحرمين في العالم . وسيتقدم البوليس كذلك في خرق العلم والتفيس ، فموجد بوليس الطيران ولا بعد ان يتوحد البوليس في العالم كله . يصير كتلة منظمة لاكتشاف الجرائم ، ترتبط مع بعضها بالاسلحى ويستعان بشه ويرى منه ايضا لضبط المحرمين الفارين . هذا ما ستكون عليه الجريمة وطرق مقاومتها عام ١٩٥٠

استدراك

١٠ في الصحيفة (٩٦) من صدر البيت الاول (فاسجج) والصواب « فاسجج »

صحيفة

من صحف الاجرام السياسي

مقتل السنيور (مانيوتي)

بقلم الاستاذ سالفيني

لما كان الشهر الحالي (اى مارت) هو موعد محاكمة المتهمين بمقتل النائب « مانيوتي » زعيم حزب الاعتدال الايطالي — ولما كانت الحكومة الايطالية قد كت افواه الصحف المعارضة جميعاً بحيث لا تستطيع ذكر شيء عن القضية او المحاكمة ، فقد طلبت مجلة المجلات الانجليزية من الاستاذ « سالفيني » المؤرخ الايطالي الشهير ان يكتب لها عن الحادث رغبة منهم في افادة القراء . وقد اجاب الاستاذ طلبها —
والى القراء تعريب ما كتب : —

(١) كن « جياكون مانيوتي » شاباً في التاسعة والثلاثين من عمره وكان نائماً للحزب الاشتراكي : وحزب اليمين (وهو صف المعتدلين من الحزب الاشتراكي الايطالي) .

قام « السنيور مانيوتي » بتنظيم صفوف الفلاحين في الاراضى الواقعة عند مصاب نهر البو ، ثم انتخب لاول مرة نائباً في البرلمان الذي انعقد عقب الانتخابات العامة ١٩١٩ ثم انتخب ثانية عام ١٩٢١ ومرة ثالثة عام ١٩٢٤

وقد خالف « ماتيوتي » زملاءه من الحزب الاشتراكي فلم يتهيج خطة الاعتدال بل كان خصماً شديداً للفشيسم .

ورسماً من الاخطار التي كانت تحيط به فقد اخرج الناس سنة ١٩٢٤ كتابه المسمي « سلطان العاشيت في عام » وكان وثيقة اتهام رهبة لحطة الدكتاتورية الفاشستية وما ترتب على هذه الخطة من نتائج .

وفي ٣ مايو من السنة نفسها وقف في مجلس النواب بفضح وسائل الشدة والتدليس التي اتبناها العاشيت وتزويره نتائج الانتخاب العام الذي حصل في شهر ابريل واستمر ساعتين بكشف عن مساوئهم ويثير على اكثر بنهم السخط قائلا انه لا يجوز لتلك الاكثربة ان تتولى النيابة عن شعب ايطاليا سواء من الوجهة السياسية او الاخلاقية .

وفي الرابع من شهر يونيو تمكن من اسكات الدكتاتور « موسوليني » وذلك باتهامه اياه انه كان ممن وافقوا على اصدار المرسوم من فروا من الجيش عام ١٩١٩ بعد ان كان (موسوليني) يكره تلك التهمة بتاتا .

وبعد ان القى خطابه في مجلس النواب يوم ١٠ مايو قال لزميل له وهو يبارح المجلس « اي عزيزي كوساتيني ، تستطيع الان ان تكتب مرثيتي »

ولقد اهاج خطاب (ماتيوتي) في ذلك اليوم رئيس الحكومة (موسوليني) حتي انه — على رواية (السنيور فزي) احدث كلاء الوزارات في ايطاليا — اشار بوقف زعماء المعارضة وان يبدأ ذلك نواً بوقف (السنيور ماتيوتي)

وفي اليوم العاشر من شهر يوليوس سنة ١٩٢٤ احتفى النائب (ماتيوتي) ولم يظهر عنه خدر حتى ١٥ اغسطس حيث وحده هيكه العظمي في عابة (كوارتاريللا) التي تبعد عن روما مسافة ٦٦ ميلا)

وقد اهتم الشعب بالجريمة اكثر من اهتمائه راية اساءة اخري نالته من حرب

الفاشيست نظراً لتخصيصه القتل المبررة لوفاء في شعب من مسؤولية زعماء حزب
الفاشيست عن الحادث

وكان اكتشاف الحرية ونقيب آخر يحرم من التماس نشر الصحافة المستقلة وكان
الباعث عليه اقليم بلواست أولاً ويمنع رأي العام

قامت الصحافة والعمر الذي كنت من أول أحداث البوليس ، فقد طارد
الصحفيون من حامت حولهم اتهامات وردودهم في قراره حتى اضطروا البوليس

والقاضي عليهم ثم امدوا السلطات التماثية بإبراهيم والمعمومات المبهمة لادانتهم
وكان من نتائج تحريات رجل الصحافة الموقوف على المعصيات الآتية :

١ - في منتصفه الباعية الخامسة قد برهنوا على من سرقة له سنة ١٩٣٥
شوهدت سيارة سير بسرعة ١٠٠ كم في الساعة في ثلثي الساعة كانت يجمع منها

صوت خفي رعد صوت من شام الأتاليه كان يجمع وصول اصوات الاستعانة
المبهمة من دحل الة التي عرفها السور رة بها تم ادراكي معرفة ، واما

وعرفوا فيما بعد انها كانت مسيرة مصر لمندو (فيليبي) محرر جريدة (كوزيري
إتاليانو) الفاشيستي .

وحدث الديارة بعد ذلك معها ، حرته ، واضح من أنه أكد ان من بين ممن
ذهبوا لاختد سيارة تحسباً بدسار دوبر كانت صحيفة جرائمه وآثامه حافلة

فكان من بين جرائمه انه :

١ - اطلق النار في مدينة كازري ٣ يونيو سنة ١٩٣٥ على ارج والدته الفتاة
احتجت عليه لانه لكها على وجهها اذ رأى في يابها قطعة من القماش الاحمر

٢ - حبس النائب المارلاي في كوزري ١٩٣٥ في سيارة وارعه على
شرب زيت الخروع

٣ - قاد عصاة شاحت الدور مورني ابي عمدة الكبة الحديدية وكادت

قتله ضراً. طراوات وذلك لأنه رشح نفسه للانتخابات العامة سنة ١٩٣٤ في ميلان
 في حين مرة لانتخابات لاسعة مع الاد وحواسلاياتته احبي سبيله توصية
 من المراجع العليا

وكان اذ ذل في امن يكترون الاد على مكتب (النور موسواني)
 كما كان يسافر نحو از حدل على من سكرتير رئيس حكومة
 وقد كانت علامته نقطة . ور . توتي . مدة لان يقود احد اعضاء البرلمان
 الجمهوريين وبصبح وسط الجمار قاتلا (اني انهم رئيس الحكومة باشتراكه في
 مقتل ماتيو توتي)

واليث المضار الذي استقى مهار حال الصحافة معلوماته عن الجريمة :
 (وصية اغري) وكان وكيلا لاحدى اوزارات في حكومة (موسواني)
 من اكتوبر سنة ١٩٣٣ الى يونيو سنة ١٩٣٤ وقد كان موضع ثقة موسواني اذ
 عيه سؤ في حمة اسمه . وسعت كشف ال ٣٥٥ مرتبة الذين يكونون
 الاكثريه حالية من ال سبت في مجلس النواب الايطالي .
 في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤ في ال سنة ١٩٣٤ في
 تلطف منحه الرئي العام بلغا وقتئذ مسقا عظيما

ولما حاف اوري ان يجرده موسواني في وقت الحنة وان يجعله ضحية في
 سبيل اسمه ك . وصية في يومي ٥ و ١٦ يونيو في صورة خطاب اعطاه لصديق
 له يدعى (جيه) او آخر ياتى سلسلة في وقت تمسه ارسل شقيق
 (هري كل مبرع) في روما (الكوريري دلا سيرا)
 التي تدر في ميلان دكن (.)

وكن حنة ان قبل اوري مع (موسواني) فانكر الاول وصيته وكل
 ما قاله التلاته الذين وصلتهم تلك الوثيقة واضلغوا عليها باعينهم .

ورغم هذا فوصية (فوزي) اعتراعتظم برهان على اذانة (موسوليني) لان التهم التي ذكرت بها دعمها ما جاء بمذكرة (فيليبلي) و (سيزاري روسي) كل على حدة

٢ - مفكرة فيليبلي - فقد قبض على (فيليبلي) يوم ١٦ يونية لما ذاع خبر اشتراكه في الجريمة وكان حين فكر في احتمال القبض عليه وما عساه يترتب على ذلك القبض من النتائج قد كتب في يوم ١٤ يونيه لصديق له من الصحفيين يدعى (نالدي) مذكرات افضي اليه فيها بعلوماته عن الجريمة وقد قام باثبات ما جاء بمذكرته وزاد في شرحها اثناء استجوابه امام المحققين

٣ - خطاب ومذكرات وحي - (سيزاري روسي) - وهو الذي كان من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ اقرب صديق لموسوليني كما كان يده اليمنى . وقد عينه - بعد ان دخلت جيوش الفاشست روما في اكتوبر سنة ١٩٢٢ - رئيساً لقلم المطبوعات كما انعم عليه باكر القاب الشرف الفاشستية وكذلك كانت (روسي) احد اعضاء لجنة الخمسة التي عينت مرشحي الفاشست في الانتخابات العامة سنة ١٩٢٤ وقد ارغمه (موسوليني) على الاستقالة في ١٤ يونية تسكيناً للرأي العام ، وبذلك ذاعت فكرة اتهامه بانه هو الذي اصدر الامر بقتل (ماتيوقي)

فلما هجره الجميع وخاف عاقبة امره وان يكون في اتهامه هذا القضاء على حياته كتب خطاباً (لموسوليني) بعد ظهر يوم ١٤ يونيه المذكور يهدده فيه وبعد ذلك اخفي في بيت صديق له في روما

وفي ٢٣ يونيه سلم نفسه للبوليس بعد ان كتب مذكرات سلمها لصديق له يدعى (نيرجيلي) وصار في السجن يكرر اتهامه (لموسوليني) ويدعم هذا الاتهام بمذكرات وحقائق مكتوبة كان يقدمها للمحققين

٢ وثيقة الاتهام التي قدمها « سانتو » النائب العام الذي كلف بأن يكتب للجنة التحقيق التي ألفها مجلس الشيوخ عن نتيجة ما وصل اليه التحقيق في التهم التي وجهت الى « جرال دي نورو » وزير بويرس ورئيس المديتيا الفاشستية . وقد قدم سانتورو المرسوم رقم ١٠٠٠ من ثلاثمائة صحيفة كتبت على الآلة الكاتبة حاول فيه اثبات حقيقة « سانتو » و « نورو » و « نورو » (دي نورو) غير ان الوثائق التي اضطرتنا اليها في وثيقة الاتهام ذات أهمية

اما الجرال دي نورو فكان من الضباط الذين جهزوا الحملة الفاشستية التي دخلت روم عام ١٩٣٣ وعين رئيس الحكومة فتصلا عاماً بالمشيخا الفاشستية ورئيساً للبوليس وعدوا بحملات التبرع وكان وهو رئيس البوليس يقف كل تحقيق في الجرائم التي تقع من الفاشستيين

ولما دعي يدافع عن نفسه امام مجلس الشيوخ الممعد بصفة محكمة عليا ، كنهه بتهمة الانتزاع في مقنن « تيوتي ابري » ولوانه جاء في قرار تهرته انه لما كان مخولاً له من السلطة كرئيس لبوليس استطاع ان يبي عن نفسه كل تهمة وجهت اليه

وبعد ان صدر قرار البراءة عين حاكماً عاماً لجراليس في صيف سنة ١٩٣٥ اما ان كان « ريديلي » الذي تمض عليه في ١٨ يونيه بتهمة الاشتراك في الجريمة فقد كان رئيساً لحزب الفاشست وصديقاً صميمياً لموسوليني كما كان احد نضاء لجنة اللجنة التي عينت مرشحي الفاشست للانتخابات العامة سنة ١٩٢٤

ب — وهاك ملخص توار يخ الحادثة : —

اول يونيه سنة ١٩٣٥ - نشرت جريدة « بولوديتايا » التي يجرها شفيش « سولي » مقالاً للرئيس الحكومة نفسه جاء ما يأتي خاصاً بخطاب مائة في « بولوديتيا » (سولي) « لقد كان خطاب « تيوتي ابري » مبهجاً الى حد عسير محدود

وقد كان يستحق عليه جرأاً مادياً لارداً كلامياً كالذي فاه به النائب الفاشيستي « جيونتا »

٦ يونيو : — قام جدال وخصام عنيف بين « موسوليني » والاشتراكيين وها نحن أولاء نقف للقارئ شيناً عنه من المجموعة الرسمية لمضابط المجلس :
موسوليني (رئيس الحكومة) « انت لما في روسيا اساتذة جديرين بانجابنا وليس علينا الا ان نقدّم ونخدو حذوهم لكي يعاي امثالكم آلام اشغال السجون الشاقة بدلا من الوجود هنا على كراسي البرلمان » : تصفيق واستمجان
النائب جتاري : « لقد بارحنا السجن منذ امد قريب ونحن على استعداد للعودة اليه في سبيل عقيدتنا »

موسوليني : ليس لكم الزعامة نصيب وخير لكم ان تدعو غيركم يتودكم . اما نحن فلا نموزنا الشجاعة كما سنريكم (تصفيق) ولا يزال الوقت امامنا وسترون ذلك باسرع مما تظنون »

٩ يونيو -- جاء بمفكرة « دومييني » أن « فيليبيلي » طلب منه الحصول على سيارة لمدة يومين او ثلاثة

١٠ يونيو - خطف النائب « ماتيوقي » في سيارة في روما وقام بقتله جماعة من الفاشيست بأمر « دومييني » وهاء بعض ما جاء بمفكرة « فيليبيلي » خاصا بالحادث : — « في منتصف ليل اليوم العاشر من يونيو شاهدت « دومييني » يتكلم بهدوء مع « كوريلانشي » كبير محوري « الكوريري ايتاليانو » ثم جاء « دومييني » الى حجرتي ومعه حزمة من الجرائد طلب الي انت اجحت له عن ماوى تأوي اليه "سيارة ليلا

ولما داخاني الشك سألته عن السبب في طلب هذا فاجابني انه يعمل طبقا للاوامر الدقيقة الصادرة اليه من « سيزاري روسي » و « ماريتالي » وهما مفوضان

رميها من (موسوليني) ثم طلب مني ان لا اقول شيئا حتى تستقر الامور في نصابها صبيحة الغد .

١١ يونيه :نبذة مما جاء على لسان (روسي) منقولة من وثيقة الاهتمام التي قدمها المدعي العمومي (ساتورو) : (في منتصف الساعة الثانية عشرة من صبيحة يوم الاربعاء ١١ يونيه اخبرني بعضهم — ولا اتعرض لذكر اسمه — ان (دوميني) وآخرين قد خطفوا النائب (ماتيوقي) واخبرني هذا الشخص أيضاً أن (فيليبلي) هو الذي اعد السيارة لهذا الأمر وعلى هذا ذهبت لزيارة الاخير الذي لم ينكر شيئاً لانه امر بذلك باسمي وباسم رئيس الحكومة . ولم اتمكن من محادثة رئيس الوزراء في ذلك اليوم)

هالك نبذة من مفكرة فيليبلي : —

لما بلغني حراخفاء النائب (ماتيوقي) الساعة الحادية عشرة من صباح ١١ يولييه ذهبت لمقابلة (روسي) الذي كان يبحث عني وقد بادرنى بقوله : —

١ — ان (دوميني) اخبره انه استعمل السيارة التي اعارها اياه عن حسن قصد

٢ — ان الامر خطير

٣ — أن (موسوليني) كان يعلم كل شيء

٤ — ان (مارينلي) و (روسي) هما اللذان اصدرا الأوامر بعد سبق اتفاقهما

مع (موسوليني)

٥ — ان الامر يجب ان يبقى ضي الكتمان والا كان (موسوليني) نفسه عرضة

للخطر

ولقد رأيت من المناسب أن اطلع (دي بونو) و (فزي) و (مارينلي) والاخرين على حلية الامر فعلمت من (فزي) وبقية زملائه ما يأتي :

١ — ان (ماتيوقي) قتل انتقاما للاساءة التي لحقت (دوميني)

- ٢ - ان امر الاختطاف صدر من آل (تشي - كاه) حزب الفاشيست الوطني
وكل (دوميني) وعبره من رجال موسوليني هم داة التنفيذ وان رئيس الحكومة
كان يعرف نصيب كل من هؤلاء في الجريمة
- ٣ - ان هؤلاء جميعا فازوا رئيس الحكومة في يوم الاختطاف .
- ٤ - بهم كرهات على تنفيذهم ، امراء به قد قدموا الرئيس الحكومة ما
وجوده من الاوراق مع التتيل وكذلك حواز السفر الخاص به
- ٥ - وجوب تمسكهم جميعا بالهدوء حتى يتم تنظيم كل شيء
- ٦ - رحاني اوزي ' في ألا تظهر السيارة لان المسألة تخص الحكومة
وقد اصبح النظام الفاشيستي كاه في خطر لان موسوي قد خاطر بفوقه
وحياته وان امر يرضه للخطر يتوقف على ما أقول . لذلك لزمتم الصمت
وتحفظ . لأن امت منهم " ريتلي روسي " امم در بيهم ، ومن الرئيس خدام
بالجور .

جاء القبض على دوميني

في بكود يوم ١١ اداية عرف الناس قتيه الد س ماتيو في ١٠ سيارة التي نقل
فيها ماتيو في ورسه ذلك تسرت (اكوريري ابتليانو) التي يجردها (فيليبي)
مقلا . في صيرة ذلك اليوم أسارت فيه الى احتفاء السك وتقرر انه راج
ايطاليا فجأة .

وقد كتب (روسي) هذا المقال وزاد فيه (فيليبي) ونحن نقل لقراء نذرة مما
حاء بمذكرات (روسي) نقلا عن قرار الاتهام الذي تمهله ال ب العام :
وفي صبيحة يوم ١٢ يونيو المغت رئيس الحكومة من الجريمة لا بد أن يكون قد
ارتكها رجال من حزبنا وأن من الواجب اتخاذ الحيطه في اخلاق يد المواليس في
الامر . وقد فعلت ذلك لاني كنت قلقا خشية القبض على دوميني ، وما بعده

ذلك من المذاعب خيراً لعلاقة التي يبي وبه خسية الكلب ما سبق ارتكابه من جرائم .

وفي نصف الساعة الثامنة مساءً من راس الحكومة . وقد كن على علم تام بكل ما حدث في مجلس النواب في العاية الآتية :

يظهر في ن مجلس يتعرق قلب لما صدر من تلك الحوادث خاصة بما أصاب النائب المحترم د. زويقي ، الذي احتفي في ذلك ظهر يوم الثلاثاء في ظروف وفي زمن لم يكن له معروف من قبل ، حيث تم ارتكابه جريمة .

أما إذا كان وقع اعتداء على ريادة نائب اعتبره قتل هذه الجريمة بتبني سخط الحكومة والبرلمان على حد سواء .

واحيى صرح مجلس بلدياتهم تجرد من كل الى عالم البه ليس خير اختفاء النائب سديت بسى لا من مشددة حور الحرة في رومانيا جودها وكذلك في جميع مدن إيطاليا والممالك المحيطة بها . وقد عازر ليس اساء بجزء على اتار أثار شبيهاته . البوليس لا يألوا جهراً في اكتشاف ما مضى من الامرار الخيطة بهذه النسخ في اعين على حرمين وسديهم بعزة وانى رجوع في شهر ان ربي . وقد بعز في كانه يدا في الملائك ليتبع عمله في

بعد ان اتهم حلة اليك صدر الامر بتعريض على د. د. م. ، وقد تم ذلك قبل منتصف الليل في محطة السكة الحديدية بروما .

وفي مساء يوم الجمعة ١٦ من ربي . في رومانيا قد وجدت الالة تروية حرة في بيان قدمه الجبرال دي بنو روماني للجنة التحقيق في رومانيا وقد نقله سافور النائب العام في ورقة الاتهام . ثم بيان من دي بنو . قدمت كبه الى سلفستري ظهر يوم ١٦ يونيو والبيانان متفقان على

رومي عارض في القبض على دوميني مخافة ان يفشي السر فيعترف انه كاتب يعمل بأمره موسوليني

وجاء بيان دي بونو انه خاطب موسوليني تلغرافياً بعد الاجتماع المذكور وقال له انهم يتهمونك فأجابه موسوليني قائلاً ان الجبناء يحاولون النيل مني بالتهديد وفي المدة بين القبض على دوميني وبين سجنه ذهب الجنرال دي بونو رئيس البوليس لمقابلته بمحطة السكة الحديدية ويقول — النائب العام عن هذه الزيارة ما يأتي : —

ان البحث القانوني قد دل بشكل لا يقبل الشك على انه عقب القبض على دوميني ذهب ثلاثة من كبار ضباط الميليشيا الفاشية وهم الجنرالات ساكو واجوستيني ودسي بونو والاخير منهم رئيس البوليس لمقابلة دوميني وسؤاله بمحطة السكة الحديدية وان حقيبة الاخير قد اخذت في الليلة نفسها الى مكتب دي بونو حيث فتحت محفظه كانت فيها وقد وجد تلك الحقيبة سراويل مانيوتي ملوثة بالدماء اما الاعمال التي ارتكبها هؤلاء الجنرالات الثلاثة فقد كانت حائرة لا يبررها عرف ولا قانون . وقد كان ملك دي بونو غير سرعي كما اتضح بعد ذلك من اعترافه امام قاضي محكمة الاستئناف اذ قال انه استجوب دوميني لاصفقه رئيساً للبوليس بل كأحد اعضاء حزب الفاشيست

ولم يكن من المعقول ان يفعل ما فعل بصفته فاشستياً لان ذلك معناه انه يضع نفسه موضعاً لا تعترف له به قوانين الدولة

ثم صدر قرار بترئسة دي بونو لعدم توفر الادلة ، على ان لجنة التحقيق بمجلس الشيوخ اعترفت في هذا القرار بما يأتي :

١ — لم يكن من حق دي بونو ان يفترس في حقيبة دوميني ولا محفظة جيبه وقد كانا تمويبان أداة مادية خصوصاً وقد سلمت الحقيبة والمحفظة لاحد ضباط

البوليس الذي كان عليه ان يسلمهما لقاضي التحقيق المكلف بمحصرهما
٢- - أخذ «دي يونو» ورقة من «دوميني» وقد وُحِدَت تلك الورقة
فيما بعد بإدارة مراقبة المطبوعات

وقد اقتنع الشعب بعد القبض على «دوميني» بان الحريمة وقعت بأمر
وتدبير الهيئة الحاكمة من حزب الفاست وذلك كانت السخط عاما لا تمكن
مقاومته

وكان على نتيجة ذلك الاعتقاد ان انهاء على موسوليني سيل من
الاحتجاجات الموجهة ضده وصارت صحف المعارضة تطبع مرات كل يوم ولا
تكاد تظهر حتي بتخاطفها الجمهور

عندئذ لم يجد موسوليني مخرجا سوى ان يصدر امر بتعبئة جنود الميليشيا
الفاستية وقد ظهر له مع الاسف انه لم يلب هذا الامر سوى ٤٨ في المائة من الجنود
في روما و ٢٨ في المائة في ميلان وكاد ألا يتقدم أحد في تورين .
وفي ذلك أكبر دليل على تحول الرأي العام عنه .

وكانت السخط عاما وفكرة اتهام الحكومة منتشرة بين الجميع بحيث
ارتبك موسوليني وأعدائه . وقد بلغ بهم الذعر والجبن حدا عظيما بحيث أصبح
كل منهم يحاول تخليص نفسه والقاء التبعة على رفقائه

وهاك نبذة مما جاء على لسان روسي كما ذكر في قرار الاتهام الذي قدمه النائب
العام في يوم الجمعة ١٣ يهيه اي يوم القبض على دوميني قابلت رئيس الحكومة
الذي كان في حيرة تامة وارتباك عظيم من جراء الشعور الذي يديه الجمهور والذي
نشأ مما تنشره الصحف من التكهنات .

وقد ألحقت عليه ان يقبر التحقيق كما حاولت ان افوده لما ظهر لي انه اضاع
رشدته متفرقا لي بعجزه التام

وفي ١٤ يونيو استقال فوزي من وكالة وزارة الداخلية وكذلك استقال روسي
— عقب مقابلته لموسويني — من رئاسة قلم مطبوعات الفاشيست من عضوية
لجنة ادارة الحزب العامة .

وبعد ظهر اليوم المذكور ارسل روسي خطاباً . وليني جاء فيه .
« بما لا مائدة فيه . احذر . مرة الاستحمام الذي تطهره بشكل سي يبعث
على الحوف ويزيد في ذلك ما انتابك من الخيرة في مرة . اتاحوج مانكوف في اني
القبض على زمام الحاله الي كنت السبب . حقها اما اذا حدثت نفسك
بالاستمرار في خطة الاستخفاف هذه . رت أمراً . تحذ اؤسائر المادية . لنمنع
ماعناه يحصل . — سواء كان ذلك مرة . سنأتي على وجهه . في وقت يتفق فيه وجودي
بلسجن فسوف يكون في من عدا انصرف سقوطك فضلاً عما يصيب نظامنا
الفاشستي من الدمار .

وانك لتعلم ان هناك قراراً مفصلاً مدعماً . راتق هامة في ايدي انصارنا الذين
نتمند عليهم والذين يعرفون الواجبات التي تحتها عليهم صداقتهم لنا .
وانني اري ان بقائنا في الحكم ضروري لا من اجل مصالحنا الشخصية بل من
اجل المسؤوليات العظمى التي عهدت بها اليها ايطاليا عليك وانت ستبقى رئيساً بحكومة
ان تنظر في هذا وتديره . اما ان قد صحيت نفسي لاسعادك ونداً لهذا السبب نفسه
اختفي الان من وجه القضاء ؟

وفي ١٦ يونية استقال الجيران ادي بونو من رئاسة البوليس وكذلك
قبض على « فيليبلي »

وفي نفس اليوم سلم (فوزي) مذكرة لـ « صدقائه » يتهم فيها موسوليسي بأنه
هو الذي أمر بقتل « ماتيووتي » وطلب (فوزي) اني اسدقائه ان يرسلوا مذكرته
هذه الى مراسل ر الكوريري دلاسيروا في روما وفي مساء ذلك اليوم علم زعماء

حزب الاحرار معارضين في البرلمان في ١٠ محتم بات تلك المذكرة .

وفي يوم ٧ يونيه تم اذاعته حزب الاحرار المذكرة التي كتبها فيليبس
يوم ٤ يونيه وفي اليوم التالي قبض على (مارينلي)

وفي يوم ١٠ يونيه عهد ... ر ... سي « اف » فيرجيلي « بالمذكرة والقرار
الذي اشار اليهما في خطبه ... وايضا ثم سلم نفسه للبوليس

وهنا يجدر ان نأخذ كلمة عن تصرف الاحزاب المعارضة « الاحرار
والكاثوليك والاشتراكيون والجمهوريون » اذ لو كانت هذه الاحزاب قامت
بشتر مذكرة فيليبس وما استندوا في مذكرته التي كتبها يوم ١٧ أو ١٨ يونيه
تم اصدارها بعد ذلك لما استطاعت للاحير وعمال الموظفين المدنيين احتجاجا على
ارتكاب الجريمة لسقط مسؤوليهم وحكومته حتما .

الا ان المعارضة اُحقت في اصدار الذاء حيث كانت تعوز المعارضين
لثقة في مواظبتهم كما كانوا يحشون الموت من يد الفاشيستين اذا لم يقم الناس
بتلبية نداءهم

اما لو فرض ان احاب الناس دعوتهم واضربوا فقد كانوا حينئذ يحسبون
حساب ثورة تامة بالارمة ليس في امتنع عنهم احتلال مسئولياتها

وهذا حتمت المعارضة الطريق الاسهل وجأ رجاها الى الملك ضالين اليه
ان يتولى زمامهم من يستعمل حقه الذي حوله له الدستور وذلك بأن :

١ - يعين حكومة عسكرية

٢ - يعلن الحكم العرفي في البلاد

٣ - يلقي المليشيا الفاشيستيه

٤ - يعرض على الاحزاب جميعا فكرة احترام الدستور

وهكذا عملت الاحزاب المعارضة على استنبال السكينة واحترام القانون بدلا

من الحث على الثورة والعصيان كما كان ينتظر في مثل تلك الحال
ومما يزيد الدهشة من امر هؤلاء المعارضين أنهم بدلا من أن يفسروا على
الذاساء هم من الوثائق والبراهين التي تثبت اشتراك موسوليني في الجريمة
خبأوها وبعد بضعة أشهر قدموها للملك

العفو العام

انكر دوميني كل شيء في بادئ الامر ثم بدأ يتكلم بعد ان لث في السجن
شهرًا كاملاً

ففي يوم ٢٣ يولييه اعترف بما جاء في تقرير النائب العام وهو انه في الليلة
التي قبض عليه فيها قابله دي بونو بمحطة السكة الحديدية وطلب اليه ان ينكر كل
شيء. ورغم ذلك في انقاذ الفاشزم

أما المذكرة التي عهد بها «روسي» «لفرجيلي» فقد وصلت الي علم زعماء
المعارضة في البرلمان في شهر اغسطس وقد ارسلت هذه المذكرة مع مذكرة فيليبيلي
الى الملك في نوفمبر. وأخيراً طبعت مذكرة (روسي) في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤
بعد نوات وفتحها بستة اشهر. ورغم تأخر طبعتها فقد اثارت تلك المذكرة موجة من
السخط كانت عامة في جميع انحاء البلاد.

وقد كان رد موسوليني على هذا ان اصدر اوامره الي مديري المقاطعات بمنحهم
فيها السلطة التامة لمراقبة الصحف وغيرها من المطبوعات. وفضلاً عن ذلك
اسلم عدداً من مدن شمال ايطاليا لرجال من الفاشست بقصد اخضاعها.

وفي ٢ يناير سنة ١٩٢٥ استقال ثلاثة من أعضاء الوزارة. ونظراً للضرورة التي
اعقبت استقالتهم هدد موسوليني بتعبئة جيوش الميشيا الفاشستية وأن يطلق الحرب
الإلهية من عقابها. ثم وقف في مجلس النواب في اليوم الثامن ودعا رجال

- المعارضة متجددا أيام الست بتهموه . فلا يجرأ أحد من المعارضين مجوابا ظنا منهم أن الملك سينجيهم من قبضة الفاشيست .

- وقد قبل الملك في يوم ٤ يناير استقالة الوزراء الثلاثة وأصدر أمره بتعيين ثلاثة غيرهم وشيخهم موسوليني

- وفي ٣١ يوليو سنة ١٩٣٥ استصدر رئيس الحكومة مرسوما بالعفو العام عن جميع الجرائم عدا جرائم القتل التي خففت عقوبتها . أما ظاهر هذا العفو فهو حرمان قتلة مانيوتي ومن أمروهم به من التمتع بهذا العفو .

- وللواقع أن العفوكات مفتاح سجونهم ففي ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وفي الوقت الذي عم فيه القزع انحاء فلورنسا لما حصل فيها من القتل والتخريب الذي افرقه رجال الفاشيست اعطى النائب العام قراراته بخصوص مقتل النائب مانيوتي وهذه القرارات خبرت بالتهم التي جاءت بذكرات (فيليبيني) و « روسي » و « فري » عرض الحائط كما تجاهل النائب العام الاعتراضات التي جاءت باعتراف « دوميني » وقرر اتهامه وحده باختطاف مانيوتي

- وقد جاء بقرار النائب العمومي الست دوميني كان يقصد المواضع القملي مع مانيوتي الذي قتل أثناء مقاومته الشديدة وكان القتل من بغية الخاطفين بحيث لم يشترك فيه دوميني

- وعلى هذا الأساس رأى النائب العمومي أن العفو الصادر في يولية قد يشمل روسي ومارينيلي لانهم متهمون بالتحريض على الاختطاف لا على القتل وأن تهمة الاختطاف كانت من العقوبات التي شملها أمر العفو .

- وكان من بين قرارات النائب العام محاكمة دوميني وشركائه بتهمة الاختطاف أولا والقتل غير العمد ثانيا .

وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ نشر موسوايني مقالاً مذيلاً بمضائه أشار فيه إلى القرارات المذكورة ومما جاء بهذا المقال قوله :-

(ان الصفة القهرية لما حدثت قد تحققت وقام عليها السرهان من الوجهتين التاربخية والقضائية

اما الحقيقة فهي ان حادث نراج العملي الذي حدث في يونيو سنة ١٩٢٤ قد انقلب إلى مأساة مفرجة الطرف خارجة عن ارادة فاعليه)

وفي اول ديسمبر سنة ١٩٢٥ اجتمع قضاة محكمة الخنايات في روما وبينهم القاضي « فاريناشي » السكرتير العام لحزب العاشريست وقضوا ان دوميبي وسركاه لم يتعمدا قتل ماتيوتي بل كانوا يقصدون اعاده لاجل محدود وندا فلم يكن القتل متعمدا وان « روسي » و « مارينيلي » و « ميليبيلي » امرؤا ختطاعه لا يقتله وبما ان الخرائط الرسمية شملها مرسوم العفو العام فقد اسان سراج الجميع .

اما (دوميبي) فتمركزوا فقد افرج عنهم وسيجاكون تهمة قتل غير العممد « السياسة الاسبوعية »

(الحقوق) : علمنا مؤخرًا ان المحكمة قد اصدرت قراراً نهائياً بعد اسبوع من بدأ المحاكمة بتضي دادانة كل من دوميبي « ميليبيلي » والحكمة على كل منهما بالسجن ٧١ شهراً وحرهما حرماناً ابدياً من الحقوق المدنية وبراءة الدافين . اعفاء المحكوم عليهما من اربع سنوات من مدة العقوبة ؟

ومن هذا الحكم تبين لسان السيورمو سوايني قد تعجب في بلاده على حرية القضاء كما قضى على الحرية النياية .



السائل : السيد يوسف الحاج علي
 السؤال : اذا فرغ شخص اراضي
 المدبوع دفع المدة زوقت معين
 مفقودة . ويوجد فيه
 لصاحبه اذا دفع قيمه لمعهون او يبيع له على
 لستين او ثلاث افيدونا :

السائل : « الخليل : فلسطين » مصطفى افندي شهبوب كاتب محكمة الخليل الشرعية
 السؤال : ما هو الفرق بين التناقض والدفع المقبول
 (الحقوق) : لا فرق بين التناقض . يدفع المقبول لان دفع الدعوى بالتناقض
 هو قسم من الدفع المقبول .

السائل : (البيطية سوريا) السيد يوسف الحاج علي
 السؤال : افرغ شخص اراضي . خص آخر لقاء قيمة معينة منذ ثلاث
 سنوات . بعد ما فرغ . وبثقتهم زوقت . فالتناقض يكون مدة زوقت لستين
 والاراضى . على اشعاره مدة . فبثقتهم زوقت . فالتناقض يكون مدة زوقت لستين
 المدبوع دفع المدة زوقت معين . بطر خداه المدة اربعين اذ كانت الالة قيمة
 مفقودة . ويوجد فيه على كونه اربعين فبثقتها كذلك يطل القراع وتعود
 لصاحبه اذا دفع قيمه لمعهون او يبيع له على لستين او ثلاث افيدونا :

(الحقوق) : اذا فرغ شخص لآخر ارضه فراعاً قطعياً وكانت حقيقة المعاملة الجارية بينهما عقد رهن او بيع بالوفاء او فراغ بالوفاء ، فتسمى تلك المعاملة مواضعة . وقد منعت المادة الرابعة من قانون التصرف الصادر في ٥ نيسان سنة ١٣٢٩ المحكام من سماع دعوى المواضعة في كافة الاملاك والاموال غير المنقولة . وصرح القانون في الاموال والاملاك التي يجري بيعها من شخص آخر بطريق المواضعة قبل شر هذا القانون بأنه يحق للطرفين اقامة الدعوى في ذلك لمدة سنتين فقط ولا يجوز للحكام سماعها بعد انقضاء هذا الاجل الا اذا قدم المدعي عذراً مشروفاً . فيفهم من ذلك ان المعاملة المتوّه عنها اذا اجريت بعد نشر هذا القانون فلا تسمع الدعوى فيها بتاتاً واما اذا كانت قد اجريت قبله ، وانقضت مدة السنتين والستة أشهر التي اعطيت ثانياً بقانون آخر ، فالدعوى لا تسمع الا اذا اثبت المدعي عذره المشروع الذي منعه من اقامة الدعوى .

١٣٤٠ اما من جهة الرهن وصرّح مدة له فهذا هو اذ لا يتغير شكل العقد بانقضاء الاجل ولا يتحول الرهن الى بيع باي حال كان . فعليه لو جرى البيع على مالك منقول وكان بيد البائع سند من المشتري يعترف فيه بان حقيقة العقد رهن وان البيع الجاري هو عقد مواضعة وحدد للرهن وقت ثم اقضى ، فلا يبطل الرهن . كما انه لا يقلب العقد الى بيع بل يحق للبائع ان يسترد ماله بعد اداء بدل الرهن في كل حين . اما في فلسطين فقد اجتهدت المحاكم بحجوز سماع دعوى الرهن في الاموال غير المنقولة للبيع التي وقعت اثناء الحرب ، لانها اعتبرت ذللت الزمن من الاحوال الاستثنائية التي يجب تطبيق احكام استثنائية بحق معاملاتها .

ورأت ان منع القانون سماع دعوى المواضعة في الاموال غير المنقولة كان يقصد

المحافظة على قيود الطابو من ان ينالها التشويش . فهو من حق القانون والحكومة فقط . وللحكومة ان تتجاوز عن حقها هذا للمنفعة العامة ، ولذلك لا يكون سماع الدعوى في ذلك اجحاف بحق من الحقوق المكتسبة اعتداء على حقوق الغير والعدل يقضي بقبول اجتهاد محاكم فلسطين في جواز سماع دعاوي المواضعة في بيوع الحرب .

السائل : (جرش : شرق الاردن) المحامي السيد يوسف سمارة ريماني

السؤال : قدم زيد الى محكمة صلحية دعوى حقوقية بمبلغ يزيد على الف غرش مصري مرئكتاً على سند دين عادي ابرزه في دور المحاكمة . فردت المحكمة السند لانه غير ممضي ولا محتوم من المديون وكلفته لقبول يمين المديون . فهل هذا الرد صحيح ؟ وماذا يجب ان يعمل اصحاب الديون ليؤمنوا على اموالهم اذا كان مديونهم اميين .

(الحقوق) : حكم المحكمة برد الدعوى صحيح اما ما يجب على اصحاب الديون فهو ان لا يدينوا شخصاً الا بعد ان يضع توقيعه او ان يختمه بختمه المعروف وعلى كل يجب احتياطاً تسجيل سند الدين عند كاتب العدل في مثل هذه الحال

السائل : (الناصرة - فلسطين) يوسف نجم كاتب ضبط محكمة صلح الناصرة

السؤال : (١) لقد جاء في المادة ٦٥٦ من المحلة : « المديون مؤجلاً لو اراد الذهاب الى ديار اخرى قبل حلول الاجل وراجع الدائن الحاكم وطلب كفيلاً بخبر المديون على اعطاء كفيل » ففي حالة عجز المديون عن تقديم كفيل ما هي التدابير التي يستطيع الحاكم ان يتخذها ضده .

السؤال (٢) من القواعد الشرعية ان لا ميراث الا بعد وفاء دين وجاء في المادة ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية ان الادوات الزراعية هي من جملة الاشياء

التي لا يجوز حجزها . ٥٠ يجوز حجز . ٥١ زانية المنحصرات فيها تركتها له وفي
التي استغرقتها الديون .

السؤال (٣) لقد جاء في المادة ٥٠ المعدلة من اصول المحاكمات الحقوقية ان الحكم
الغيايي ينته صلاحيته ويعلق في الاحوال التي لا تنت . فيها الاجراءات القانونية
لتنفيذه في ظرف ستة اشهر من تاريخ صدوره :

(١) فهل تعتبر معاملة تابع الحكم الغيايي مبدأ للاجراءات القانونية لتنفيذ

ام لا ؟

(ب) وهل يجوز اقامة دعوى تردد لدى محكوم به عيانياً بموجب حكم
اصبح ملغياً بمقتضى المادة ١٥ المذكورة . واما ما جاز للدائن اقامة دعوى مجدداً
باعتبار ان القضية حكم فيها ولا يجوز ردها . وسماها تكراراً بمقتضى المادة ١٨٣٧
من المجلة فكيف يمكنه الاستحصال على حقه ؟

(الحقوق) : (١) يستطيع الخادم السفر راجع نزع المادة ٦٥٦

علي حيدر افندي .

(٢) يجوز حجز الادوات الزراعية اعلمة عن المتوفي المديون لان عدمه جواز
حجز الادوات المذكورة وبيع المسكن هو خص المديون . واما اذا توفي المديون
يكون كل ما يتركه حق من حقوق الدائنين ويأتي حق الورثة بعد ذلك ، فيبيع
ويحجز جميع ما يتركه المتوفي ولو كان فيه ما لا يجوز حجزه . والمحكمة التمهيز ورار
تجوز به بيع وحجز مسكن المتوفي المديون وعدمه جواز ابقائه لزوجته .

(٣) لا تعد معاملة تلخ الحكم الغيايي مبدأ للاجراءات القانونية لانها كما لا
يخفى هي معاملات التي تجري بدهاء الاجراءات لتنفيذ الحكم . فلا تعد معاملة تبليغ
الحكم الغيايي من تلك المعاملات .

يجوز اقامة الدعوى مجدداً لدى محكوم به عيانياً بموجب حكم اصبح ملغياً

بمقتضى المادة ١٥٠ من قانون اصول المحاكمات لان النص بالغ، يجعل الحكم كأن لم يكن، والدعوى كأنها لم تقم وليس معه ابطالان سقى المدعى ثمناً وسقوط مالدعاء اذ لا موجب لان يقصد القانون ذلك . وان عدم استعمال المحكوم له صلاحية بتنفيذ الحكم بمدة الستة اشهر لا يضع حقوقه التي يوجب عليه طلبها حين انتفاء مدة مرور الزمن وان في نص القانون عن لغو الحكم العراني اذا لم ينفذ ضمن ستة اشهر هو لكونه حكم ضعيف بمحد ذاته وقد جرّز احكم غياها للضرورة نظراً لغيب المدعى عليه عن المحاكمة فلذلك فقد حدد القانون مدى هذا الحكم الضعيف وجعله ملغياً اذا لم يبادر المحكوم له بتنفيذه ضمن المدة التي ضربها القانون . وسبب ذلك اعطاء فرصة للمدعى عليه الذي كان مغدوراً في تخلفه عن حضور المحاكمة الغيابية . وبالجملة ان القانون لم يرد اعطاء الاحكام الغيابية جميع مزايا الاحكام الوجاهية فقصّر حقوق المحكوم له واخرجه للمبادرة الى تنفيذ الحكم ضمن مدة معينة . —

السائل : « بئر السبع : فلسطين » السيد عبد الرحيم الشريف كاتب محكمة بئر السبع المركزية .

ما قولكم في البيع والشراء اللذين يقعان بين اثنين بالهاتف . فهل يعتبران صحيحين نافذين ؟ و يعتبر محلها واحداً (حكماً) حملها على البيع والشراء بالمراسلة والمكاتبة افيدونا :

« الحقوق » لو كنت مجتهداً لجوزت هذا البيع اما احكام المجلة العدلية فلا تجوزه لأن البيع كما لا يخفى اما ان يعقد بالمراسلة او المكتبة او المشافهة او المعاطاة ولا يمكن ان يعد البيع او الشراء بالهاتف الا من قبيل البيع مشافهة . وبما انه يشترط في بيع المشافهة سماع كل من البائع والمشتري كلام الآخر والنظر اليه . فلا يصح البيع بالتلفون لتحقيق الشرط الاول دون الثاني وهو رؤية كل من المتعاقدين الآخر . على انه لو صح ما نسعه عن اختراع تلفون ينظر به المتكلم صاحبه وهو

يحاوره وان بعدت الشقة بينهما ووقع البيع بتل هذا التلفون بين اثنين فانه بلا ريب يكون صحيحاً رافداً لتحقق الشرطان المطوبان في هذا البيع .

السائل (خليل الرحمن : فلسطين) — السيد حميل سراج

ورد في الحقوق الجزائية لابراهيم بك هاشم ما يأتي :

انه لو اشترك اشخاص في تحريف سند نظم في البلاد العربية بأن محي احده بعض عباراته بأجزاء كجواية في باريس وكتب الثاني في اثينا عبارات في المحل المحو لم تكن من اصل السند واستعمله الثالث في البلاد العربية مع علمه بأمره ، فإن قانون الجزاء الجاري في البلاد العربية يشمل المقيم فيها وهو الثالث الذي استعمل السند وشريكه المقيمين في بلاد اجنبية دون استثناء :

فهل والحالة هذه يحكم على الشخصين المقيمين في بلاد اجنبية غياباً ؟ ام يستحضرا وفقاً لأصول اعادة المجرمين ولا يخفى ان الاصول المتبعة في اعادة المجرمين تنص على ان المجرم الذي تصح اعادته الا يكون من رعايا الدولة التي يطلب اليها اعادته وان كان الحكم غياباً فكيف وفي اي الدول تنفذ ؟

(الحقوق) اذا كان بين الدولة التي نفذ الجرم في بلادها وبين الدولة التي فرا اليها المجرمان اتفاقية لتبادل المجرمين ولم يكونا من رعايا الدولة التي فرا اليها يجلبا ويحاكما اما اذا لم يكن جليهما بأن كان لا يوجد بين الدولتين اتفاقية لتبادل المجرمين او كانا من رعايا الدول التي فرا اليها فيحكم عليهما غياباً وينفذ الحكم عند امكان تنفيذه .

حول قرار

اطلعت في العددين السادس والسابع من السنة الثانية لمجلتكم الغراء في الصحيفة الثانية والتسعين تحت عنوان قرارات بغداد على صورة الدعوى المتكونة بين هدية وعبد الوهاب من اهالي قضاء خانقين المحكوم فيها لمدعية هدية على المدعى عليه عبد الوهاب بتسليم سبعين ليرة من تركة ابيه المتوفي رتيد وذلك مهرها المؤجل الباقي بذمة رتيد المذكور . والمستأنفة لمحكمة الاستئناف الشرعية في بغداد . وقد نقضت هذه الدعوى من حملة وجوه وبعض اسباب النقض هي ان احد الشهود ذكر في شهادته ان العقارات التي في يد المدعي عليه هي لورثة مع انه يلزم الشهادة على كونها للمتوفي وانه مات وتركها . وان المدعى عليه الوارث واضع يده عليها بصلح للخصومة ويصح عليه الحكم الخ ويشترط في الشهادة على وضع اليد ان يسئل القاضي الشهود هل شهدوا عن معاينة ام عن سماع الى آخر ماورد في النقض المذكور

اقول: ان محكمة الاستئناف الشرعية المتأثر اليها جعلت ذلك من جملة اسباب النقض وهذا في غير محله لان دعوى الدين على الميت لا يشترط فيها وجود تركة للمتوفي لاحتمال ظهور تركته له فيحكم بالدين التابت شرعاً بوجه احد الورثة وان لم يكن في يده شيء من التركة كما هو مصرح في المادة ١٦٤٣ وشرحها من مجلة الاحكام العدلية ونصها (يصح ان يكون احد الورثة خصماً في الدعوي التي تقام على الميت اوله) ومثل الوارث في هذا الباب الوصي .

قال في الانقروي عن اعمادية اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي يجوز ، وان لم يكن في ايديهما شي من التركة لما في الاثبات من الفائدة وهو التمكن من اخذ مال الميت عند الظهور . ولكن الخصم في دعوى عين من التركة هو اندي في يده تلك العين والوارث الذي لم يكن ذا يد ليس بخصم .

اما في دعوى الدين على الميت فاحد الورثة يتعصب خصماً عنهم وان لم يكن في يده شيء من التركة انى آخره . ويد في المادة المذكورة

فبناء عليه لا يشترط في دعوى الدين على الميت . وجود تركة تحت يد احد الورثة وواضع يده سألها بالفعل حتى يتسنى للتاضي ان يسأل الشهود هل شهدوا عن سماع ام معاينة . ولولا اسباب القضا الواردة في القرار المذكور لكانت مثل هذه الشهادة صحيحة وموافقة لدعوى المدعية وبحكم يرجعها .

رئيس كتبة محكمة حيفا الشرعية

محمد البايدي

بَابُ الْقَرَارَاتِ

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاستانة

(القرار في ٢ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٥٠)

اذا ادعى كل من الطرفين تلقي المالك من شخص واحد بتاريخ واحد بقتضي ترجيح
بيته ذي اليد منها .

(القرار في ٥ كانون الثاني ١٣٣٠ رقم ١٧١)

اذا لم تكن الدار المنازع فيها قد بيعت تبعاً للارض بل بيعت على حدة بصك
مصدق من كاتب العدل فبالنظر الى ان بيع غير المنقولات بسند رسمي على هذه
الصورة غير جائز لا يجب قانوناً اثبات وضع اليد بالبيته في هذا الشأن .

(القرار في ١١ كانون الثاني ١٣٣٠ رقم ١٩٠)

اذا قال المدعى انه اشترى بالمزايدة ارضاً عائدة لشخص لم يؤد ما عليه من الدين
للخزينة وان ابن ذلك الشخص قد تعدى على تلك الارض . وطلب منع تدخله
بها وبرز سدين نليك طالماً تحصيل احرمات الارض عن ثلاث سنوات . وقال
المدعى عليه انه هو وضع اليد على الارض المنازع فيها وان اباه لم يكن مديناً للخزينة
كما ان الارض لم يجر بيعها . فلاجل توجيه الخصومة في هذه القضية يجب في
بادي الامر اثبات وضع اليد بالبيته .

(في تأخير الاجراء)

• (القرار في ٢ تموز ١٣٢٥ صحيفة ٧٥ عن الجريدة العدلية)
 اذا طلب تنفيذ حكم الاعلام الصادر على الوقف بدون انتظار لتمييز الدعوى من قبل المحكوم عليه وبرزت ادارة الوقف علماً وخبراً يشعر بأنها قد طلبت تمييز الدعوى يجوز تأخير الاجراء •

(القرار في ١٦ تشرين الثاني ١٣٢٥ ص ٢٣٤ عن الجريدة العدلية)
 ان تأخير الاجراء سبب تمييز الدعوى يتوقف على ابراز علم وخبر بتأخير •
 (القرار في ١٩ اغسطس ١٣٢٦ صحيفة ٨١٧ عن الجريدة العدلية)
 متى ابرزت اوراق العلم والخبر من المحاكم ذات الصلاحية استعاراً بالاعتراض على الاعلامات المتعلقة بالمقولات وغير المنقول واستثافها او بتمييز الاعلامات المتعلقة بغير المقولات لا تبنى حاجة الى ابراز اوراق علم وخبر خاصة بتأخير الاجراء بل يجب على مأور الاجراء تعيين المعاملة القانونية المقننة استناداً الى ذلك العلم والخبر •

* في التباين *

(القرار في ١٣ تشرين الثاني ١٣٢٩ صحيفة ٥٤١ عن الجريدة العدلية)
 ان وجود القيد الصادرين من دائرة التملك والتباين لا يحل بتصرف المدعى بالاراضي التي هي بمهدته •

(في انتبراع)

(القرار في ٢٥ كانون الاول ١٣٢٥ صحيفة ٥٠٢ عن الجريدة العدلية)
 ان تبرع الاشخاص الذين لم يثبت رتبهم غير صحيح • لذلك يقتضي اعطاء القرار على هذا الوجه •

(القرار في ٦ ايلول ١٣٢٥ صحيفة ٣١٣ عن الجريدة العدلية)

لما كانت المصاريف التي تنفق بدون امر تعد تبرء لانحق المراجعة بشأنه ، بأن اعطاء القرار يلزم المراجعة بها موجب للنقض .

القرار في ١ تشرين الاول ١٣٢٩ رقم ١١١

اذا تسلمت حيوانات الى المربط الاستشفائي (سرير ياتحانه) العائد للحكومة ولم تعد لاصحابها بعد مداواتها بل اوقفت بسبب اداء اجرة التداوي باقصة فلا يصح اعطاء القرار باعتبار المصاريف التي افقت على تلك الحيوانات خلال الايام التي مضت بعد المداواة كتبرع من قبل الدائرة المنسوب اليها ذلك المربط بداعي عدم وجود امر او مقابلة شأن المصاريف المذكورة . لان التبرع لا يجري بالاموال الاميرية .

❖ في التليغات ❖

(القرار في ٣ حزيران ١٣٢٥ صحيفة ٧٩ عن الجريدة العدلية)

اذا تابع المحكوم عليه اعلام الحكم الغيابي ثم توفي خلال مدة الاعتراض بقتضي تليغ الاعلام ثانية الى ورثته وحساب مدة الاعتراض بالنظر الى ذلك .

(القرار في ٢٥ ايلول ١٣٢٨ صحيفة ٣٤٩٥ عن الجريدة العدلية)

اذا وقعت معاملة التليغ من قبل المحكوم عليهم فمن مقتضى القانون ان لا يوجب ذلك جريان المدة القانونية .

(القرار في ٣٠ مارت ١٣٢٧ رقم ٢٤)

اذا أدى المحكوم عليه خرج الاعلام واخذه فالنظر الى انه لم يقع تليغ لا تجري المدة القانونية عليه .

(القرار في ٢ نيسان ١٣٢٨ رقم ٣٠)

إذا لم يمكن تبليغ الاعلام المقضي تبليغه للمدعى عليه نفسه وأوجب الأمر تبليغه لمحل اقامته يقتضي — عملاً بالمادتين ٢٥ و ٢٨ من قانون المرافعات الحقوقية المعطوفتين على المادة (١٣٦) من القانون المذكور والمادة (٣٣) من ذيله — ان يؤخذ التوقيع من يستلم ذلك الاعلام وان ينظم محضر عند الاستنكاف بصرح فيه بكيفية الاستنكاف والتبليغ ويصدق من الائمة والمختارين وسائر الناس وفاقاً لما هو مسطور في المادة (٢٨) المذكور - اما عدم مراعاة هذه المقتضيات القانونية فيجعل التبليغ الواقع ساقط الحكم .

(القرار في ٧ مايس ١٣٢٨ رقم ٥٣)

لما كان مصرحاً بالفقرة الاخيرة من المادة السابعة من ذيل قانون المرافعات الحقوقية انه اذا وجدت الاوراق التي يتعاطاها الطرفان لاول مرة كافية لا يبقى لزوم لتبليغات اخرى وكانت لا توجد صراحة قانونية بان عدم اجراء التبليغات وفاقاً للذيل المذكور يوجب نقص الحكم فان عدم اجراء التبليغات الخطية في امثال هذه الاحوال لا يعد مخالفاً للقانون .

(القرار في ٨ تموز ١٣٢٨ رقم ٨٦)

إذا تأجلت المرافعة الى يوم آخر يجب تبليغ ورقة دعوة للطرف الذي لم يكن حاضراً لاجل اعلامه اليوم المعين او تعيين ذلك اليوم لدى المحكمة وتفسيره .

« القرار في ١٨ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٢٣ »

لا يكفي تبليغ المباشر الشفاهي للمعتز لاجل الحضور الى المحكمة للتحليف بل يجب تبليغه ورقة دعوة اصولية اعلاماً باليوم المعين . وعليه لا يجوز اعطاء

القرار برد استدعاء الاعتراض الذي عده حجة المقرض لدعوة الكائن في
المباشر .

« القرار في ٥ مارت ١٣٣٠ رقم ٨ »

إذا كان المدعى عليه موجوداً في قضاء ما وُنّ التبليغات التي تجري الى داره
الكثيرة في قضاء غيره لا تكون موافقة لاصول القانون .

« القرار في ٢٤ كانون الثاني رقم ١٨٥ »

إذا ادعى الرجل الذي بيعت امواله لثمنه دين عليه بمصلحة المصلحة
لا حكم لتبليغات دائرة الاجراء له لانه كان حراً في ذلك .
الامر الذي سبقه المقتضى ان لا يجوز خلع المصلحة في غير ما يجوز
التعاضى عن اجراء التحقيق بهذا الشأن اكفاء بماد التقرير الطبي الذي هو حجة
خفة في عقله .

« في التحكيم »

« القرار في ٥ مارت ١٣٣١ صحيفة ٦٧٠٥ عن الجريدة العدلية »

لما كان التحكيم عقداً لازماً وكان المحكمون منصوبين من قبل المحكمين فن
البديهي ان يكون لهؤلاء الحق في تنحيته قبل الحكم وان يعد حكمهم بعد التنحية
باطلاً . لذلك يكون اعطاء القرار من قبل المحكمة بعده جواز النتيجة مخالفاً للقانون

« في التحليف »

« القرار في ١٧ نيسان ١٣٢٦ صحيفة ٤٩٥ عن الجريدة العدلية »

عند تبوت الدعوى المقامة على الشركة يقتضي تحليف المدعي وفقاً للتعرفات

القانونية .

« القرار في ٢٨ ايلول ١٣٢٦ صحيفة ١١٠١ عن الجريدة العدلية »

عند ما يقتضي تحليف الشهود يجب ان يحلفوا اليمين بعد ادايتهم الشهادة .

« القرار في ٢٨ شباط ١٣٢٨ صحيفة ٣٨٦٩ عن الجريدة العدلية »

اذا عجز المدعى عليه عن اثبات مدعاه بالبينة الخطية يحق له تحليف المدعي .

« القرار في ٣٠ تشرين الثاني ١٣٢٨ ص ٤١١٣ عن الجريدة العدلية »

اذا لم يمكن الحصول على الاسباب التبتية يجب ان يسأل المدعي عما اذا كان

يطلب التحليف ام لا ، وان يعطى القرار بعدئذ بحسب النتيجة التي تظهر .

« القرار في ٢٠ حزيران ١٣٢٧ رقم ٩٢ »

لما كان قبول اليمين التي يطلبها المدعي عند الموافقة او النكول عنها عائد

للموكل فاذا كان المدعى عليه عائباً عن المجلس يقتضي دعونه للحضور بنفسه الى

المحكمة والسؤال منه عما اذا كان ينكل عن اليمين ام لا ، اما اعتباره ناكلاً عن

اليمين بناء على قول وكيله فقير جائز .

« القرار في ٢٠ حزيران ١٣٢٧ رقم ١٠٠ »

اذا كان الطرف المدعي شخصان والدعوى اقيمت منهما كليهما ولم يثبت دفع

المدعى عليه على وفق الاصول القانونية يقتضي تحليف كل من المدعين . اما

الاكتفاء بتحليف احدهما لوجود شركة تضامن « كوالكتيف » بينهما فقير جائز .

« القرار في ٢١ حزيران ١٣٢٧ رقم ١٠١ »

اذا ابان المدعى عليه في محكمة الاستئناف انه يحتفظ بحق التحليف بعد التمييز

يمكنه استعمال هذا الحق بعد ان ينقض الاعلام الاستئنافي

« القرار في ٢٥ حزيران ٣٢٧ رقم ١٠٥ »

لما لم يكن مدير شركة تسيير السفائن الموجود بصفة مدعى عليه بدعوى الاجرة

المقامة على الادارة المذكورة عاقداً للاجرة في الاصل ، وكان اقراره في هذا الشأن

غير معتد بالنظر الى انه من مأموري الدولة ، وكان النكول عن اليمين ايضاً بحكم
الاقرار فلا تتوجه عليه يمين . لذلك اذا لم يستطيع المدعي اثبات دعواه باحدى
صور الثبوت القانونية يقتضي اصدار القرار برد الدعوى ومنعه من المعارضة

(القرار في ٢٨ حزيران ١٣٢٧ رقم ١٠٧)

ان اليمين الموجهة على المدعى عليه في محكمة البداية والمعلقة على وقوع
الاعتراض بسبب اجراء المرافعة غياباً يمكن المدعي عليه ان يفهم اثناء المرافعة
الاستثنائية .

« القرار في ٢٣ اغسطس ١٣٢٧ رقم ١٣٩ »

لما لم يكن لمحكمة التجارة صفة الحاكمية بالدعوى التي يعود امر فصلها من حيث
الوظيفة الى محكمة الحقوق كان النكول عن اليمين في مثل هذه الدعوى نكولاً
في غير حضور الحاكم اي انه لا يكون تمنعاً عن اليمين فلا يتضمن الاقرار ولا
البذل والاحسان . وعليه لا يعد هذا النكول نكولاً قانونياً .

« القرار في ٢٢ ايلول ١٣٢٧ رقم ١٥٠ »

اذا لم يكن دفع المدعى عليه مسوغاً قانوناً لا يجب تخليف المدعي بسبب عدم
ثبوت هذا الدفع .

« القرار في ٢٤ تشرين الثاني ١٣٢٧ رقم ١٧٨ »

اذا فسخ الاسلاء الابتدائي عند الاستئناف بداعي انه اجري تخليف المدعى عليه
بلا طلب يجب ان يسأل المارعي عند المرافعة عما اذا كان طالباً للتخليف ام لا .
حتى اذا كان طالباً ذلك يخلف المدعي عليه ولا يسوغ اعطاء القرار بعدم لزوم
التخليف ثانية لمجرد انه اجري في المحكمة البداية .

« القرار في ٢٥ شباط ١٣٢٧ رقم ٢١٠ »

اذا دفع المدعى عليه الدعوى بقوله انه أدى المبلغ المدعى به الى جابي المدعي

وانكر هذا الاحير كذبة التسلیم يجب على المحكمة ان تسأل منه هل ان الجاني المذكور مأذون بقبض الدين ام لا . حتى اذا قل انه مأذون بقبض . يجب تخليف المدعي اليمين على عدم الاعتراض او دفع المدعي عليه . اما تخليفه على كونه لم يقبض المبلغ المدعي به فغير صحيح .

(القرار في ٣١ مارت ١٣٢٧ رقم ٢٣)

لما كان مصرحاً في المادة (١٧٤٤) من المجلد ان الكول عن اليمين انما يتحقق بحسره الحاكم فان اعتبار لفظه : « اني اكمل » تتمتع عن اليمين « المرافعة الى المحكمة بواسطة الوكيل نكولاً واعطاء اقرار على هذا الوجه لا يكون صواباً .

(القرار - في ٢١ تموز ١٣٢٨ رقم ٩٣)

يجب تعيين شكل اليمين التي تتوجه على المدعي وصورتها قراراً تكليف اليمين ضمن دائرة الصادرة المقررة .

(القرار في ٢١ ايلول ١٣٢٨ رقم ١١٨)

يمكن لمُدعي عليه الحاضر بالمحكمة ان يخالف اليمين التي تتوجه عليه قبل الحكم . لذلك يجوز اعطاء القرار معلقاً على كنه عن اليمين مداعي ان قبول اليمين غير معتبر لصدوره عنه بعد ان قال اني لا احلف .

(القرار في ٢٩ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٤٣)

لا يثبت في بين الاستنطاق - التي تتوجه من قبل الحاكم مباشرة - تجزئة بمواجهة الخصم .

(القرار في ٢٤ كانون الاول ١٣٢٨ رقم ٢٠٥)

في ثبوت اليمين في المدعي المتعلقة بالسرقة يجب تكليف اليمين على احدى اهل اقدنين من الشركاء . واما غير العاقدنين منهم فيمكن تفويض اليمين على عدم العلم .

القرار في ٢٤ كانون الاول ١٣٢٨ رقم ٢٠٥

تنوجه اليمين في الدعاوية المتبعة بالشركة على الشركاء وأما تخليف الوكيل
فغير جائز .

(القرار في ٢ شباط ١٣٢٧ رقم ٢٢٧)

يجب تخليف المدعي عن الاستظهار في الدعوى المتعلقة بالشركة وفقاً لأحكام
المادة (١٧٤٦) من المحلة .

(القرار في ٧ مارت ١٣٢٩ رقم ٦)

يجب لأجل استيصال المواد التي لا يمكن حسمها لا بحضور الموكل كالتخليف
مثلاً ان يصرح في ورقة الدعوة بزمه حضوره بنفسه وان لم تذكر المادة التي يراد
استيصالها . اما اذا كان قد انذر ان يحضر بنفسه ان يرسل وكيلاً عنه في
اليوم المعين . ولا يحضر فلا يعد تخلفه عن الحضور نكولاً عن اليمين .

(القرار في ٩ حزيران ١٣٣٠ رقم ٥٣)

لما كان مصرحاً قانوناً أن قول أو وكيل أثناء المحاكمة (ان موكلي سيخلف اليمين
بعد التمييز) لا يعد نكولاً فلا يجوز للمحكمة ان تنعاض عن هذه الجهة .

(القرار في ١٥ حزيران ١٣٣٠ رقم ٥٧ وفي ٢٣ تشرين الاول)

(١٣٣٠ رقم ١١٥ وفي ٩ مارت ١٣٣٠ رقم ٩)

ان عدم حضور المدعي عليه للمحكمة في اليوم المعين بعد ان انذر وكيله بزمه
حضوره لا يعد نكولاً عن اليمين . وسيله تقتضي في من هذه الحالة سطاء القرار
معلقاً على نكوله عن اليمين

(القرار في ١٠ نيسان ١٣٣٠ رقم ٩١)

اد قبل المدعي عليه عند الاستئناف اليمين الموجهة عليه وان لم يبعثها يجب
تخفيفه . والا فالاحتياط . كلا عن اليمين . وعدم تخليفه — بداعي انه لم يحضر

لأجل اليمين في المحكمة البدائية حالة كونه قد دعي إليها — مخالف للقانون .

(القرار في ٢٦ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٤٧)

إن النكول عن اليمين يقتضي أن يكون صادراً عن الشخص الذي نتوجه عليه اليمين أما قول الزكيل أن موكله سوف لا يحلف فلا يجوز عده نكولاً .

(القرار في ٣١ كانون الأول ١٣٣٠ رقم ١٩٣)

كما إن اليمين لا تتوجه على وصي الصغير من الورثة الذي أقام الدعوى بحسب وصايته مضافة لاسم ذلك الصغير كذلك تحليف الصغير نفسه بتوقف على إقامة الدعوى عليه خاصة بعد بلوغه .

(القرار في ٢ شباط ١٣٣٠ رقم ١٩٣)

إذا ادعى المدعي بأن التأديبات التي يدعيها المدعي عليه عائدة لدين آخر كان القول مع اليمين بمقتضى المادة (١٧٢٥) من المجلة — قول المدينين .
أما الذهاب إلى أنه يجب في أول الأمر إثبات وجود دين آخر لا مكان تحليف المدينين — فغير صحيح .

(القرار في ٢٨ شباط ١٣٣٠ رقم ٢٠٩)

بعد أن تثبت دعوى الاستحقاق لا بد من تحليف المدعي بين الاستظهار عملاً بالمادة (١٧٤٦) من المجلة .

(القرار في ٢٦ تموز ١٣٣٢ رقم ١٦)

إذا انكرت التسليمات الواقعة للشركة يجب تكليف من تسلّم إليه المبلغ من أعضائها لليمين . فعده أحرأء الممالة على هذا الوجه مخالف للقانون

« في تخلية المأجور »

(القرار في ٢٨ نيسان ١٣٢٩ صحيفة ٥٠٨١ عن الجريدة العدلية)
 لما كانت مصرحاً بوجه مطلق في نظام ايجار العقار بأنه متى طلبت تخلية
 العقار المأجور بموجب مقابلة مصدقة من كاتب العداء يبلغ المستأجر ورقة
 اخبار حتي اذا لم يحل العتار ويسلمه برضائه خلال خمسة عشرة يوماً تجري تخليته
 جبراً بمعرفة مأمور الاجراء . وكانت صك المقابلة المذكورة رسمياً وحائزاً في
 هذا الشأن قوة اعلام حكم فانه يجب انفاذ الطلب الواقع استناداً الى ذلك الصك
 المصدق ولو مهما كان قد مر عليه من الزمان بمدة انتهاء المدة ولو كن اذا راجع
 المستأجر المحكمة خلال مدة الخمسة عشر يوماً المذكورة وحصل منها على
 علم وخبر بتأخير الاجراء يجب تأخيرها نتيجة المحاكمة .

« في تدقيق الخط والختم »

(القرار في ١١ تموز ١٣٢٧ رقم ١٢١)

(وفي ١٢ حزيران ١٣٢٧ رقم ٩٧)

اذا لم يحضر اليوم المعين الخبراء المعينون من قبل الطرفين يجب تشكيل الطرفين بالمحكمة
 وتكليفهم ثانية لانتخاب خبراء . والا لا يجوز اجرا التطبيقات بمعرفة الخبراء المنتخبين من
 قبل النائب ولما كانت السندات التي لا تحوي توقيعاً وختماً غير قابلة للتطبيق فلا يجوز
 للمحكمة حوالتها الى خبراء .

(القرار في ٩ تشرين الاول ١٣٢٧ رقم ١٦٤)

لما كانت ورقة الدعوة غير معدودة من الاوراق المعددة في المادة (٩٩) من
 قانون المرافعات الحقوقية فاذا انكر التوقيع المثبت بذيل السند المبرز عند المرافعة

ومست الحاجة الى تدقيق ذلك التوقيع وتطبيقه لمعرفة الخبراء لا يمكن اتخاذ ورقة الدعوى اسماً لاجراء التدقيق والتطبيق .

القرار في ٢٠ كانون الثاني ١٣٢٨ رقم ١٩٥

بالظر الى انه يسهل عند الاستئناف تكرير المدامعات التي سبق الاتيان بها في محكمة البداية فاذا انكر المستأنف عليه البراء عند الاستئناف يجب اجراء معاملة التطبيق مجدداً واعطاء القرار على مقتضى الحالة التي تظهر .

(القرار في ٢١ حزيران ١٣٢٩ رقم ٧٣)

من البديهي ان يؤخذ صاحب السند بدرجات سند الموضوع فيه الطابع المصنوع نقلاً عن توقيعه المكتوب بخط يده . وعليه اذا ما توجد في الدعوى المقامة من اجل سند اعطي على هذا الوجه اوراق صالحة للتطبيق يجب استكتاب صاحب السند وتطبيق الامضاء والحكم بحسب ما يتحقق . واذا لم يصل السند المبرز الى درجة الثبوت على الوجه المبين يقتضي تخليف المقر له اليمين على ان المقر غير كاذب في افرازه بالكتابة وفقاً للمادة (١٥٨٩) من المحلة .

« القرار في ٢٤ نيسان ١٣٣٠ رقم ٢٤ »

ان الاوراق التي يعدها الأمور صالحة لتطبيق معددة في المادة (٩٩) من قانون المرافعات الحقوقية اما المكاتب التي يكن المدعى عليه مقراً بها لا يجوز اجراء التطبيقات على الامضات الموضوعة في ذيلها لانها - اي تلك المكاتب - غير معدودة من الاوراق المصرح بها في المادة المذكورة .

(القرار في ٢٥ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٤٤)

لا يجوز بناء الحكم على تقرير الخبراء غير المستند الى تدقيقات قانونية والمعطى بدون تطبيق الامضاء الموضوع بذيل السند على الامضات الموضوعة على اوراق المدعون التي يصح اتخاذها مداراً للتطبيق .

قرارات فلسطين

« صورة بعض القرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في القدس »

قرارات رقم ٣٤ في ٢١ شباط سنة ١٩٢٤

المستأنف : متري جريس نصفته احدى ورثة امه خليفة بنت داود اسحق
الاطرش : يافا

المستأنف عليه : توفيق بن مخائيل الحوري : يافا

الحكم المستأنف : وجائي صادر من محكمة نكلا يافا في ٢٤ ايلول سنة ١٩٢٢
يتضمن الحكم بملكية الدار المدعى بها المبين حدودها في ضبط الدعوى للمدعي توفيق
ولباقي ورثة والده حسب القرض الشرعية وتسجيلها على اسمائهم في دائرة الطابو
ومنع معارضة المدعي عليه متري لهم بها وتضمينه المصاريف والرسوم النظامية على
ان يكون للمدعي عليه الخيار بمراجعة المحاكم الابجائية بياقي الثمن وهو ١٥٠
ليرا فرنساوية

قرار : — لدى المذاكرة بما نتج من المرافعة الاستئنافية تبين على ان الدار التي
هي موضوع هذه الدعوى مقيدة بدائرة الطابو باسم خليفة والدة المستأنفين فوقائع
الدعوى هي عبارة عن ان البيت المذكور كان بوقت من الاوقات رهن لشخص
بدعى ابراهيم صموئيل سيوفي وجرى وضعه للبيع بالمزاد العلني لاجل وفاء بدل الرهن
المذكور وعليه قد جرى بيعه للخواجه مخائيل الطورسي والد المستأنف عليه بمبلغ
٣٥٠ ليرا فرنساوية غير ان دائرة الاجراء لم تتمم ذلك البيع وبدلا من ذلك يظهر
بان الخواجه مخائيل وخليفة قد عقدا اتفاقا بينهما بخصوص المذكور وقد ابرز

المستأنف عليه سنداً مؤرخاً في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٠٨ الموافق سنة ١٥ تموز سنة ١٣٠٧ يتضمن بيع خليفة المذكورة الدار المحتوية على ثلاث غرف ومطبخ وساحة وبئر ماء من مخايل المذكور ببلغ ٣٥٠ ليرة فرساية قبضت منها ٢٠٠ ليرة قبل توقيع السند على ان يدفع الباقي عند اجراء الفراغ كما ان السند المذكور يتضمن شرطاً بانه اذا فسخ احد الطرفين البيع يجب عليه ان يدفع خمسين ليرة فرساية . فيظهر ان والد المستأنف عليه قد استلم الدار ووضع يده عليها عند توقيع السند المذكور وانه مع المستأنف عليهم ظلوا واضعين اليد بدون منازع منذ ذلك التاريخ وقد ثبت ايضا انهم آجروه لاشخاص مختلفين بدون ان يقع اعتراض من طرف خليفة المذكورة بالرغم عن ادعاء المستأنف انه كان يجري تسوية حسابات من وقت لآخر كما ان المستأنف عليه قد زاد على الابنية المذكورة لكن المستأنف يدعي ان هذه الزيادة جرت بناء على اتفاق وقع بين الطرفين على ان يكون من اجارات العقار المذكور كما ان المستأنف ينكر علمه بالسند المرز من طرف المستأنف عليه ولم يجلب احداً من شهود السند المذكور المدعي بوفائهم من طرف المستأنف عليه . غير ان المستأنف لم يدع تزوير السند المبحوث عنه وبناء عليه فالمحكمة ترى ان محكمة الاراضي كانت محقة في اعتبارها السند المذكور صحيحاً

وقد طلب المستأنف عليه في ٢٠ كانون ثاني سنة ٣١٩ من دائرة الطابوقيد الدار باسمه بصفته مالكا لها لكنه لم ينجح بالنظر لاسباب لم يصر بيانها فمحكمة الاراضي باعتبارها سنة ١٣٠٧ و ١٣٠٨ يعبأ بانها مع مراعاتها وضع بد المستأنف عليه منذ ذلك التاريخ قررت لزوم تسجيل العقار المدعي به باسم المستأنف عليه بصفته مالكا له كما انه جرى الادعاء بالنيابة عن المستأنف ان المعاملة المبحوث عنها كانت في الحقيقة رهنا وقد وضع المستأنف عليه بموجبها يده على العقار واخذ الاجارات بدلا من الفائدة لبذل الرهن وبمناسبة هذا للدفع يلزم الفصل عن ماهية الشرط الموجود

بالسند الذي يتضمن انه اذا فسخ البيع اي من الطرفين يجبر على دفع خمسين ليرة
فرنساوية ولو فرضنا عدم وجود الشرط المذكور فيظهر بانه وان يكن المحكمة
العثمانية لا تقرر اجراء التسجيل باسم المشتاف عليه لكن المعاملة الجارية بين الطرفين
هي من النوع الذي تنفذه محاكم الاراضي

لذلك فالمسئلة التي تتطلب الفصل فيها من طرف هذه المحكمة هي ان تفصل فيما اذا كان
الشرط المذكور مما يقع عادة في غير هذه المعاملة من البيوع الجارية بموجب سندات عديدة
والحالة هذه ما هو الغرض من الشرط المذكور فهل هو لتأمين فك الرهن عند دفع
البديل ام هو شرط جري فقط يقصده منه تأمين اتمام البيع

تري المحكمة ان المقصود منه هو تأمين اتمام معاملة البيع وعليه لا يمكن استعمال الشرط
المذكور لاجل دحض الغرض الذي عمر لاجله كما ان البائعة لم تفسخ البيع عندما
اضحى حق الشترى بالتسجيل قابلا للاجراء بالنظر الى صدور قانون محاكم الاراضي
لذلك تكون قد اضاءت حقها باجرائها ذلك فعليه نقرر رد الاستئناف وتضمن
المشتاف المصاريف قراراً وجاهياً اعطي وفهم عتينا بحضور الطرفين

قرار رقم ٣٦ سنة ١٢٤٠

المشتاف : سوسو بنت بشاره عوده سباط : حيفا

المشتاف عليه : الخواجه نعمه حنا حبيب : حيفا ونيقولا حبيب حماد من حيفا مقيم
بامريكا بواسطة وكيله ايليا حبيب حماد :

الحكم المستأنف : صادر من محكمة اراضي السامرة والجليل في ٥ مايس سنة ١٢٣٣
يتضمن احكم يرد دعوى المدعي والحكم باعتدار البيع الواقع على الحصة المدعي بها
بالدار والارض ، الدكان المعلومه الم وقع ، الحدود في ضبط الدعوى ببعاً قطعياً كما

ورد في المعاملة الرسمية ونضمين المدعي مصاريف رسوم الدعوى ولبرا اجرة محاماه
وجائياً بحق المدعيه وغيباً بحق المدعى عليه ووجاهياً بحق المدعي عليه الآخر فيقولوا
قرار

لدى المذاكرة بما نتج من المرافعة الاستنائية وتديق الاوراق ترى المحكمة بالاتفاق:

١ - ان البيئة المقدمة من طرف المتأنفة لم تكن كافية لاثبات مدناها

وترى المحكمة بالاكثرية:

٢ - ان حلف او نكول المتأنف عليه نعمه حايب عن حلف اليمين الدية
ترغب المتأنفة في تخليفه ابداً من جهة ماغيه المعاملة التي جرت له لا يمكن ان تحمل
تقط الخلاف بالدعوى وهي ملكية المقار المدعي به الامر الذي هو بين المتأنفة
ويقولوا صاحب القيد الرسمي

٣ - ترى المحكمة بالاتفاق انه يحق للمتأنفة ان تحلف المتأنف عليه فيقولوا
اليمين بالعورة الالية :

« ان المعاملة التي جرت من طرف المتأنفة لعمه حايب لم تكن في الحقيقة رها
كما بين على نفود اقرونا ايما المذكور بصفته وكيلاً عنى وان المعاملة الجارية
من نعمه لاسمي لم تكن في الحقيقة ثالثة الار من المذكور وان المعاملة المذكورة لم تحري
في الحقيقة بصورة البيع البات بموافقة المتأنفة »

٤ - لذلك نقرر رفع الحكم واذا اوراق محكمة التماس لاجل احراء الايجار

قراراً اعطي وفهم طناً في ٢٨ - ٢ - ٢٤ :

ارى ان يبين نعمه يؤثر على عقد البيع فيقولوا وثبتت زيادة ٣٩٢ من اخله اذ انه
لو ثبت كون البيع لاول وثاني تكون بد يقولوا على المبيع مبطله

عضو مخالف

قرارات محكمة التمييز

في لبنان الكبير

« دائرة الجراء »

دعوى مقتل المرحوم اسعد بك خورشيد

قرار رقم ٢٥٦

وفيه كثير من التدقيقات التمييزية الهامة وتوضيح بعض النقاط القانونية مثل تخليف الصغار واستماع شهادتهم - عدم مجاوبة المحكمة على كل مدافعات الوكيل - ان الحكم بالاعدام بعد اسقاط الحقوق الشخصية مخالف للشرع - في سبب الحكم بمبلغ يتجاوز بدل الدية الشرعية - مخالفات في نظام التشكيلات القضائية - وجود بعض الشهود في المحاكمة حين استجواب البعض الآخر - الخ

اودعت دائرة جراء محكمة التمييز في بيروت بموجب بلاغ النيابة العامة المؤرخ لديها في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ عدد ٢٤٢ اوراق الدعوى الموقفة على ديب علي شهاده وعبد الرحمن خا. ونور العرب ونحيب ابلق ومحي الدين شاتيل وراشد رمضان شاتيل وسعد الدين رمضان شاتيل وسعد الدين عثمان شاتيل لارتكبيهم جرم قتل المعتبر اسعد بك خورشيد مدير الداخلية في دولة لبنان الكبير واعلام الحكم الصادر بهذه الدعوى من محكمة ا. تشاف حراء بيروت بتاريخ ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ وطلب تمييز هذا الحكم من طرف المحكمة عليهم وحاجا وهم ديب العلي

وعبد الرحمن خالد، راشد رمضان شاتيلاب، عما ن طابهم هذا وحيد مقدما ضمن مدته القانونية تقرر في باديء الامر قبوله شكلا واجريت التدقيقات التمييزية بحق المحكوم عليه وجاها المذكورين فوجدت خلاصة الاعلاء المذكور انه نظراً الى ما تبين من شهادات الشهود ومن اقرار المتهمين اقراراً صريحاً تأيد بادلة اخرى ومن التقرير الطبي وتقرير اسيير ومن افادة الطيبين ومن ان المتهم ديب عبي سجاده كن حاملاً قواه العقلية حين استجوابه، ومن عدم ثبوت الاكراه والتعذيب، وتفرأ الى انتهاء حصر الوجود الى ممانحه القانون للحكمة الحيات من حق تقدير الالة فقد اصر ان وجد ان المحكمة وارواح الها الى ان المتهمين محبي الدين ستم شاتيلاب وسعد الدين عثمان شاتيلاب ونور العرب، نجيب ليق، راشد رمضان شاتيلاب قد تآمروا على قتل اسعد الك، اجتماعات عقدوها في الزمنا وامكنة مخبئة وعمدوا الى تنفيذ مآربهم بواسطة ديب علي شجاده فوعده بالتمنك كوا له السلاح وزودوه بالتعليمات اللازمة لاسهوا له طرق ارتكاب الجريمة ثم ارفقوه حين مباشرة القتل بعبد الرحمن خالد ليكون له ظهيراً على انه ان ارتضى المتهمون ان مرافقة عبد الرحمن لديب ضرورة في هكذا حال ان فقدانها لا يجعل اقدام ديب على القتل منفرداً من المستحيلات وكان والحالة هذه ما قام به عبد الرحمن خالد من الاعمال التي تسهل ارتكاب الجريمة تعد طرق وقوعه ولا تكون مسوؤة لجبرات الالست ارتساد ذلك الجرم ولهذا قررت بالاتفاق تجريم ديب العبي شجاده بمجانبته قتله الممدور اسعد الك عمداً وعن سابق تضرر، تجريم ديب العبي شجاده ونور العرب ونجيب ليق ومحبي الدين شاتيلاب وسعد الرحمن خالد بمجانبته لشمس العربي في الجريمة المذكورة والاكرية تجريم سعد الدين عثمان شاتيلاب وراشد رمضان شاتيلاب بمجانبته النذبح العربي في الجريمة المذكورة والاتفاق برأفة سعد الدين عثمان شاتيلاب، ديب عليه عدم دلائل وامارات كافية بحتمه وحكمت على ديب العبي شجاده بالاعدام وفقاً للمادة ١٧

من قانون الجزاء وعلى عبد الرحمن خالد كوك الموقت خمس عشرة سنة وعلى محيي الدين عثمان شاتيللا ونحيب بليق نور العرب المذكور الموقت اثنا عشرة سنة وعلى راشد رمضان وسعد الدين عثمان شاتيللا المذكور الموقت ثمان سنوات وفقاً للمادة ١٢٠ المذكورة معطوفة على الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون المذكور وتضمنهم بالاستئناف وعلى سبيل التكامل والتضامن خمسة الاف ليرة سورية تعويضات شخصية تدفع لورثة القاتل قراراً واجهياً بحق ديب علي شحاده وبعد الرحمن خالد وراشد رمضان شاتيللا وعبد الدين رمضان شاتيللا وغيباً بحق محيي الدين شاتيللا ونور العرب ومحيب بليق سعد الدين عثمان شاتيللا وخلاصة استدعاء ديب العلي ان رئيس محكمة دابة الجزاء الذي قام برئاسة محكمة الجنايات بهذه الدعوى قد صدق على قرارات التوقيف الصادرة من المستنطق لذلك كانت القانون يمع وجوده بهذه الدعوى صفته قاضي وان المحكمة اخذت افادة بعض الشهود القاصرين على سبيل المعلومات ثم حلفتهم ان بعض الشهود تقوا وجوده بثاناً في محل الحادثة ووصفوا الشخص الذي كان هناك وصافاً لا تنطبق على اوصافه وان المحكمة تبين الاساس الموجبة لسرد دفاع وكيله وان الحكم عليه بالاعدام بعد اسقاط الحقوق الشخصية مخالف للشرع وان المحكمة قد استندت الى تحقيقات صدرت بعد التهديد والضرب والتعذيب ولهذا يطلب نقض الحكم وخلاصة ما جاء بلائحة عبد الرحمن خالد ان المحكمة لم تكن مؤلفة وفقاً لقانون وان رئيس المحكمة التي اصدرت الحكم كان قد صدق قرارات التوقيف حين كان بوظيفته رئيساً لمحكمة البداية وان بعض الشهود ادوا شهادتهم على سبيل المعلومات لقصرهم ثم عادت المحكمة لحلفتهم اليمين خلافاً لقانون وان المحكمة تجاوزت الدبة الشرعية في الحكم بالتضمنات وان التحقيق اثبت براءته من القتل ولكن فرار التجريم عده متدخلاً متدخلاً فرعياً وحكم عليه باقصى ما يمكن من الشدة بالجزاء مع اعتبار المحكمة ان

فعله خال من النية والقصد ولهذا يطلب نقض الحكم وخلاصة اللائحة الاولى المقدمة من راشد شاتيلان الاعلام مخالف لجريدة الضبط وان هيئة المحكمة الجديدة انسحبت من رؤية هذه الدعوى دون ان تعطي قراراً بذلك ثم عقبها هيئة اخرى جاء تشكيلها مخالفاً للقانون وان المحكمة ردت مدافعات وكيله بدون تعليل وان شهادة الشهود الواردة بحقه متناقضة لا يجوز بناء الحكم عليها وان نفي المحكمة ادعائه التعذيب وضربه غير وارد ولهذا يطلب نقض الحكم اما اللائحة الثانية فقد ذكر في مقدمتها الاسباب النقضية الواردة في لائحة عبد الرحمن خالد المذكورة اعلاه وزاد عليها ان التحقيقات الاولى جرت خلافاً للقانون حيث ان النائب العام قد اتخذ صفة الحاكم وصفة الخصم بوقت واحد وان المحققين كانوا يستحضرون الشهود جبراً بدون اصدار مذكرات جلب واعتمدوا على الكتابات المغفلة والاخبار السرية التي لم يعرف مصدرها وبنوا جميع تحقيقاتهم على المغالطة وان المضبطة الاتهامية صدرت خلافاً للقانون وانه اثبت بافادة النائب العام وجملته من الشهود ما ناله من الاكراه والتعذيب وما ناله عبد خالد ايضاً حتى عطف الجرم عليه ولكن المحكمة لم تلتفت الى ذلك في قرار التجريم وان شهادات الشهود جميعها سمعت خلافاً للاصول وان وكيله اورد بصورة واضحة المناقضات الواردة في اقوال المتهمين بحقه مما لا يمكن توفيقه وانه لا يجوز عده متدخلًا في الجريمة لان التدخل قد عينه القانون وان المحكمة قررت تجريمه بالاكثرية وهي مؤلفة من ثلاثة قضاة فلم تراع بذلك احكام المادة ٢٩٠ من قانون المحاكمات الجزائية ولهذا يطلب نقض الحكم

وجاء في مطالعة النيابة العامة التمييزية ان احد المحكوم عليهم ديب قال في افادته انه لما اقر عند المستنطق لم يكن واعياً ولم يرب بين الاوراق تقرير طبي يشعر بانه عندما كان في المستشفى تحت العملية الجراحية واخذت افادته كان يتقام الصحة

ومأثراً لقواه العقلية والحكمة لم تلتفت الى هذه النقطة كما انه ذهلت عن التدقيق بأوراق الضبط وبإفادات المتهمين وبشهادة الشاهد مخرج اسير يدون شعيب مع ما في هذه الإفادات من الأهمية لتصور القدية والعدالة مستشهدت بعض الشهود وحلفتهم اليمين مع ان عمر الواحد منهم لا يتجاوز الاثني عشرة والثالثة عشرة من سنه ولم تذكر نوع شهادتهم ان كانت من قبيل المعلومات او غير ذلك ولم تدقق في شهادتهم وفي شهادة باقي الشهود ولمسوة ببذريات والمناقضات المؤثرة في حوضر الشهادة كما انه لم تدقق بدفاعات وكلاء المتهمين ولم تدرج خلاصتها في قرارها التجريبي حسب الاصول وقالت في قرارها ان الالة التي ابدت حصول المرأة هي اقرار المتهمين وشهادة الشهود حال كون المتهمين جميعهم انكروا الجريمة في المحاكمة وادعوا ان الاقرار المنسوب اليهم كان من نتيجة التعذيب والاكره ولم يقبلوا به وقد ذهلت عن انكار هذا وقد حكمت بالتعويضات الشخصية دون مستند وبما ان الحكم المميز مملوء غلطات ونواقص ومغايرات قانونية عديدة يطالب نقضه بحق مستدعي التمييز

لدى التدقيق والمذاكرة:

بمحق تمیز دیب علی شحاده

١ - في سبب ان ليس بان صدق قرار التوقيف ان يتولى وظيفة الحماية في الدعوى .

حيث ان التصديق المحكي عنه عمل غلبت فيه الصفة الادارية
وميث ان التصديق المذكور ولو كان فيه عمل قضائي ايضا لا يمنع الرئيس
من الحكم من ثم بنفس الدعوى بمفهوم ذيل المادة ٥١ وتعديل المادة ١٢٥ من
الاصول الجزائية

٢ - في سبب ان المحكمة خلقت صفاراً واستمعت شهادتهم واخذت بها بعده

ان نلت اولاً افادتهم على سبيل المعلومات بدون يمين
حيث ان عدم تحليف الصغار هو استثناء في القانون للقاعدة التي قررهما الشارع
بموجب المادة ٢٦٨ من الاصول الجزائية

وحيث ان استعمال هذا الاستثناء هو اختياري كما يتضح من نص المادة ٧٤
من اصول المحاكمات الجزائية وليس على الرئيس او المحكمة فيه وجوب
وحيث ان واضع القانون ترك البت في تحليف او عدم تحليف هؤلاء الى حكمة
القاضي وتقديره يتصرف الامر حسبما يلوح له من ادراك الشاهد ومربته سنة
ويأنس فيه من الفطنة والتربية والتعليم دون ان ينشأ ابدأ عن التحليف او عدمه
سبب للنقض

٣ و ٤ — في سبب ان بعض الشهود نفوا بتائناً وجود المستدعي في محل الحادثة
وان المحكمة سكنت عن الجواب على الدفاع بذلك وانها لم تجاوب على جميع مدافعات
الوكيل .

وحيث ان مسألة اعتبار شهود النفي وعدم اعتبارهم من الامور التقديرية
وحيث ان عدم الجواب على مدافعات الوكيل لا يقضي بالنقض لاسباب ان المحكمة
ردت في قرارها على المدافعات الهامة بحق المستدعي

وحيث ان القانون في مادته ٣١٤ من الاصول الجزائية لم يشترط الرد الا على
المطالب التي يحق للمستدعي استعمالها قانوناً

وحيث ان المتهم لم يبد طلباً من هذا القبيل لم يرد عليه
٥ — في سبب ان الحكم بالاعدام بعد اسقاط الحقوق الشخصية مخالف
للسرع الشريف .

حيث ان المدعين الشخصيين لم يسقطوا حقوقهم الشخصية بل طلبوا عشرة
الاف ليرة باسم ثوابات

وحيث على فرض وقوع اسقاط الحقوق الشخصية فلا يترتب عليه سقوط حق الحكم بالاعدام قانوناً

٦ - واخيراً في سبب ان المحكمة استندت الى تحقيقات صادرة بعد التهديد والتعذيب والى اقرار منسوب اليه قيل انه قال على اثر العملية الجراحية حيث كان بحالة الغيبوبة

حيث ان الاكراه بوسائل الشدة للمحكمة ان تعتبر وقوعه اولاً وهو امر عائد تقريره لها

وحيث انه لم يظهر ان المستدعي كان في حالة لا يعي بها على نفسه وقت اخذ افادته بعد اجراء العملية

وحيث ان بعض الافادات وردت على انه كان مالكا لحواصه وحيث ان المحكمة لم تستند في حكمها على اقراره فقط ولها على كل حال مطلق الحرية في التقدير

« لذلك »

تعتبر المحكمة التمييزية ان كل ما اتى في اسباب المستدعي ديب على شهاده غير واقع موقعه القانوني

﴿ بحق تمييز عبد الرحمن خالد ﴾

١ - في سبب ان تولي رئيس المحكمة البدائية الجزائية رئاسة محكمة الجنايات مع تولية قضاة الجنايات لاحد المستنطقين وتنحي الرئيس العامل بلا سبب وتأليف المحكمة من ثلاثة قضاة لا من خمسة امور مخالفة لنظام التشكيلات ولل اصول وان في التنحي رأياً مبسراً في اساس الموضوع

حيث ان تولي رئيس المحكمة البدائية واحد المستنطقين القضاء في محكمة الجنايات يستند الى قرارات

وحيث انه لا يجوز للمحاكم ان تبحث في مشروعية وعدم مشروعية القرارات والقوانين ، انطاق مضعها وعده على ما سمته القوانين الاساسية لانه لو جاز لها ان تنظر وتبت بذلك لاصبح عملها خرقاً لقاعدة تماثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها في الاستقلال . وتجرباً يجب عنه ارتكابه وفوضى بين قوى الحكومة

وحيت ان التنحي ولو كان السبب الذي انتضاه غير قانوني لا يشكل علة للنقض لاسبابه انه لم يعترض عليه في محكمة الاساس

وحيث ان بيان اسباب التنحي والبت فيها من جانب المحكمة غرضه مذاكرتها هو من المعاملات الادارية الصرفة ، لا تناس على معاملات رد الخاكم ولا يجب اعطاء قرار فيها تابع لمعراسه العادية ولا تنظيم ورقة بواقعة الحال واسبابها . وحيت ان محضر الدعوى المدعى عليه مقاماً محدوداً ذكر في هذا المحضر واسبابه ولم يكن القانون ليقضي على المحكمة بذلك

وحيت ان الامتناع تحت الدورة من الاستئناف في القضاء ليس فيه اضرار على انه لو كان ايضاً فيه فلا يترتب عليه نتيجة قانونية والرئيس العامل الممتنع اجنبي عن الحكم

وحيث ان قرار المفوضية العليا بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٢ قصر تشكيل المحكمة الجنائية على ثلاثة قضاة فقط وهو قانون مرعي

٢ في مبداه كانت يجب على رئيس محكمة الجزية البدئية ان يستحسن رؤا محكمة الاستئناف لا يشترط ان يشارك فيها لانه كان قد سبق له ان صدر قرار المستنطق في الطعن (كلاً) على المحكوم عليهم

٣ ان التمتع بحق لا يقع الا على معاملة الوفاق وهو لا يقع للرئيس من المحكم

نفس السعوى بدلالة ذين المادة ٥ من لاصول اجرائية ومفهوه تعديل المادة
١٢٥ منها كما تقدم

وحيث انه من المسم في فواء احقوق العمومية ان عدم تحي الحكم اوردته
نفسه رأساً في حين كان يمكن فيه لاحد الطرفين ان يرد له لو طلب الرد لا يشكل
سبباً لنقض لال عدم الاعتراض في المحكمة يدرس معه است ذا المصلحة في الرد
اعرض عن استعمال هذا الحق

وحيث ان القول به ان يحس على حكم ان يتحى او يرد نفسه رأساً يفرض
امام محكمة التمييز عبثاً لعدم جواز التدقيق فيه عندها

٣ - في سبب تخليف صبية بعد استماعها على سبب المعلومات واتيانهم بعد
التخليف بشهادات جديدة اجازت بها المحكمة

حيث ان التخليف اسر وعدم اعلم حوز في التاوان كما تقدم فبلاً
وحيث ان المالكه ان احدى بابها نهاية كذا على ما يثير اليها به ضميرها
٢ - في سبب الحكم بخمسة الاف بيرة سورية دون ايراد المبدأ الموجبة لتجاوز
بدل الدية الشرعية

حيث ان الشارع في المادة ٣٠٠ من لا و - الجزائية اطلق الى المحكمة
السلطة بتدقيق دوى الامارات الاربعة من المدعي الشخصي وبتصريح مقدارها
في الاعلام دون ان يتبدها بالتعديك بقدر دون اخر

وحيث ان تحديد التصديقات ثمة بلا مرد على و - من محكمة اجازت
وحيث ان الحكم ب - و - ان المحكمة ان لم يركب ارمه لزواله
وهو حكم يفرع عن الحكم الاصيل وينضم اليه

وحيث انه يراجع فيه هذا الامر الى ت - المبادئ والمبادئ ولا يحتاج
الامر فيه قسماً الادراج اسباب مخفومة

٢- حيث ان عدم ذكر القانون القاضي بتشكيل المحكمة من رئيس وعضوين لا يقتضي نقضا

٣- حيث ان عدم احتوا الاعلاء على كيفية دخول الهيئة المحكمة الجديدة وانسحابها ليس فيه مخالفة للقانون لاسيما انه ورد في المحضر جميع التفاصيل عن تأليف الهيئة بشكلها وقد ورد في الاعلام ان المحكمة جرت بحضور الهيئة القانونية

٥- --- وحيث ان عدم ذكر القرار القاضي بنبابة المستطقين عن المستشارين لا يخل بحكم قانوني

٦- حيث ان الاختلاف باللفظ بين اللفظ ومندرجات الاعلام لا اهمية له حينما يقع الانطباق في المعني وهذا ما قصده الشارع بمادته ٣٠٦ المعدلة اصول جزائية بعبارته ان الاعلام يجب ان يحتوي على خلاصة قسم المحكمة

٧- حيث ان الاقتضاب في عبارة من الاعلام ليس بوارد لانه مفهوم منها ان جانب الدفاع اعترض على اجراء التحقيق من قبل النائب البدائي والنيابة العامة الاستئنافية طلب رد الاعتراض المذكورة والمحكمة ردتة ففهم المعني

ثانياً بشأن ذهولات المحكمة

١- حيث ان اعطاء قرار من جانب الهيئة التي سحبت نفسها لا يستوجب القانون

وحيث التنحي معاملة اداريه لا دخل للطرفين بها
٢ و٣ و٤ حيث انه لا يحق للمحاكم ان تضع في ابجائها مشروعية القوانين وانطباقها وعدمه على القوانين الاساسية

وحيث انه اذا عاب احد اعضاء المحكمة وقام عنه اخر فيكفي ان تتلى بمحضره

٥ - وأخيراً في سبب الحكم عليه بخمس عشرة سنة وهي أقصى مقدار من الجزاء المعين للمتدخل تداخلاً فرعياً في الجريمة ما يعني إيقاع المحكمة محقه تشديداً في غير موضعه مع ان بعض المتدخلين الآخرين تداخلاً فرعياً لم يحكم عليهم الا اثني عشرة سنة وعشر سنوات

حيث ان الشارع في تعيينه في اكثر مواد القانون حداً اصغر وحدداً اكبر لبعض الجرائم ترك البت في المقدار اللازم الى فطنة وامانة القضاة

وحيث ان الحكم بمعظم الجزاء انما هو تشديد قضائي تفريري لان اسباب التشديد التي يجب على القاضي ان يتقيد بها ويظهر اسبابها الموحجة هي تلك التي عينها القانون بمواد مخصوصة

وحيث ان الحكم بالحد الاصغر او بالحد الاكبر او بما يتراوح بينهما لا يحجر الحاكم على ايضاح الاسباب التي دعت الى اصداره لان له بموجب اطلاق المادة ان يعين مقدار الجزاء فيه على حسب ما يوائس من فظاعة الجريمة وظروفها وتأثيراتها ودرجة تدخل المتهم بها ان مادياً او معنوياً بما يوجب التخمير والوجدان « لذلك »

رئي ان ما اتاه المستدعي عبد الرحمن خالد من الاسباب النقضيه غير حريه بالاعتبار

﴿ بحق تمييز راشد شائلا ﴾

لائحته الاولى المؤرخة في ٢٨ تموز من الاول سنة ١٩٥٢

اولاً بشأن تنظيم الاعلام

١ - حيث ان عدم ذكر اسماء الهيئة الحاكمة في اول جلساتها لا يستوجب نقضاً لانه في ختام الجلسة وقع الاحكام امضاءاتهم على الخط

لا يمنع المحكمة حق تقديرها لاسباب الحكم على المستدعي لم يستند الى افرازه فقط

لائحته الثانية المؤرخة ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ بجهات التي

لم يحك عنها في اللائحة الاولى السالفة الذكر

١- في سبب ان التحقيقات الأولية جميعها حلالاً لقانون

حيث ان الاحلال بالقانون في التحقيقات الأولية وهي قد وقعت تحت تمحيص محكمة الجنائيات لا يشكل سبباً لقض احكام هذه المحكمة التي لها تقدير تلك التحقيقات الأولية وردّها او الاخذ بها

٢- في سبب ان بعض اليهود كانوا حاضرين في المحاكمة حين استجواب البعض الاخر

حيث انه لم يعترض على هذه الجهة في اثناء المحاكمة

وسبب انه لم يظهر من الاوراق صحة هذه الادعاء

وحيث انه على فرض وقوعه وعدم الاستدراك عليه فانه لا يشكل سبباً لقض الا اذا اعلت ولم تلب المحكمة بالاجابة القانوني

٣- في سبب ان المحكمة بعد ان سمعت اربعة شهود صغار السن على حيل المعلومات عاد الرئيس وحلفهم اليمين

حيث ان عدم تحليف الصغار هو جواز في القانون كما تقدم

٤- واخيراً في سبب ان المحكمة وهي مؤلفة من ثلاثة قضاة بتجريم المستدعي بالاكثريّة لم تراعى احكام المادة ٢٩٠ من اصول المحاكمة الجزائية لان اكثريّة اثنين ضد واحد لا تعد اكثريّة قانونية

حيث ان النظرية لا تنطبق الا على حالة تشكل الهيئة من خمسة قضاة فيتعنم

وقائم الدعوى السابقة وبصدق على منسرحاً أصب على ذلك انه مبرر لدى المحكمة
اعتراض بهذا الشأن

وحيث ان محضر الدعوى ينسب مع ذلك صراحة من ايتى معاملة التلاوة والتصديق
٥٠ في سبب عدم الرد على المدافعات واحدة واحدة وعدم وجود شرط واحد
من شروط التدخل الفرعى بحق المستدعى

حيث ان الرد على المدافعات واحدة واحدة لا بشرحه القانون كما نرى في
المطالب التي يحق للمستدعى استعمالها فانوا بموجب المادة ٣١٤ جزائية
وحيث ان بعض المتهمين والشهود منسرحوا بن راتدساتيلا كن من المتأمرين
في هذه القضية وبذلك يضحي متدخلاً متدخلاً فرعياً بموجب المادة ٤٥ من قانون
الجزاء

وحيث ان القول بذلك وعدمه عائد الى تقدير محكمة الجنايات وهي قالت به
وحيث ان تنقيح محكمة التمييز لا يتعدى الى المسائل التقديرية
٧٦ و٨٠ في الاعتراض على كيفية ادارة المحاكمة من استجواب واستفسار من
جانب الرئاسة ومن اعتبار شهادة بعض الشهود وعدد اعتبار وقوع الاكراه
والتعذيب

حيث ان لرئيس محكمة الجنايات بموجب المادة ٢٣٢ من اصول المحاكمة
الجزائية السلطة الكاملة بن يعتمد على رأيه في استعمال ما امكن من الوسائل التي
يعدها مداراً لاطهار الحقيقة وقد اقام الشارع ناموس الرئيس ووجد انه كافلين
ضامنين لحسن استعمال هذه السلطة

وحيث ان الاخذ باقوال بعض الشهود ونبد عيره من الامور العائدة لوجدان
الحكام ولا تدخل تحت تثمين محكمة التمييز
اما القول بانه كان على محكمة الجنايات ان تأخذ بنظر الاعتبار وقوع التعذيب

حيث ان تكون الاكثرية القائلة بالجريمة قائمة برعداء رسلطالقاعدة الآمرة بان يكون الحاكم في التفسير دائماً من جهة المتهم

وحيث ان التشكيك القضائي احاصرقائم في محكمة الجنائيات بثلاثة قضاة فقط وحيث ان الملة ٢٩٠ تصرح بفقرتها الاحيرة ان الاكثرية بحق المجرم تحصل باجتماع ثلثي الراء

وحيث ان الاتين بشكلان تماماً تلتني الثلاثة وقول قاضيين بجريمة تقوم به الاكثرية القانونية المقصودة

« لذلك »

رئي ان كل ماتي به المستدسي رائد ثانيلاً غير مصادف. وفقاً قانونياً

✽ بحق مطالعة النيابة العامة التمييزية ✽

١ على الفقرات العديدة التاملة لامور مادية عدتها النيابة اسباباً للنقض وهي متداثرة حول تفسيد مقاصد واعمال محكمة الجنائيات اما لعدم وجود تقرير طبي مشعر بما لكية دب العبي نقواء العقلية عند احراء العملية اخراجية واما الجهة طرز القاء الاسئلة على اليهود والمتهمين وعدم توسيع التحقيقات وعدم احلال المناقضات والمباينات الواردة محلاً لائقاً من الاعتبار واما للاخذ باقرار المتهمين رعماً ما يلحظ من ان النيابة مالت تصديقه من وقوع انواع الاكراه والتعذيب المدعة بحقهم واما لعدده زيادة الاسئلة والتعميق في المعاني الحقيقية للافادات لانه كان على المحكمة ان تفهمها وتوضحها بطريقة يبينها النيابة العامة التمييزية واما لاعتد المحكمة على شهادات كان الاولى ان لاتفتت اليها ونفذ اقوال كان الاولى ان تلتفت اليها واما لعدم الجواب سلباً او ايجاباً لبعض مدافعات واعتراضات المحامين

حيث ان الاصل الصحة وفقدان القوي العقلية عارض على من ادعه ان يشتهه وقد لم

يبد للمحكمة خور هذه القوى في وقت التحقيقات الاستنطاقية او قد بدا ولها فيه رأيا وتقديرها

وحيث ان ادارة المحاكمة مما يتعلق باستعمال الوسائل الممكنة لاكتشاف الحقيقة عائدة الى الرئيس وكلها النازع اى وجدانه لا تقع تحت حصر وتنقيد

وحيث ان استجواب المتهمين والشهود تنفرع عن هذه الصلاحية وللرئيس وللمحكمة قوله ايضا في كل ما يبدو لها موثراً على اكتشاف الحقيقة في توسيع التحقيقات او الاكتفاء بها على الخصوص ان لم يطلب منها

وحيث ان النظر بالمنافضات والمباينات والاخذ باقرار المتهمين رغم ما يدعونه من الجبر والاكراه امور تعود الى التقدير

وحيث ان تقدير الشهادات واقوال المتهمين والاحساس بالمعاني الحقيقية فيها كل ذلك من اختصاصات محكمة الاساس المستقلة

وحيث انه لا يمتنع على المحاكم ان تعاقب الا على امطالب المصوصة قانوناً وحق الطرفين التمسك بها واستعمال رأيه المحكمة شأنها

٢ في سب ان المحكمة لم تفرج بعد ان حذت احد الصبية اليمين اذا كانت تلقت قوله على سبيل المعلومات ام على سبيل الشهادة

وحيث انه يجوز تخليف غير البالغين اليمين وفيه رجوع الى القاعدة الاصولية

وحيث ان للمحكمة ان تستند في الحكم الى الافادات التي تتلقاها ان على سبيل الشهادة وان على سبيل المعلومات

٣ في سب ان اصغير حائز ايمان ماعتر ادى المحكمة شاهداً كاذباً ووافق حيث ان تخليف اليمين اصل ولا شيء يمنع توقيف المخلف اذا آتس منه انه كاذب في افادته

وحيث ان الشهادة بلا تخليف قد يعلق عليها حكم الشهادة الكاذبة بمقتضى
الفقرة الاخيرة من المادة ٢٠٧ من قانون الجزاء

٤ - في سبب ان اخ المتهم عبد خاد حلف رغم طلب النيابة عدم تخليفه
حيث ان القانون في مادته ٢٧٢ من اصول جزائية لا يمنع سماع الاخ كشاهد
الا اذا اورد اعتراض من الطرفين

وحيث ان النيابة العامة رأت فتمتنع ان لا تلزمه بتخليف الشاهد ولم تعترض على
سماعه

وحيث ان السماع بهذه الحالة - هو المقصود بهذه المادة - اذا اقتربت باليمين
وهي القاعدة في الشهادة وينبى عليه ابطال -

٥ - في ان المحكمة كان يجب ان تمزق اعادي امين تبي الدين وتعين غيره لانه
بكلام اوردته ظهر انه اعترف ضمناً ومراعاة لجريمة موكله

حيث انه ولو فرض امكان عزل المحامي

وحيث ان اعادي كبيراً ما يقضي عليه الام اجب لحسن الدفاع ان لا ينكر
وقوع الجرم من موكله اذا تحققت

وحيث ان هذا الافرار يحتلف حكمه باختلاف الظروف والاحوال التي يكون
وقع فيها الجرم

وحيث تبين مع ذلك ان قول المحامي لا يشكل افراً لا فيه احتراز منه

٦ - في سبب ان المحكمة لم تذكر التاريخ المجري قرارها بتجريبي
حيث ان هذا السهل لا يقترب عليه تقض واكثر ما هناك انه يجب التنبيه اليه
وحيث ان عدم ذكر التاريخ المجري يمكن عند الحاجة الماسة اليه ان يعلم من

الروايات والقياس بلنه وبين التاريخ الغريب

٧ - في باب ان المحكمة صورت الجريمة واسندتها الى المتهمين وترك الادلة والاسباب الثبوتية للاخير

حيث ان الترتيب الذي مشى عليه المحكمة منطقي
وحيث انه نسق يمضي عليه ولا يحل بالقانون . لا بالاصول وليس فيه مالا يستحسن
٨ - في سببان المحكمة حكمت التعويضات دون مستند قائم
حيث ان تحديد التعويضات عائد امره الى تقدير المحكمة بحسب ما يترأى لها
في المحاكمة

وحيث ان هذا التقدير لا يقع تحت تخصيص محكمة التعيين

«لذلك»

اعتبرت محكمة التعيين ان ما اتى في لائحة النيابة العامة لقائمة لديها لا يستوجب
ابطالاً للحكم

لهذه الاسباب

تقرر بالانفاق سنداً بمدة ٣٣٣ من اصول المحاكمة الجزائية تصديق الحكم
الخاصي بحق مستندي التماس على ان يستوفي مبلغ مائة غرس خرج اعلام من
المذكورين اعطي .
في ذلك سنة ١٩٢٢

قرارات صادرة من محكمة التمييز

— في الاتحاد السوري —

— دائرة الجراء —

قرار رقم ١٢٠

نقض حكم جنائي لان المحكمة لم قدّر ن ضرب المجنى عليه للجاني

بغير راتته هو من الاسباب المحققة

رفع لدائرة الجراء من محكمة التمييز السورية بلاخ من المدعى العام لديها اعلام الحكم الصادر وجاعاً في ٢٣ حزيران سنة ١٩٥٥ من محكمة الحاية في دمشق مع ما تفرع عنه من الاوراق ايدقق تمييزاً بناء على استدعاء مقدم في مدته القانونية من المحكوم عليه خضر بن محمد علي الطلي من عرب النعيم المقيم بقرية السيده

وبعد ان قرئت الاوراق الواردة دق في اساس الدعوى فوجد الاعلام يتضمن تجريم المتهم خضر مستدعي التمييز بجناية قتله نايف بن خضر نايف من قرية سفيدة قصداً بدون تعمد والحكم بوضعه في سجن لاتعمال التافه خمس عشرة سنة بعد انتشيره فافاً للامادة ١٧٤ من قانون الجراء اعتراراً من تاريخ توقيفه الواقع في ٢٠ شوال سنة ١٣٤٢ و ٢٤ مايس سنة ١٣٤٤ ثم عليه مصادف المحاكمة

واستدعاء التمييز يتضمن طلب تدقيق الحكم تمييزاً

والبلاغ يتضمن طلب تصديق الحكم له اعفته القان

ولدى التدقيق والمذاكرة بمقتضى ذلك اتخذ القرار الآتي :

لما كان مما جاء في دفاع وكين المتهم المعكوم عليه « ان سابق ضرب المجنى عليه للمتهم بالخيزرانة هو من الاسباب الخفيفة التقديرية » وردت المحكمة على ذلك بقولها « ان ضرب الخيزرانة سير قتال وان المجنى عليه لم يضرب المتهم ضرباً مؤلماً اوجب تحريك غضبه » فكان تعديلها هذا اما يرد له في دعوى المتهم المقابلة ولا يكون رداً على وجود الاسباب الخفيفة التقديرية لان غضب الانسان قد يحدث من ضربة خيزرانة ومن اقل من ذلك من الافعال والاحوال فحاء قرار التجريم غير خالٍ من ذهول المحكمة عن ذلك

لما كان الامر كما ذكر اجمعت الآراء في ٢٩ ذي الحجة ٣٤٣ و ٢٠ تموز ٩٢٥ خلافاً لما جاء في البلاغ على نقض الحكم الواقع عملاً بالمادة ٣١٤ من اصول المحاكمات الجزائية واعادة الاوراق لمحكمة الجناية المومي اليها لاجراء المفتضى القانوني واحرج مع الضميمة تسعة قرش سوري على من يحكم عليه فيما بعد

الرئيس

يوسف الحكيم

قرارات صادرة من محكمة التمييز

— في الاتحاد السورى —

(دائرة الجزاء) رقم اساس ١٣٢

نقض حكم استثنائي في دعوى فسخ لان المحكمة سددت الحكم البدائي تبعاً لاستئناف المدعي العام وطلبه دون ما طلب من المدعي التحصي مع ان تعقيب مثل هذه الدعاوي يتعلق بالشخص المتضرر ليس الا رفع الى دائرة الجزاء من محكمة التمييز السورية ببلاغ من المدعي العام لديها اعلام الحكم الصادر وبها في ٩ شباط سنة ١٩٣٥ من محكمة استئناف الجنحة في دمشق مع ما تفرع عنه من الاوراق ليدقق تمييزاً بناء على استدعاء مستوفي الشروط مقدم في مدته القانونية من المحكوم عليها

وبعد ان قُرئت الاوراق اوردت دفع في اساس دعوى فسخ منها ان محكمة بداية الجزاء في دمشق حكمت بتفريم الطينة عشر ليرات سورية جزءاً نقدياً وفاقاً للفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الجزاء لقمدها بالمدعية وتضمنها عدا مصاريف المحاكمة خمس ليرات سورية تعطى للمدعية لقاء ضررها المعنوي . وبناء على استدعاء كل من مدعي العام في المركز والمحكوم عليها استئناف هذا الحكم قررت محكمة الاستئناف الموما اليها فسخه لاسباب قانونية وحكمت بحبس مستدعية التمييز شهرين وفاقاً لفقرة الاولى والاخير من المادة ٢١٤ من قانون الجزاء باعتبار الجرم ذماً وتضمنها عدا مصاريف المحاكمة خمس ليرات سورية تعطى للمدعية لقاء ضررها المعنوي

و خلاصة اعتراضات مستدعية التمييز طلباً للنقض انها من التبعة الاجنبية

ورؤية قضيتها من وظائف المراكز المختلطة وان ما قالته مميّز عليها لا يشكل
جرماً ولم يثبت حسب الاصول

والبلاغ يتضمن طلب تصديق احكامه لمؤقده اذ هو

ولدى التدقيق المذاكرة يقتضى ذلك اتخاذ اقرار الآتي :

لئن كانت مستدعية التعزيز تأت لا اولاً ولا آخرّاً بما ثبت انها من التبعة
الاجنبية عن سورية كما جاء في لائحتها التمييزية الا انه لما كان الحكم عليها بداية
باعتبار الدعوى من نوع القدح قد استنفدت من قبلها طلباً للبراءة او لتخفيف
الجزاء ولم يقع استئناف المدعية الشخصية التي تسكوها عن الحكم البدائي تكون
قد رضيت عن اعتبار الجرم الواقع عليها من نوع القدح لا من نوع الدم

وكانت دعاوي القدح والدم وما شاكلها امتازت ببناء على شكوى المتضرر من
ذلك فلا يجوز للمدعي العام ان يذهب فيها لاكثر من شكوى المتضرر وعليه لا
يجوز له ايضاً ان يتأنف الحكم البدائي طلباً لاعتبار الجرم من نوع الدم مع ان
المدعية نفسها قد رضيت به قدحاً وهو اخف من الدم كما لا يخفى

لما كان الامر كذلك كان ذهاب محكمة الاستئناف الى تسديد الحكم جزاء
مخالفاً للمحكمة التي توخاها القانون من تعليق تعقيب دعاوي الدم والقدح على
شكوى المتضرر فاجمعت الاراء في ١٣ ذية القعدة سنة ١٣٤٣ وفي ٤ حزيران
سنة ١٩٢٥ خلافاً لما جاء في البلاغ على نقض الحكم الواقع عملاً بالمادة ٣١٩
من اصول المحاكمات الجزائية ورد ما اسلفته مستدعية التمييز بمثابة الجزاء استقدي
اليها . واعادة الاوراق كافة لمحكمة الاستئناف المشار اليها لاجراء المقتضى انه توفي
والخرج مع القيمة تسعمائة قرش سوري عن من يحكم عليه فيها بعد

الرئيس الاول

يوسف الحكيم

المحاكم المصرية

محكمة الاستئناف الاهلية

حكم صادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

﴿قاعدته القانونية : — الدعوى الوليضية او ابطال التصرفات ﴾
 من أركان الدعوى البوليضية — أولاً — سوء النية — ثانياً — تجرد المدين
 من أمواله — ثالثاً — اعسار المدين — رابعاً — سوء نية المشتري وهذه هي
 حيثيات الحكم :

بعد سماع المرافعة التفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانوناً
 من حيث ان الاستئناف يقبل شكلاً

وحيث ان المستأنفة رفعت هذه الدعوى طلبت فيها ابطال تصرفات زوجها المستأنف
 عليه الاول بالبيع الى الياس حنا المستأنف عليه الثاني ومن هذا الى امين شارويم
 المستأنف عليه الثالث باعتبار انها صادرة بسوء نية اضراراً بمقوقها باعتبارها
 دائنة وهي الدعوى البوليضية المنصوص عليها في المادة ١٤٣ من القانون المدني

وحيث ان محكمة أول درجة رفضت الدعوى مرتكنة على ان المستأنفة
 لم تكن أصبحت دائنة وقت صدور البيع الاول من زوجها الى الياس حنا
 وهو مالا يمكن لمحكمة الاستئناف ان تسلم به لان التاريخ الذي بصح الاحتجاج
 به على الغير ليس التاريخ الذي أثبتته المتعاقدان في العقد العرفي بل تاريخ التسجيل
 في ٤ ابريل سنة ١٩٠١ حالة ان دعوى النفقة كانت مرفوعة منذ فبراير والحكم
 الصادر نهائياً فيها قضي بها منذ تاريخ رفع الدعوى بخلاف ما ذهب اليه الحكم
 المسأنف يكون من شأنه صدور البيع في التاريخ الحاصل فيه بالنسبة للغير

(تاريخ التسجيل) أي بين وقت رفع دعوى النفقة واحكم فيها افتراض سوء نية الزوج البائع

وحيث من جهة أخرى فلا يجب ان يغرب عن البال ان المدعية لم تثبت صراحة ان البيع الذي تطعن فيه قد ترتب عليه تجريد زوجها من اقتصر على افتراض حالة الاعسار التي وان كانت محتملة الا انه يتعين اثباتها شأنها في ذلك شأن بقية الشروط الجوهرية اللازمة لرفعها مثل هذا الطريق الخطير الاستثنائي من طرق الطعن وهي الدعوى البوليصة

وحيث على الاخص ان اعسار البائع وسوء نيته حتى يفرض تبوتها لا يكفيان بل يتحتم ايضاً اثبات سوء نية كل من الشاريين المطلوب ابطال التصرف الصادر لكل منهما حالة ان مجرد قرابة الشاري والشاري من بائنه للزوج البائع لا تكفي لاثبات سوء النية فضلاً عن انكار قرابة الشاري من الباطن لانه ثابت على الاخص ان المستأنف عليه الثاني سبق له الشراء من الزوج في سنة ١٩١٥ دون ان يظن أحد في صحة ذلك البيع وحالة ان كلا من المستأنف عليه الثاني والثالث لا يسكنان البدة المقيمة فيها البائع المستأنف عليه الاول ولا يظهر انهما كانا على ادنى علم بحالته المالية وقت الدعوى المرفوعة صده من زوجته كما ان نشر الزوجة الاعلان بذلك في احدي الجرائد لا يعتبر في مثل هذه الحالة لان بعد الطرفين عن بعضهما في السكن لا يجعل الاعلان كافيًا

وحيث بناء عليه وحتى بدون تعرض لبحث ما اذا كانت البيع الصادر من المستأنف عليه الاول قد حصل كقول المدعي دون مستحقة عليه للمستأنف عليه الثاني وهو مالا يوجب دليل عليه الآن فانه يكفي ان المستأنف عليه المدعية أصلاً لم تقدم دليلاً على توفر الشروط الجوهرية اللازمة لرفع دعوى

فلهذه الاسباب

١- تمت حكمه بفتح حضور المستأفة والمستأنف عليه الياس حيا شهوده وغيبة
المستأنف عليهما الاول والثالث تقول الاستئناف شكلا وموضوعا برفضه وتأيد
الحكم المستأنف والزمت المستأفة بالمصاريف

حكم صدر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

بفتح فاعلته القانونية : — الفش واغفال أحد الطلبات *

ان وقائع الفش تتعلق بموضوع الدعوى فالالتماس المبني على كذب الوقائع
ينظر فيه الى حصول الماتشة بشأنه بين الخصوم فاذا تبين مناقشتهم فيه كان هذا
الوجه مرفوضا .

اما من انقال احكم في أحد الطلبات فاذا كان التماسك قد تركه فلا
للتزم المحكمة في البحث فيه . وهذه هي حيثيات الحكم :

حيث ان التماس حائز شككه القانون في وفي ميماده فم مقبول شكلا . وبما
ان التماس مبني على ان بين الامم الفش ويقول الماتسون في مذكرتهم
ان وقائع الفش تتعلق بموضوع الدعوى كمن التماس مبني التماسه على كذب
الوقائع التي اكدها حصصه . وأحدت المحكمة لا تقبح فيه لانه يريد اعادة القول
في موضوع الدعوى اذ العبرة بالادلة التي يندها التماس على كذب الوقائع التي
اقبل عليها احكم . ان قراره . اكدها حصصه . احدثت المحكمة كلامه ربما ان ما
يدعيه الماتسون ليس فيه شيء من الفش . نعم الذي يتصل من الخصم ويترتب عليه
تأثر في رأي القضاة اما هو من ان يقدم الحصص . مرفقة بخبر ان يطلع عليها
حصصه ويترتب عليهم حكم في القضية . اما كون بعض البيانات التي في حقه اوقف
عن صحبته . موزة ودعواه ان الست مرده كانت غير سليمة الجسم والعقل
فلا يفي بكنهه . قد عارضت ذلك المحكمة وبجنت في قوائم كل من الطرفين

وحكمت بما رأته

وبما ان الوجه الثاني ان المحكمة اغفلت الحكم في احد طلبات وبما انه مع ذلك فدعوى ان (ورده) معقولة قد نظرتها المحكمة طويلا واطلعت على تقارير الاطباء الدكتور هاملتون ووارنوك وفالانتين واطلعت على الاحكام الخاصة بطلب الحجز عليها وغيرها من الاوراق

وبناء عليه

ومد الاطلاع على المادة ٣٧٨. رافعات حكمت المحكمة بحضور الطرفين بقبول الالتماس شكلا ورفضه موضوعا والزام رافعته بغرامة اربعمائة قرش والمصاريف و٣ جنية تعاب محاماه

فهرس عددي الاول والثاني من السنة الثالثة

الموضوعات الحقوقية

- ٣ حق لدمية في التشريع والقضاء
- ٨ القانون الحق في الرعاية
- ١٦ الضريبة اليهودية
- ٢٨ قداسة البابا : بحث في الحقوق الدولية
- ٣٣ بناء الارث : قانون المدني الجديد في تركيا
- ٣٥ الضريبة على اتمكت في تركيا
- ٣٦ المحاكم المختلطة في مصر : نية ترميمه
- ٤٤ المحكمة في وضع قوانين اجزاء
- ٥٠ شرح صك الامتداد لسوريا ولبنان

في المحاكم

٥٧ دفاع للاستاذين: محمد سعيد المحاسني وسامي الميداني في قضية فخري البارودي

٧٠ قضية فيليب دودية : امام محكمة جنابات السين

٧٥ قاضي الصلح

الشرطة

٧٩ الجريمة وتربية المدارك

٨٤ الاجرام سجايا المجرمين الروحية

٨٩ جريمة ملك بلاتاج

٩٢ اميلي لورنس

٩٧ الرجل ذو المائة وجه

٩٩ القاتل هامار

١٠١. فاطمة طريق مخيفه

موضوعات شتى

١٠٣ المؤرخ لبني : في نظر القرن التاسع عشر

١١٠ جمعية الامم : في نظر شيخ اميركي

١١٣ الجرائم والعمل : مستقبل الجناه والبوليس

١١٦ صحيفه من صحف الاجرام السياسي : مقتل السنيور ماتيوقي

١٣٣ السؤال والاقتراح

١٤١ قرارات محكمة التمييز في الآستانه

١٥٣ قرارات محكمة فلسطين العليا

١٥٧ قرارات محكمة التمييز في لبنان الكبير

١٧٤ قرارات محكمة التمييز في الاتحاد السوربي

١٧٨ قرارات محاكم مصر

درر الحكام

شرح مجلة الاحكام

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب النفيس والسفر الجليل للعالم الكبير علي حيدر افندي تعريب صاحب هذه المجلة بعبارة متينة على ورق صقيل وهو يحتوي على مقدمة للمعرب واخرى للمؤلف وتمهيد وشرح للقواعد الكلية وكتاب البيوع عدد صفحاته ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير الممتاز ويبيع في ادارة الحقوق بيافا ومكتب المحامي فهدى بك الحسيني بالقدس ومكتبه بغزة ومكتبه بسابلس وفي محل رشيد افندي الحاج ابراهيم بجيفسا ومكتبة فلسطين العلمية بالقدس . ثمن النسخة الواحدة خمسون غرشاً مصرياً يضم اليها خمسة غروش اجرة البريد .
فنزف ذلك الى الجمهور الذي قرأ الشيء الكثير عنه في هذه المجلة .



لائحة اصول المحاكمات

ملحق العددين الاول والثاني للسنة الاولى من مجلة الحقوق

كانت حكومة فلسطين طبعت هذا الكتاب وقد نفذت نسخ هذه الطبعة مع ان الحكومة كانت تبيع النسخة منه بستة قروش على رداة الورق .
وقد قمنا بطبع هذا الكتاب ملحقاً للعددين الاول والثاني المذكورين في المطبعة العباسية بجيفسا على ورق صقيل فجاء طبعاً متقناً خالياً من العيوب ولنا في حاجة الى بيان افتقار كل واحد الى هذا الكتاب فان ذلك معلوم بالبديهة وقد عزمنا على بيعه وجعلنا ثمن النسخة عشرة قروش صاغ مصرية ويطلب من ادارة المجلة في يافا ومن مكتبة فلسطين العلمية في القدس .

المخبرات الادارية والتحريرية

— باسم —

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلفون ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا — فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنيه مصري او ما يعادله من الفروش السورية
وخمس عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق
من افراد البوليس (بدرجة شاوليش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً
وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حواله على احد المصارف
او اما ضمن تحرير موئن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية
او الانكليزية او رويات)

الاعلانات : تخابر بشأنها الادارة

بعض وكلاء المجلة

في دمشق داود افندي ابو العافية صاحب مكتب الصحافة والاعلانات

سوق الحميدية ص ٠ ب ٢٠١

في حلب : جورجى افندي سنداس صاحب المكتبة السورية

في اللاذقية : الاستاذ حنا افندي مدني بمدرسة الاميركان

في طرابلس شام : الخواجه وليم صبحية صاحب مكتبة صبحية

في حمص : عبد السلام افندي السباعي صندوق البريد ٤٩

في دوما مخايل افندي خير

في عين فيت وما جاورها : محمد افندي الحسين

في بطرام الكورة لبنان : تقولا افندي الخوري مخايل مالك

في زحلة : يوسف افندي سابا

في قضاء البترون وما جاورها : الاستاذ رشيد افندي الطراباسي

البصرة وما جاورها من البلاد العراقية : حسين حسن افندي عبد الصمد

في بغداد : محمد سعيد افندي معتمد الصحف والمجلات

الديوانية - العراق : علي حيدر آل جبار وكيل الصحف والمجلات

في القدس : اتحق افندي الحسيني صندوق البريد ٢٧٠

لوكيل العام المتجول : صالح افندي الحسيني

المخابرات الادارية والتحريرية

— باسم —

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلفون ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا — فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبيه مصري او ما يعادله من الغروش السورية
وخمس عشرة روبية

ويخصم الربع لتلامذة المدرس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق
من افراد البوليس (بدرجة شاويش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً
وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حوالة على احد المصارف
واما ضمن تحرير موئن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية
او الانكليزية او روبيات)

الاعلانات : تخابر بشأنها الادارة